تسهيل السالك

علي

الفية ابن مالك

الجزء الأول

جمع وترتيب :

الفقير إلى رحمة الله تعالى

أحد طلبة العلم الشريف بمكة الشريف

عبد القادر جيلاني ابن حلمي آمين الحاج المدروري

فتح الله عليه فتوح العارفين

آمين

تسهيل السالك

علي

الفية ابن مالك

الجزء الأول

جمع وترتيب :

الفقير إلى رحمة الله تعالى

أحد طلبة العلم الشريف بمكة الشريف

عبد القادر جيلاني ابن حلمي آمين الحاج المدوري

فتح الله عليه فتوح العارفين

آمين

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الشارح

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلم على أسرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

أما بعد :

فإن علم العربية من أجل العلوم وفائدة وأفضلها عائدة وحكمة وافرة جمة ومعرفته تفضي إلى معرفة العلوم المهمة والكتب المؤلفة فيه تفوت الإحصاء عدا وتخرج عن الضبط جدا وأنفعها أوسطها حجما وأكثرها علما ، فهذا شرح لطيف وضعته على " الفية ابن مالك "، وسميته " تسهيل السالك " على الفية ابن مالك ، وفي الختام أرجو من القارئ الكريم إذا رأى فيما كتبته زلة قلم أو نبوة فهم أن يكتب إليّ – مشكوراً مأجوراً – لتلافي ذلك مستقبلاً. فالأذن صاغية، والصدر منشرح؛ لأن ما يكتبه الإنسان عرضة للنقد والانتقاد. والتخطئة والتصحيح. وأسأل الله العلي القدير أن يرزقنا علماً نافعاً وعملاً صالحاً. وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

كتبه:

الفقير إلى رحمة ربه الغني : عبد القادر جيلاني ابن حلمي آمين الحاج المدوري

ألفية ابن مالك

كان للسابقين من أهل العلم العناية الكبرى بحفظ العلوم وتقريبها لطلابها. فبذلوا جهداً وصرفوا وقتاً. فتعددت الفنون. وتنوعت طرق تدوينها. . .

وقد ظهر في القرن الثاني الهجري – وما بعده – (الشعر التعليمي) وهو نظم أنواع من المعارف والعلوم. مما كان له أثر كبير في تنوع المعارف وتنظيمها. وازدياد الإقبال على التعلم والتعليم. لأن النظم وسيلة سهلة. ومشوقة للحفظ والنقل.

وقد شمل هذا النوع من الشعر كثيراً من العلوم، فلم يقتصر على النحو فقط، بل تعداه إلى غيره من الفنون. كالقراءات وأصول الفقه وأصول التفسير ومصطلح الحديث وغير ذلك، ومن ذلك (الألفية) التي نظمها العلامة محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي المتوفى سنة ٦٧٢هـ بعد كتابه (الكافية) وقد اختصرها منها[١].

وقد سبق ابن مالك في نظم النحو على هذا المنوال العلامة ابن معطي المتوفى سنة ٦٢٨هـ والظاهر أن ابن مالك نظر في ألفية ابن معطي، وأقرأها لتلاميذه، فشجعه ذلك على أن ينظم على غرارها أو أفضل منها. رغبة في خدمة اللغة العربية. وتقريب علومها للدارسين. لاسيما وقد نظم قبلها (الكافية) وهو في عصر كثرت فيه المنظومات: كمنظومة الحريري المتوفى سنة ٥١٦هـ وابن الحاجب ت ٦٤٦هـ، وأبي حيان ت ٧٤٥هـ.

جاءت ألفية ابن مالك شاملة لأبواب النحو. منظمة الأبواب. سهلة الاستيعاب، جمع فيها خلاصة ما أورده في (الكافية). وقد امتازت بمميزات أذكر منها ما يلي:

---

(١) دلّ على ذلك قوله في آخر الألفية:

أحصى من الكافية الخلاصة

١) بيان الحالات الأصلية والفرعية. وما جاء بخلاف ذلك. كقوله في باب الفاعل:

وَالأَصْلُ فِي الْفَاعِلِ أَ َنْ يَتَّصِلا وَالأَصْلُ فِي المَفْعُولِ أنْ يَنْفَصِلا

وَقَدْ يُجَاءُ بِخِلافِ الأَصْلِ وَقَدْ يَجِي المَفْعُولُ قَبْلَ الفِعْلِ

وقوله في باب (الابتداء):

والأَصْلُ فِي الأَخْبارِ أنْ تُؤَخَّرَا وَجَوَّزُوا التَّقْدِيمَ إذ لا ضَرَرا

٢) الإشارة إلى بعض المسائل الإعرابية التي هي بمثابة قاعدة.

كقوله في باب (الابتداء):

مُبْتَدَأ زَيْدٌ وَعَاذِرٌ خَبَرْ إنْ قُلْتَ زَيْدٌ عَاذِرٌ مَنِ اعْتَذَرْ

وَأَوَّلٌ مُبْتَدَأ وَالثَّانِي فَاعِلٌ أَغْنَى فِي أسَارٍ ذَانِ

وقوله في باب (نعم وبئس):

وَيُذْكَرُ المخْصُوصُ بَعْدُ مُبْتَدَا أوْ خَبَرَ اسمٍ لَيْسَ يَبْدُو أَبَدَا

٣) بيان الأوجه الخلافية كقوله في باب (التوكيد):

وَإِنْ يُفِدْ تَوْكِيدُ مَنْكُورٍ قُبِلْ وَعَنْ نُحَاةِ البَصْرَةِ المَنْعُ شَمِلْ

وقوله في باب (التنازع):

إِنْ عَامِلانِ اقْتَضَيَا فِي اسمٍ عَمَلْ قَبْلُ فَلِلْوَاحِدِ مِنْهُمَا الْعَمَلْ

وَالثَّانِ أَوْلَى عِنْدَ أَهْلِ البَصْرَهْ وَاخْتَارَ عَكْسًا غَيْرُهُمْ ذَا أَسْرَه

٤) الاستغناء بالأمثلة عن ذكر القاعدة أو ذكر الشروط. وهذا كثير فيها، وهو من باب التعريف بالمثال. ومن ذلك قوله في باب (الابتداء):

وَلاَ يَجُوزُ الابْتِدَا بِالنَّكِرَهْ مَا لَمْ تُفِدْ كَعِنْدَ زَيْدٍ نَمِرَهْ

وَهَلْ فَتَى فِيكُمْ فَمَا خِلٌ لَنَا وَرَجُلٌ مِنَ الْكِرَامِ عِنْدَنَا

وَرَغْبَةٌ فِي الْخَيْرِ خَيْرٌ وَعَمَلْ بِرٍّ يَزِينُ وَلْيُقَسْ مَا لَمْ يُقَلْ

٥) إعطاء الأحكام المضادة لبعض المسائل، كقوله في باب (أفعال المقاربة):

وَكَوْنُهُ بِدُونِ أَنْ بَعْدَ عَسَى نَزْرٌ وَكَادَ الأَمْرُ فِيه عُكِسَا

وقوله في باب (إنَّ):

لانَّ أَنَّ لَيْتَ لَكِنَّ لَعَلّ   كَأَنَّ عَكْسُ مَا لِكَانَ مِنْ عَمَلْ

٦) الاختصار بعدم تكرار حرف العطف، كقوله في باب (كان):

تَرْفَعُ كَانَ المبْتَدَا اسْمًا والخَبَرْ   تَنْصِبُهُ كَكَانَ سَيِّدًا عُمَرْ

كَكَانَ ظَلَّ بَاتَ أَضْحَى أَصْبَحَا   أَمْسَى وَصَارَ لَيْسَ زَالَ بَرِحَا

وقوله في باب (حروف الجر) :

هَاكَ حُرُوفَ الجَرِّ وَهْيَ مِنْ إِلَى   حَتَّى خَلاَ حَاشَا عَدَا فِي عَنْ عَلَى

مُذْ مُنْذُ رُبَّ الَّلامُ كَيْ وَاو وَتَا   وَالكَافُ وَالبَا وَلَعَّلَ وَمَتَى

٧) ظهرت شخصية الناظم فأبدى رأيه صريحاً في بعض المسائل.

كقوله في باب (النكرة والمعرفة):

وَصِلْ أَوِ افْصِلْ هَاءَ سَلْنِيهِ وَمَا   أَشْبَهَهُ فِي كُنْتُهُ الخُلْفُ انتَمَى

كَذَاكَ خِلْتَنيهِ وَاتَّصَالاَ   أَخْتَارُ غَيْرِي اخْتَارَ الانْفِصَالاَ

وقوله في باب (العطف):

وَعَوْدُ خَافِضٍ لَدَى عَطْفٍ عَلَى   ضَمِيرِ خَفْضٍ لاَزِمًا قَدْ جُعِلاَ

وَلَيْسَ عِنْدِي لازِما إِذْ قَدْ أَتَى   فِي النَّظْمِ وَالنَّثْرِ الصَّحِيحِ مُثْبَتَا

٨) الإشارة إلى الأصح أو المختار أو الأشهر أو القليل، ونحو ذلك. كقوله في باب (المعرب والمبني) وهو يتحدث عن الأسماء الستة:

أَبٌ أَخٌ حَمٌ كَذَاكَ وَهَنُ   وَالنَّقْصُ فِي هَذَا الأَخِيرِ أَحْسَنُ

وَفِي أَبٍ وَتَالِيَيْهِ يَنْدُرُ   وَقَصْرُهَا مِنْ نَقْصِهِنّ أَشْهَرُ

وقوله في آخر باب (النعت):

وَمَا مِنَ المَنْعُوتِ وَالنَّعْتِ عُقِلْ   يَجُوزُ حَذْفُهُ وَفِي النَّعْتِ يَقِلْ

وقوله في باب (أفعال المقاربة) :

وَمِثْلُ كَادَ فِي الأَصَحِّ كَرَبَا   وَتَرْكُ أَنْ مَعْ ذِي الشُّرُوعِ وَجَبَا

وقوله في الباب نفسه:

وَالفَتْحَ وَالكَسْرَ أَجِزْ فِي السِّينِ مِنْ   نَحْوِ عَسَيْتُ وَانْتِقَا الفَتْحِ زُكِنْ

إلى غير ذلك مما هو بيِّنٌ لدارس الألفية المتأمل فيها.

وقد اشتهرت الألفية وحفظها الطلاب، لبساطة نظمها، وسهولة فهم معانيها، ولأن ترتيبها ملائم للطالب في التدرج في دراسة النحو، كما أنها حظيت باهتمام العلماء. فمنهم من شرحها. ومنهم من نثرها، ومنهم من أعربها. وقد كثرت شروحها ما بين مسهب وموجز. إضافة إلى الحواشي والتعليقات على أكثر شروحها. ومن شروحها [1]– وحواشي الشروح – المطبوعة ما يلي:

١) شرح العلامة عبد الله بهاء الدين بن عبد الله بن عبد الرحمن ابن عقيل المتوفى سنة ٧٦٩هـ. وهو من أشهر شروحها. وأكثرها انتشاراً. وأقربها تناولاً، وقد قيل فيه وفي الألفية:

لألفية الحبر ابن مالك بهجةٌ على غيرها فاقت بألف دليل[2]

عليها شروح ليس يحصى عديدها وأحسنها المنسوب لابن عقيل

في هذا الكتاب حسن التنسيق ودقة التقسيم. ووضوح العبارة وتسلسل في الفكرة، بسط أبيات الألفية بطريقة سهلة. ومثال واضح. حتى إنه يحلل المثال ويعربه إن كان ثمَّ حاجة إلى إعراب.

وعلى شرح ابن عقيل عدة حواشٍ منها: حاشية الخضري، والسيوطي، وقام الأستاذ محمد محيي الدين عبد الحميد بشرح الشواهد وإعرابها والتعليق في بعض المواضع[3].

٢) شرح ابن أم قاسم المرادي. وهو الحسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المغربي المصري المالكي. المتوفى سنة ٧٤٩هـ. وعرف بابن أم قاسم، وهي جدته أم أبيه، جاءت من المغرب، فكانت

٣) شهرته تابعة لها. واسم شرحه: "توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك" والكتاب مطبوع في ستة أجزاء، تقع في مجلدين – حسب ما عندي – والناشر مكتبة الكليات الأزهرية. وعليه شرح وتعليق للدكتور: عبد الرحمن سليمان. وعلى هذا التعليق تعقبات كثيرة[4].

---

(١) انظر: كشف الظنون (١٥١/١)

(٢) فيه مبالغة. وإنما ذكرته من أجل البيت الذي يليه.

(٣) يؤخذ عليه أنه لم يُعن بالآيات القرآنية، لا بتفسير بعض كلماتها ولا بإعرابها. وهذا جانب لابد من مراعاته، وهي ليست كثيرة في شرح ابن عقيل في حين أنه يتوسع في شرح بعض الشواهد، عفا الله عنه، وجزاه الله خيراً.

(٤) هي للدكتور علي عبود الساهي في كتابه: (المرادي، وكتابه: توضيح مقاصد الألفية).

٤) شرح ابن الناظم. محمد بدر الدين بن محمد بن عبد الله بن مالك المتوفى سنة ٦٨٦هـ المعروف بشرح ابن الناظم. مطبوع في مجلد، بتحقيق الدكتور: عبد الحميد السيد. يميل في شرحه إلى دقة العبارة. وصعوبة المأخذ أحياناً. ويغلب عليه الاختصار. وقد تعقب والده دون هوادة في بعض المسائل[١].

٥) شرح الأشموني، وهو أبو الحسن علي بن محمد المصري الأشموني، المتوفى في حدود سنة ٩٠٠هـ مطبوع في أربعة أجزاء، وعليه حاشية محمد بن على الصبان، المتوفى سنة ١٢٠٦هـ، ويعتبر هذا الشرح أكثر شروح الألفية تفصيلاً ونقلاً للمذاهب وآراء علماء العربية، مع سهولة في العبارة ووضوح في البيان.

٦) شرح جلال الدين السيوطي. وهو عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد السيوطي، المتوفى سنة ٩١١هـ. سماه: "البهجة المرضية" وهو مختصر جداً. مطبوع بهامش شرح ابن عقيل، ومطبوع وحده.

٧) شرح أبي زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي الفاسي المتوفى سنة ٨٠١هـ مطبوع. وعليه حاشية للشيخ أحمد بن عبد الفتاح الملوي الأزهري. وطبعة أخرى وعليها حاشية ابن حمدون بن الحاج. وهو شرح مختصر.

هذه بعض من شروح الألفية. أما الذين نثروها ففي مقدمتهم العلامة جمال الدين المعروف بابن هشام النحوي، المتوفى سنة ٧٦٢هـ في مجلد سماه (أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك) مطبوع، وقد اشتهر باسم (التوضيح) وقد شرحه الشيخ خالد الأزهري النحوي المتوفى سنة ٩٠٥هـ. وسمى شرحه (التصريح بمضمون التوضيح) وهو شرح مفيد. مطبوع في مجلدين.

وممن أعرب الألفية الشيخ خالد الأزهري – المذكور – في مجلد سماه (تمرين الطلاب في صناعة الإعراب). مطبوع، وبهامشه (موصِّل الطلاب إلى قواعد الإعراب) للشيخ نفسه.

هذه بعض شروح الألفية وخدمة العلماء لها. وهي من شروح كثيرة تدل على أهمية الألفية وقيمتها عند النحاة. فإن كثرة الشروح على كتابٍ ما دليلُ أهميته وفائدته.

---

(١) انظر على سبيل المثال: شرح ابن الناظم ص٢٥٨، ٢٥٩ (باب التنازع).

ولم يشرح ابن مالك ألفيته – على ما ذكره بعض الباحثين – مخالفاً بذلك منهجه المعهود في التأليف. حيث كان يشرح متونه وأراجيزه. ولعله ترك شرحها اكتفاءً – فيما يبدو – بشرح الأصل، وهو الكافية، فإنه شرحها قبل أن ينظم الألفية ، وشرح (الكافية) شرح لألفيته[1].

وإذا كانت الألفية بهذه المكانة فإنها لم تسلم من المآخذ والاعتراضات على ناظمها – شأنها في ذلك شأنُ كلِ مؤلَّفٍ يتصدى جمع كثير لشرحه – لكن هذه المآخذ لا أثر لها إذا ما قورنت بالفائدة العلمية من الألفية من جهة. وأثر المؤلف والاستفادة منه في الدراسات النحوية من جهة أخرى.

وتختلف المآخذ على الناظم من مؤلف لآخر. شدة وسهولة. قلة وكثرة. على أن بعضها يمكن الإجابة عنه بلا تكلف ولا تمحل، بل لو سئل ابن مالك عنها في وقته لأجاب بصحة عدد منها[2].

رحم الله ابن مالك وأثابه على خدمة لغة القرآن. وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

---

(١) انظر: مقدمة شرح الكافية لمحقق الكتاب (١/٤٥) وانظر: " بُغية الوعاة" للسيوطي (١ /١٣٣).

(٢) انظر: على سبيل المثال باب العلم عند قوله:

واسماً أتى وكنية ولقبا   وأخرن ذا إن سواه صحبا

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

((**قَالَ مُحَمَّد هُوَ ابنُ مَالِكِ أَحْمَدُ رَبِّي اللَّهَ خَيْرَ مَالِكِ :: مُصَلِّيَاً عَلَى النَّبِيِّ الْمُصْطَفَى وَآلِهِ الْمُسْتَكْمِلِينَ الْشَّرَفَا :: وَأَسْتَعِيْنُ اللَّهَ فِي أَلْفِيَّهْ مَقَاصِدُ الْنَّحْوِ بِهَا مَحْوِيَّهْ :: تُقَرِّبُ الأَقْصَى بِلَفْظٍ مُوْجَزِ وَتَبْسُطُ الْبَذْلَ بِوَعْدٍ مُنْجَزِ :: وَتَقْتَضِي رِضَاً بِغَيْرِ سُخْطِ فَائِقَةً أَلْفِيَّةَ ابْنِ مُعْطِي :: وَهْوَ بِسَبْقٍ حَائِزٌ تَفْضِيْلاً مُسْتَوْجِبٌ ثَنَائِيَ الْجَمِيْلاَ :: وَاللَّهُ يَقْضِي بِهِبَاتٍ وَافِرَهْ لِي وَلَهُ فِي دَرَجَاتِ الآخِرَهْ**))

هذه مقدمة الناظم. ضمنها الحمدلة[١] والصلاة على النبي ﷺ – وعلى آله، والاستعانة بالله تعالى على هذه الألفية التي ذكر بعض صفاتها، ثم أشار إلى تقدم العلامة ابن معطي في هذا المجال.

قوله: (قال محمد هو ابن مالك) نَسَبَ نَفْسَه إلى جده، لشهرته به، وإلا فأبوه (عبد الله) فهو محمد بن عبد الله بن مالك[٢] الطائي[٣] الجياني. أبو عبد الله. أحد الأئمة في علوم العربية. ولد في حدود سنة ٥٩٨هـ. في (جيان) بالأندلس . وانتقل إلى دمشق ، فتوفي بها سنة ٦٧٢هـ. له مؤلفات عديدة، منها: الألفية، والكافية الشافية، وشرحها، وإكمال الإعلام بمثلث الكلام. وغيرها كثير[٤].

---

(١) الحمدلة: قول: الحمد لله، ومثلها: البسملة والهيللة والسبحلة. وهذا ما يسمى بالنحت وهو: أن تعمد إلى كلمتين أو جملة، فتنتزع من مجموعها كلمة فذة، تدل على ما كانت تدل عليه الجملة نفسها. راجع كتاب (النحت في اللغة العربية) للدكتور: نهاد الموسى.

(٢) من المترجمين لابن مالك من يزيد في نسبه فيقول: (محمد بن عبد الله بن عبد بن مالك) ومنهم من يقول: (محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن مالك . .) راجع مقدمة كتابه (إكمال الإعلام) (١/١٣).

(٣) بلاد الأندلس بعيدة جداً عن موطن العرب، ومنهم طي، لكن من المعروف أن جيوش الفتح الإسلامي كانت تضم أشتاتاً من أبناء القبائل العربية.

(٤) ترجم لابن مالك كثيرون، راجع مقدمة: (إكمال الإعلام بمثلث الكلام) لابن مالك. تحقيق سعد الغامدي (١/١٢).

قوله: (أحمد ربي الله خير مالك) الحمد هو الاعتراف للمحمود بصفات الكمال، مع محبته وتعظيمه. و(خير) منصوب: إما بعامل محذوف وجوباً تقديره: أمدح، أو على أنه حال لازمة.

قوله: (مصلياً على النبي المصطفى) (مصلياً) حال مقدرة. والحال المقدرة هي التي تحدث فيما بعد، كقوله تعالى: ﴿فادخلوها خالدين﴾(١) والصلاة على النبي ﷺ لا تقع وقت حمده لله، وإنما تقع بعد الانتهاء منه. ويصح أن تكون مقارنة ، ومقارنة الألفاظ وقوعها متصلة.

قوله: (وآله المستكملين الشرفا) الأظهر في آله: أنهم أتباعه على دينه ويدخل فيهم دخولاً أولياً أتباعه من قرابته؛ لأنهم آل من جهة الأتباع، ومن جهة القرابة، والشرفا: إن كان بفتح الشين فهو مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة. والألف للإطلاق. وإن كان بضم الشين فهو نعت ثان لـ (لآل) مجرور بكسرة مقدرة على الألف، لأنه مقصور من الممدود، وأصله: (الشرفاء) جمع شريف: كظريف وظرفاء. والشريف: من جمع علو النسب مع حميد الصفات وعلو القدر. وعلى هذا يكون مفعول (المستكملين) محذوفاً تقديره: أنواع الفضائل.

قوله (وأستعين الله في ألفيه) أي: أطلب العون من الله تعالى، وفي الحديث (اللهم لا سهل إلا ما جعلته سهلاً، وأنت تجعل الحزن إذا شئت سهلاً). أخرجه ابن السني عن أنس في (عمل اليوم والليلة) وصححه ابن حبان، وقال الحافظ ابن حجر: هذا حديث صحيح.

وقوله: (في ألفيه)، (في) بمعنى (على) لأن الاستعانة وما تصرف منها تتعدى بـ (على)، قال تعالى: ﴿والله المستعان على ما تصفون﴾(٢).

و(ألفيه) أي: عدد أبياتها ألف بيت، من بحر الرجز. وقد قيل: إنها تنقص ستة أبيات. وقيل: أكثر. وقد وجد من شراحها من يزيد أو ينقص بعض الأبيات(٣).

---

(١) الزمر: ٧٣.

(٢) يوسف: ١٨. وانظر: حاشية الخضري (١/١٠).

(٣) انظر: (المرادي وكتابه: توضيح مقاصد الألفية) للدكتور: علي عبود الساهي، ص(١٣٧).

وقد جاءت مقدمة الألفية في سبعة أبيات، والختام في أربعة. والباقي يختص بالمادة العلمية وعددها (٩٩٢) بيتاً فيكون المجموع (١٠٠٣)، حسب عدّي لها. وهي الطبعة التي عليها شرح ابن عقيل وغيره.

وقوله: (مقاصد النحو بها محويه) وصفها بذلك ليعتني بها الطالب حفظاً وفهماً. ومقاصد النحو: مهماته. ومعنى (محويه) أي مجموعة.

قوله: (تقرب الأقصى بلفظ موجز) أي: تقرب المعنى البعيد وغوامض المسائل، تقربها للأفهام (بلفظ موجز): أي قليل الحروف كثير المعنى .

قوله : (وتبسط البذل بوعد منجز) البذل أي: العطاء. وتبسط أي: توسِّع، والوعد المنجز: الموفى به بسرعة.

قوله: (وتقتضي رضاً بغير سخط) أي: تطلب الرضا من قارئها غير مشوب بالسخط، فلا يعترض على مؤلفها كثيراً.

قوله: (فائقة ألفية ابن معطي) وهو الشيخ أبو الحسن يحيى بن عبد المعطي بن عبد النور. الزواوي. نسبة إلى زواوة – اسم قبيلة موطنها شمال أفريقية – ولد سنة ٥٦٤هـ في (بجاية) على ساحل البحر الأبيض. وهو صاحب الألفية المشهورة وغيرها من الكتب، وقد شرح ألفيته كثيرون، منهم عبد العزيز الموصلي من علماء القرن السابع. وشرحه مطبوع في مجلدين. مات ابن معطي سنة ٦٢٨هـ بمصر رحمهم الله جميعاً.

وألفية ابن مالك تفوق ألفية ابن معطي لفظاً ومعنى.

أما اللفظ: فلأنها من بحر واحد، وهو بحر الرجز. وألفية ابن معطى من الرجز والسريع، كما نص هو على ذلك.

ومعنى: لأنها أكثر منها أحكاماً. كذا قيل في توضيح عبارة ابن مالك، وهذا لا يعني الأفضلية المطلقة.

فأولاً: أن ابن معطي هو صاحب الفكرة، وهو المبدع في هذا المجال. فقد كتب ألفيته على نسق ونمط لم يسبق إليه، وكفاه بذلك فخراً. وابن مالك سار على منواله.

وثانياً: أن لألفية ابن معطي مزايا ليست لألفية ابن مالك يتبينها الدارس لهما:

منها أن ألفية ابن معطي مملوءة بالآيات القرآنية والشواهد الشعرية، وهذا قليل في ألفية ابن مالك.

ومنها أنه يبدأ بالتعريف ثم يذكر الأحكام. وهذا مفقود في مواضع مهمة من الألفية(١).

ومنها سلاسة الأسلوب وسهولة التعبير. وإشراق المعنى.

وفي ألفية ابن مالك يظهر حسن الترتيب والتبويب والتنظيم والتنسيق مما يجعلها سهلة الاستيعاب، في حين أن ألفية ابن معطي خلت من التبويب، فإنه قد نظمها نظماً متصلاً، وكأنها تبحث في موضوع واحد.

جزى الله هذين العالمين خيراً على ما بذلا من جهد ووقت..

قوله: (وهو بسبق حائز تفضيلاً) أي: هو أفضل مني لسبقه إياي، فإن ابن مالك ولد سنة ٥٩٨هـ أو ٦٠٠هـ. ومات سنة ٦٧٢هـ وابن معطي ولد سنة ٥٦٤هـ ومات سنة ٦٢٨هـ.

قوله: (مستوجب ثنائي الجميلا) أي: لانتفاعي بما ألَّفهُ واقتدائي به. وهو يشير بذلك إلى فضل المتقدم على المتأخر. وما يستحقه السلف من ثناء الخلف ودعائهم، فإن ابن مالك تابع لابن معطي في هذا النوع من التأليف ومستفيد منه، لأن ابن معطي كتب ألفيته على نسق لم يسبق إليه، كما تقدم والألف في قوله: (الجميلا) للإطلاق، وهي الألف التي تلحق حرف الروي إذا كان متحركاً، وتسمى القافية المطلقة، وتقابلها القافية المقيدة، وهي ما كان فيها حرفي الروي ساكناً.

وقوله:

---

(١) انظر للموازنة: مقدمة المحقق لشرح ألفية ابن معطي (٧٦/١) وما بعدها.

والله يقضي بهبات وافره لي وله في درجات الآخره

هذا دعاء من ابن مالك، ولو عم المسلمين بالدعاء لكان أولى. وقدم نفسه لحديث أبي بن كعب — رضي الله عنه — أن رسول الله ﷺ كان إذا ذكر أحداً فدعا له بدأ بنفسه. رواه الترمذي، وهو حديث صحيح.

والهبات: العطايا (وافره) أي: تامة..

الكلام وما يتألف منه

((**كَلاَمُنَا لَفْظٌ مُفِيْدٌ كَاسْتَقِمْ * وَاسْمٌ وَفِعْلٌ ثُمَّ حَرْفٌ الْكَلِمْ :: وَاحِدُهُ كَلِمَةٌ وَالْقَوْلُ عَمْ * وَكَلْمَةٌ بِهَا كَلاَمٌ قَدْ يُؤَمْ**)) الكلام عندنا معشر النحويين هو اللفظ : "اللفظ": أي الصوت المشتمل على بعض الحروف الهجائية ، بخلاف الإشارة ، والكتابة ، وعقد الأصابع ، ونحو ذلك ، فلا يسمى كلامًا عند النحاة. المفيد. ولا يكون مفيدًا إلا إذا كان مركباً ثم مثل بقوله: استقم. وهو مركب من فعل أمر وفاعل مستتر. وقد استغنى بالمثال عن أن يقول: فائدة يحسن السكوت عليها. ثم ذكر أن الكلم ثلاثة أقسام، ومفرده كلمة، والكلمة ثلاثة أقسام: اسم وفعل وحرف.

فالاسم: ما دل على معنى في نفسه من غير إشعار بزمن. مثل: كتاب.

والفعل: ما دل على معنى في نفسه وأشعر بهيئته بأحد الأزمنة الثلاثة[٢١] مثل: كتب، يكتب. اكتب.

والحرف: ما دل على معنى في غيره. مثل (الواو) لا تدل على معنى في نفسها، بل في غيرها، مثل: والله إن الحق منتصر.

وأن القول يشمل بمعناه كل الأقسام (الكلام والكلم والكلمة).

١١

(٢) المراد بالهيئة: الحالة التصريفية نحو: كتب (للماضي) يكتب (للمستقبل والحاضر) اكتب (للمستقبل) أما نحو: أمس، الآن. فهذا يدل على الزمن بذاته لا بهيئته فليس بفعل.

وقوله (وكِلْمةٌ بها كلام قد يُؤَم) أي: تطلق الكلمة، ويقصد بها الكلام . . والتقليل في قوله: (قد يُؤَم) مراد به التقليل النسبي أي: استعمال (الكلمة) في الجمل قليل بالنسبة إلى استعمالها في المفرد لا قليل في نفسه، فإنه كثير. وقوله (وكِلْمة) بكسر الكاف هي إحدى اللغات الثلاث فيها. وقوله: (ثم حرف . .) "ثم" بمعنى واو العطف، إذ لا معنى للتراخي بين أقسام الكلمة. ويكفي في انحطاط درجة الحرف عن قسيميه تأخيره عنهما.

((**بِالْجَرِّ وَالْتَنْوِيْنِ وَالْنِّدَا وَأَلْ * وَمُسْنَدٍ لِلاسْمِ تَمْيِيْزٌ حَصَلْ**)) أي: حصل تمييز للاسم عن غيره بالجر نحو: صليت في المسجد الواسع. والتنوين [1]: وهو نون ساكنة زائدة لغير توكيد، تلحق آخر الأسماء لفظاً لا خطاً ولا وقفاً، نحو: كتب محمدٌ واجباً بخط جميلٍ .

والتنوين أربعة أنواع:

تنوين التمكين[2]: وهو اللاحق لغالب الأسماء المعربة المنصرفة، نحو جاء خالدٌ مستبشراً،

تنوين التنكير: وهو اللاحق لبعض الأسماء المبنية، فرقاً بين معرفتها ونكرتها، فما نوّن منها كان نكرة، وما لم ينوَّن فهو معرفة، نحو: (صهٍ) إذا تكلم غيرك. فهذا اسم فعل أمر معناه:

١) اسكت عن كل كلام. فإن أردت السكوت عن كلام معين قلت: (صهْ). بدون تنوين.

تنوين المقابلة: وهو اللاحق لجمع المؤنث السالم ليكون في مقابلة النون في جمع المذكر السالم[3]، نحو حضرت بناتٌ عاقلاتٌ،

٢) تنوين العوض: وهو ما كان عوضاً عن محذوف، وهو ثلاثة أنواع:

---

(١) التنوين في الأصل: التصويت والترنيم. ونونت الكلمة: أدخلت النون. وكان الأصل أن يكتب التنوين نوناً كما يكتبها علماء العروض فتقول: كتب محمدن واجبن . . لكن عدلوا عن هذا الأصل فاكتفوا بالرمز على ذلك وهو تكرار الحركة عند الكتابة بالقلم. مع ملاحظتها عند النطق في حالة الوصل لا في حالة الوقف.

(٢) سمي بذلك لأنه يدل على شدة تمكن الاسم في باب الأسماء أي: أنه لم يشبه الحرف فيبنى ولا الفعل فيمنع من الصرف. وإذا أطلق التنوين فإنما يراد به هذا النوع، وذلك لأصالته في هذا الباب وإرجاع ما سواه إليه. ولأنه استوعب من الأسماء أكثرها.

(٣) يقول النحاة: إن التنوين في المفرد يفيد تمام الكلمة ولهذا يحذف عند الإضافة، وفي جمع المذكر السالم تأتي النون عوضاً عن التنوين. وفي جمع المؤنث السالم قالوا: إن التنوين في مقابلة النون في جمع المذكر. والحق أن علة ذلك كله هو السماع عن العرب.

عوض عن جملة: وهو الذي يلحق (إذ) المسبوقة بكلمة حين أو ساعة وما أشبههما، عوضاً عن جملة تكون بعدها، نحو: "قدم والدي وكنت حينئذ غائباً". أي: حين إذ قدم. قال تعالى:

عوض عن اسم: وهو اللاحق لـ (كل وبعض) عوضاً عما تضافان إليه، نحو: كلٌّ يسمع النصح،

) عوض عن حرف: وهو اللاحق لاسم منقوص ممنوع من الصرف، نحو: الليالي مواضٍ بحوادثها،

والنداء كقوله تعالى: ﴿يا ليت قومي يعلمون﴾[1] دخول (أل) على الكلمة نحو : قدم المسافر .. (ومسند للاسم) أي: إسناد إلى الاسم. وهو أن يُنسب إلى الكلمة حكم تحصل به الفائدة نفياً أو إثباتاً، نحو: صليت مع الجماعة. فهو اسم مفعول أريد به المصدر، وظاهر كلامه أن التنوين كله من خواص الاسم، وليس كذلك، بل المختص به الأربعة المذكورة.

((**بِتَا فَعَلْتَ وَأَتَتْ وَيَا افْعَلِي وَنُوْنِ أَقْبِلَنَّ فِعْلٌ يَنْجَلِي**)) أن الفعل (ينجلي) أي: ينكشف ويتميز من غيره بإحدى العلامات وهي:

تاء الفاعل: للمتكلم نحو: قمتُ بواجبي. أو للمخاطب نحو: أنتَ زرتَ المريض.

تاء التأنيث الساكنة أصالة نحو: صامتْ هند يوم الخميس.

ياء المخاطبة نحو: احذري أعداء المرأة.

نون التوكيد ثقيلة كانت أو خفيفة. فالأولى نحو: والله لأفعلنّ الخير. والثانية نحو: احذرن قول السوء.

((**سِوَاهُمَا الْحَرْفُ كَهَلْ وَفِي وَلَمْ**)) علامة الحرف أنه لا يحسن فيه شيء من علامات الأسماء، ولا علامات الأفعال. والحرف ثلاثة أنواع:

١- مختص بالاسم مثل: حروف الجر (في)، وإن وأخواتها.

٢- مختص بالفعل مثل: قد والسين وسوف ولم.

٣- مشترك بين الاسم والفعل مثل: هل، وما.

---

(١) سورة يس، آية: ٢٦.

((* فِعْلٌ مُضَارِعٌ يَلِي لَمْ كَيَشَمْ :: وَمَاضِيَ الأَفْعَالِ بِالتَّا مِنْ وَسِمْ * بِالنُّوْنِ فِعْلَ الأَمْرِ إِنْ أَمْرٌ فُهِمْ)) أن علامة المضارع أن يلي (لم) الجازمة، وقوله: ك(يشم) هو فعل مضارع بفتح الشين على الأفصح، ماضيه (شمَّ) من قولك: شَمِمْت الطيب. وهو من باب فرح. ثم ذكر أن الماضي يختص من تلك العلامات بقبوله التاء المتحركة للفاعل أو الساكنة للتأنيث، نحو : فعلت ، و نصرت ومعنى (مِزْ) أي: مَيِّزْ. ثم بيَّن أن فعل الأمر يوسم، أي: يعلم ويعرف بقبوله نون التوكيد، مع دلالته على الطلب،نحو : اضرب زيدا وهو معنى قوله: (إن أمر فهم).

((وَالأَمْرُ إِنْ لَمْ يَكُ لِلنّوْنِ مَحَلْ * فِيْهِ هُوَ اسْمٌ نَحْوُ صَهْ وَحَيَّهَلْ)) أي: إن دلت الكلمة على الطلب ، وهذا مأخوذ من قوله: (والأمر) ولم تقبل نون التوكيد، فهي اسم فعل أمر، . مثل: صه إذا تكلم غيرك. فهي وإن دلت على طلب السكوت، لأنها بمعنى اسكت، لكنها لا تقبل النون، ومثله: حيهل بمعنى: أقبل. وقوله: (هو اسم) خبر المبتدأ (الأمر) وليس جواباً للشرط، لعدم اقترانه بالفاء[(١)].

الْمُعْرَبُ وَالْمَبْنِي

((وَالاسْمُ مِنْهُ مُعْرَبٌ وَمَبْنِي لِشَبَهٍ مِنَ الْحُرُوْفِ مُدْنِي))

الاسم قسمان: معرب ومبني.

فالمعرب: ما يتغير آخره بسبب العوامل الداخلة عليه.مثل: حضر الضيفُ، صافحت الضيفَ، فرحت بالضيفِ.فالأول: مرفوع لأنه معمول لعامل يقتضي الرفع على الفاعلية وهو (حضر). والثاني: منصوب، لتغير العامل بعامل آخر يقتضي النصب على المفعولية، وهو الفعل (صافحت). والثالث: مجرور، لتغير العامل بعامل آخر يقتضي الجر، وهو الباء[(٢)].

---

(١) وهذه قاعدة وهي: إذا تقدم المبتدأ على أداة الشرط بأن اقترن ما بعدهما بالفاء أو كان صالحاً لمباشرة الأداة كان هو الجواب والخبر محذوفاً، وإلا كان خبراً والجواب محذوفاً لأن الأغلب دخول الفاء في جواب الشرط، لا في خبر المبتدأ. ومحل ذلك باب "عوامل الجزم" إن شاء الله.

(٢) العامل هو: ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب. وهو لفظي كالأفعال والحروف ومعنوي كالابتداء في رفع المبتدأ. وقد يكون العامل ظاهراً وقد يكون مقدراً. وأما المعمول فهو: مدخول العامل ومحل تأثيره كالفاعل والمفاعيل.

والمبني: ما يلزم حالة واحدة، ولا يتغير آخره بسبب ما يدخل عليه.مثل: هذا الطالب فاز على زملائه. هنأت هذا الطالب. سلمت على هذا الطالب. ف (ذا) مبني على السكون في محل رفع أو نصب أو جر، ولم يتغير آخره.

((**كَالْشَّبَهِ الْوَضْعِيِّ فِي اسْمَيْ جِئْتَنَا * وَالْمَعْنَوِيِّ فِي مَتَى وَفِي هُنَا :: وَكَنِيَابَةٍ عَنِ الْفِعْلِ بِلاَ * تَأَثُّرٍ وَكَافْتِقَارٍ أُصِّلا**)) أي: أن الشبه الذي يدني الاسم ويقربه من الحرف كالشبه الوضعي، أي: الشبه في الوضع، أو الشبه في المعنى. وكأن ينوب الاسم عن الفعل من غير أن يتأثر بالعوامل. ومراده بهذا القيد إخراج المصدر، كما تقدم. أو أن يحتاج دائماً إلى جملة بعده، والألف في قوله: (أُصَّلا) للإطلاق، وتقوم معناه في شرح مقدمة الناظم.

والخلاصة: أن البناء يكون في ستة أبواب: الضمائر، أسماء الاستفهام، أسماء الشرط، أسماء الإشارة، أسماء الأفعال، الأسماء الموصولة(١).

((**وَمُعْرَبُ الأَسْمَاءِ مَا قَدْ سَلِمَا * مِنْ شَبَهِ الْحَرْفِ كَأَرْضٍ وَسَمَا**)) أي أن المعرب من الأسماء هو ما سلم من شبه الحرف. سواء كان صحيحاً مثل (أرض) أو معتلاً مثل (سُما) بضم السين، إحدى اللغات في الاسم، وهو مقصور، بدليل قول بعضهم: ما سُماك؟ أي : ما أسمك ؟ ووجه الدلالة: أن الألف ثبتت مع الإضافة. فدل على أنه مقصور مثل. هذا فتاك.

((**وَفِعْلُ أَمْرٍ وَمُضِيٍّ بُنِيَا وَأَعْرَبُوا مُضَارِعَاً إنْ عَرِيَا :: مِنْ نُوْنِ تَوْكِيْدٍ مُبَاشِرٍ وَمِنْ * نُوْنِ إنَاثٍ كَيَرُعْنَ مَنْ فُتِنْ**)) أي: بني الفعل الماضي وفعل الأمر. (وأعربوا مضارعاً) أي: أن العرب نطقت بالمضارع معرباً. أو أن النحويين حكموا بذلك (إن عريا..) أي: خلا من نون التوكيد المباشرة، ومن نون الإناث. وهذا أحسن من التعبير ب (نون النسوة) لأن هذه لا يدخل فيها إلا العاقل. فالأولى أعم. (كَيَرُعْنَ من فُتِنْ) مثال لنون الإناث، أي: أن النساء يُخِفْنَ من فتن بهن، نسأل الله السلامة.

---

(١) هذا بالنظر إلى أوجه الشبه المذكورة، وإلا ففيه أسماء مبنية غير ما ذكر. كالأعداد المركبة نحو: أحد عشر وتسعة عشر وما بينهما ، فهي مبنية على فتح الجزأين أبداً. ما عدا اثني عشر فيعرب إعراب المثنى. واسم (لا) النافية للجنس إذا كان مفرداً لا سرور دائم . وكذا المنادى إذا كان مفرداً علماً نحو: يا هشام أطع والديك. أو نكرة مقصودة نحو: يا طالب أجب (تشير إلى طالب معين) . . ومثل ذلك (كم) وبعض الظروف مثل (حيث) وما ختم بويه ،إلى غير مما هو مذكور في بابه.

((**وَكُلُّ حَرْفٍ مُسْتَحِقٌّ لِلْبِنَا * وَالأَصْلُ فِي الْمَبْنِيِّ أَنْ يُسَكَّنَا :: وَمِنْهُ ذُو فَتْحٍ وَذُو كَسْرٍ وَضَمٌّ * كَأَيْنَ أَمْسِ حَيْثُ وَالْسَّاكِنُ كَمْ**))) أي: أن جميع الحروف مبنية (والأصل في المبني أن يسكنا) أي: أن الراجح أو المستصحب للأصل هو السكون. وليس المراد بالأصل: الغالب. إذ ليس غالب المبنيات ساكناً. ثم ذكر أنواع البناء والأمثلة عليها، والألف في قوله: (يسكنا) للإطلاق، وتقدم معناه.

((**وَالرَّفْعَ وَالْنَّصْبَ اجْعَلَنْ إعْرَابَا * لاسْمٍ وَفِعْلٍ نَحْوُ لَنْ أَهَابَا :: وَالاسْمُ قَدْ خُصِّصَ بِالْجَرِّ كَمَا * قَدْ خُصِّصَ الْفِعْلُ بِأَنْ يَنْجَزِمَا :: فَارْفَعْ بِضَمَ وَانْصِبَنْ فَتْحاً وَجُرْ * كَسْرَاً كَذِكْرُ اللَّهِ عَبْدَهُ يَسُرْ :: وَاجْزِمْ بِتَسْكِيْنٍ وَغَيْرُ مَا ذُكِرْ * يَنُوْبُ نَحْوُ جَا أَخْو بَنِي نَمِرْ**)) أي: اجعل الرفع والنصب إعراباً للاسم والفعل. نحو: (لن أهابا) وقد خصص الاسم بالجر، كما خصص الفعل بالجزم، فارفع بالضمة، وانصب بالفتحة، وجر بالكسرة، واجزم بالتسكين. والإعراب بغير ما ذكر يكون نيابياً. نحو (جا) فعل ماضٍ قُصِرَ للضرورة. (أخو) فاعل مرفوع بالواو نيابة عن الضمة، وهو مضاف و(بني نمر) مضاف إليه مجرور بالياء نيابة عن الكسرة. وهو مضاف ونمر مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، وسكن لأجل الوقف.

((**وَارْفَعْ بِوَاوٍ وَانْصِبَنَّ بِالأَلِفْ * وَاجْرُرْ بِيَاءٍ مَا مِنَ الأَسْمَا أَصِفْ :: مِنْ ذَاكَ ذُو إِنْ صُحْبَةً أَبَانَا * وَالْفَمُ حَيْثُ الْمِيْمُ مِنْهُ بَانَا :: أَبٌ آخٌ حَمٌ كَذَاكَ وَهَنُ * وَالْنَّقْصُ فِي هذَا الأَخِيْرِ أَحْسَنُ :: وَفِي أَبٍ وَتَالِيَيْهِ يَنْدُرُ * وَقَصْرُهَا مِنْ نَقْصِهِنَّ أَشْهَرُ :: وَشَرْطُ ذَا الإِعْرَابِ أَنْ يُضَفْنَ لاَ * لِلْيَا كَجَا أَخْو أَبِيْكَ ذَا اعْتِلاَ**)) أي: ارفع بالواو نيابة عن الضمة، وانصب بالألف. واجرر بالياء ما أصفه لك من الأسماء. ومن ذاك (ذو) بشرط أن يُبين صحبة، أي: يدل على صحبة، بأن يكون بمعنى صاحب. ومنها: الفم بشرط أن تَبين منه الميم أي: تنفصل. وكذا: أب أخ حم وهن. والنقص في كلمة (هن) الأخيرة أحسن من الإعراب بالحروف. وأما أب وأخ وحم. فالنقص نادر فيها – مع جوازه – والقصر أحسن منه، وشرط إعرابها بالحروف. أن تضاف لا للياء ثم ذكر المثال. ويمكن فهم الشرطين الثالث والرابع من المثال. فإن قوله: (أخو أبيك ذا اعتلا) مفرد غير مصغر. و(اعتلا) مصدر قُصر للوقف. والاعتلاء هو العلو.

((**بِالأَلِفِ ارْفَع الْمُثَنَّى وَكِلاَ * إذَا بِمُضْمَرٍ مُضَافاً وُصِلاَ :: كِلْتَا كَذَاكَ اثْنَانِ وَاثْنَتَانِ * كَابْنَيْنِ وَابْنَتَيْنِ يَجْرِيَانِ :: وَتَخْلُفُ الْيَا فِي جَمِيْعِهَا الأَلِفْ * جَرًّا وَنَصْبَاً بَعْدَ فَتْحٍ قَدْ أُلِفْ**)) أي: أن المثنى يرفع بالألف. وكلا ترفع بالألف إذا وصلت بمضمر، وكانت هي مضافاً. والضمير هو المضاف إليه. (وكلتا) كذلك. أما اثنان واثنتان فملحقتان بالمثنى. ويجريان في إعرابهما مجرى (ابنين وابنتين) أما في حالة النصب والجر فإن الياء تحل محل الألف في كل ما سبق. بعد فتح ما قبلها، لأنه كان مألوفاً مع الألف، فلذا بقي مع الياء.

وَارْفَعْ بِوَاوٍ وَبِيَا اجْرُرْ وَانْصِبِ * سَالِمَ جَمْعِ عَامِرٍ وَمُذْنِبِ :: وَشِبْهِ ذَيْنِ)) أي: ارفع بالواو ونيابة عن الضمة، واجرر بالياء نيابة عن الكسرة، وانصب بها- أيضاً-، نيابة عن الفتحة وقوله: (وبيا) منصور للضرورة، متعلق بـ (أجرر) مقدم عليه، وقوله: (سالمَ جمع / من إضافة الصفة إلى موصوفها، والأصل جمع عامر ومذنب السالم، وأشار بـ (عامر) إلى العلم، وبـ (مذنب) للصفة، واكتفى بهما عن الشروط طلباً للاختصار، وبـ (شِبْهِ ذين) إلى ما أشبههما من كل علم وصفة بالشروط المذكورة.

((**وَبِهِ عِشْرُوْنَا * وَبَابُهُ أُلْحِقَ وَالأَهْلُوْنَا :: أوْلُو وَعَالَمُوْنَ عِلِّيّونَا * وَأَرْضُوْنَ شَذَّ وَالْسِّنُوْنَا :: وَبَابُهُ وَمِثْلَ حِيْنٍ قَدْ يَرِدْ * ذَا الْبَابُ وَهْوَ عِنْدَ قَوْمٍ يَطَّرِدْ**)) أي: أُلحِقَ عشرون وبابه — والمراد به أخوات عشرين إلى تسعين — ألحق بجمع المذكر في إعرابه، والأصل: أُلحقا، لكنه حذف الألف على إرادة: ما ذُكر، وكذلك ألحق أهلون وأولو وعالمون وعليون، والألف في (عشرونا) وما بعد، للإطلاق.

ثم قال: عن لفظ (أرضون والسنون وبابه شاذ)[1]، وإنما صرح بشذوذ هذين مع أن جميع الملحقات بجمع المذكر السالم شاذة — ما عدا النوع الرابع — لأن الشذوذ فيهما أقوى، لفقد كل منهما أكثر الشروط. فكلاهما اسم جنس — مؤنث. وغير عاقل. ولم يسلم مفرده عند الجمع، ثم بين أن سنين وبابه. قد يعرب إعراب (حين) فتلازمه الياء والنون. وتظهر الحركات على النون منونة غالباً. وأن من العرب من يطرد هذا الإعراب في كل جمع مذكر سالم، والمطَّرد: وصف لما وقع له الاطراد والتتابع وعدم التخلف، ويقابله الشاذ[2].

(١) أي شاذ قياساً لعدم استيفائه شروط جمع المذكر السالم. وليس بشاذ استعمالاً لكثرته. فالشاذ قياساً ما خالف القاعدة، والشاذ استعمالاً ما ندر وقوعه.

(٢) انظر: الخصائص لابن جني (٩٦/١).

((**وَنُوْنَ مَجْمُوْعٍ وَمَا بِهِ الْتَحَقْ * فَافْتَحْ وَقَلَّ مَنْ بِكَسْرِهِ نَطَقْ :: وَنُوْنُ مَا ثُنِّيَ وَالْمُلْحَقِ بِهْ * بِعَكْسِ ذَاكَ اسْتَعْمَلُوْهُ فَانْتَبِهْ**)) أي: افتح نون جمع المذكر السالم والملحق به، وقلّ من العرب من نطق بكسرها. ونون المثنى والملحق به تكون مكسورة. وقد ورد فتحها.

((**وَمَا بِتَا وَأَلِفٍ قَدْ جُمِعَا * يُكْسَرُ فِي الْجَرِّ وَفِي النَّصْبِ مَعَا :: كَذَا أُوْلاَتُ وَالَّذِي اسْمَاً قَدْ جُعِلْ * كَأَذْرِعَاتٍ فِيْهِ ذَا أَيْضَاً قُبِلْ**)) أي: وما جمع بسبب الألف والتاء فإنه يكسر في الجر وفي النصب معاً. وذكر الجر مع أنه لا نيابة فيه؛ إشارة إلى أن النصب محمول عليه. و أن لفظ (أولات) يكسر في الجر وفي النصب معاً. وكذا ما جعل من جمع المؤنث علماً على شيء فإنه يجري عليه الإعراب السابق.

((**وَجُرَّ بِالْفَتْحَةِ مَا لاَ يَنْصَرِفْ * مَا لَمْ يُضَفْ أَوْ يَكُ بَعْدَ أَلْ رَدِفْ**)) أي: جُرَّ بالفتحة نيابة عن الكسرة ما لا ينصرف ما لم يكن مضافاً أو واقعاً بعد (أل) مباشرة من غير فاصل. ومعنى: (ردف) أي: تبع.

((**وَاجْعَلْ لِنَحْوِ يَفْعَلاَنِ النُّوْنَا * رَفْعَاً وَتَدْعِيْنَ وَتَسْأَلُونَا :: وَحَذْفُهَا لِلْجَزْمِ وَالْنَّصْبِ سِمَهْ * كَلَمْ تَكُوْنِي لِتَرُوْمِي مَظْلَمَهْ**))) وعبر بقوله (لنحو) إشارة إلى أنها ليست ألفاظاً معلومة كالأسماء الستة. وإنما هي تصدق على كل مضارع اتصلت به ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة. والألف قد تكون للغائبين فيبدأ الفعل بالياء، أو للمخاطبين فيبدأ بالتاء. وكذا واو الجماعة. قوله (سمه): بكسر السين المهملة هي العلامة، وفعلها: وَسَمَ يَسِمُ سِمَةً على مثال: وعد يعد عدة. وقوله: (كلم تكوني لترومي مظلمه) مثل بالأول للجزم والثاني للنصب. وقد مثل بقوله: (يفعلان) وما بعده للرفع.

((**وَسَمِّ مُعْتَلاًّ مِنَ الأَسْمَاءِ مَا * كَالْمُصْطَفَى وَالْمُرْتَقَي مَكَارِمَا :: فَالأَوَّلُ الإِعْرَابُ فِيْهِ قُدِّرَا * جَمِيْعُهُ وَهْوَ الَّذِي قَدْ قُصِرَا :: وَالثَّانِ مَنْقُوصٌ وَنَصْبُهُ ظَهَرْ * وَرَفْعُهُ يُنْوَى كَذَا أيْضَاً يُجَرْ**))
أي: سَمِّ ما كان آخره ألفاً، كالمصطفى، وما كان آخره ياء، كالمرتقي – حال كونه من الأسماء لا من الأفعال – معتلاًّ. فالأول وهو ما آخره ألف، الإعراب جميعه قُدِّر على آخره. وهو النوع (الذي قد قصرا) أي: سمى مقصوراً، من القصر بمعنى الحبس، وإنما سمى بذلك؛ لأنه حبس ومنع من ظهور الحركة والألف في (قدرا) و (قصرا) للإطلاق (والثان) بحذف الياء لغة لا للوزن. (منقوص) سُمِّي بذلك لعدم

ظهور كل الحركات الإعرابية على آخره (ونصبه ظهر) للخفة. (ورفعه ينوى كذا – أيضاً – يُجَرّ) كما تقدم.

وقد تبين بذلك أن الإعراب التقديري يكون في المقصور والمنقوص. وبقي نوع ثالث من الأسماء، وهو المضاف لياء المتكلم، فتقدر فيه حركات الإعراب جميعها، كالمقصور. لكن قدرت في المقصور لكون الحرف الأخير منه لا يقبل الحركة.والمضاف للياء لأجل المناسبة؛ لأن ياء المتكلم تستدعي انكسار ما قبلها. فشُغِلَ المحل بهذه الكسرة فلم تظهر حركة الإعراب، تقول: هذا كتابي. واحترمت أبي. وسلمت على أمي.

((**وَأَيُّ فِعْلٍ آخِرٌ مِنْهُ أَلِفْ * أَوْ وَاوٌ أَوْ يَاءٌ فَمُعْتَلاًّ عُرِفْ :: فَالأَلِفَ انْوِ فِيْهِ غَيْرَ الْجَزْمِ * وَأَبْدِ نَصْبَ مَا كَيَدْعُو يَرْمِي :: والرَّفعَ فيهما انوِ واحذِفْ جازِمَا * ثلاثَهُنَّ تَقضِ حُكمَا لازِمَا**))

أي: يعرف الفعل المعتل بأن يكون آخره ألفاً أو واواً أو ياء. وتقدر الحركات كلها على الألف غير الجزم. و(أَبْدِ) أي: أظهر النصب فيما آخره واو كـ (يدعو) أو ياء كـ (يرمي). وقَدّر الرفع فيهما، واحذف الحروف الثلاثة في حالة دخول الجازم على الأفعال[1].

النَّكِرَةُ والمَعْرِفَةُ

((**نَكِرَةٌ قَابِلُ أَلْ مُؤَثِّرَاً * أَوْ وَاقِعٌ مَوْقِعَ مَا قَدْ ذُكِرَا :: وَغَيْرُهُ مَعْرِفَةٌ كَهُمْ وَذِي * وَهِنْدَ وَابْنِي وَالْغُلاَمِ وَالَّذِي**)) أي: أن النكرة: اسم قابل لفظ (أل) الذي يؤثر فيها التعريف. أو واقع موقع (ما قد ذكرا) أي: موقع أل المؤثرة، وغير النكرة: معرفة، أنواعها عدا السابع، والمعارف سبعة أقسام:

١) الضمير، مثل: أنا، أنت، هو، وهو أعرف المعارف وأشدها تمييزاً لمسماه بعد لفظ الجلالة وضميره.

٢) العلم مثل: خالد، زينب، مكة.

---

(١) قد يحذف حرف العلة بغير جازم؛ لقصد التخفيف أو رعاية الفواصل وغير ذلك، كقوله تعالى ﴿يوم يأت لا تكلم نفس إلا بإذنه﴾ وقوله تعالى: ﴿ذلك ما كنا نبغ . . ﴾ وقوله تعالى: ﴿والليل إذا يسر﴾ انظر: إعراب القرآن للعكبري (٧١٤/٢).

٣) اسم الإشارة مثل: هذا، هذه، هؤلاء.

٤) اسم الموصول مثل: الذي، التي، الذين.

٥) المعرف بأل مثل: الكتاب، الطالب.

٦) المضاف لمعرفة مثل: كتابي جديد. كلام علي بليغ.

٧) النكرة المقصودة[1] من بين أنواع المنادى، مثل: يا طالبُ أجب (إذا كنت تريد واحداً معيناً).

ولم يرتبها لضيق النظم. وسيأتي ذكر الخمسة الأولى متصلة، أما السادس والسابع فنشير إليهما في آخر باب المعرف بأل إن شاء الله.

[مباحث الضمير][2]

الضمير: اسم جامد[1] يدل على متكلم أو مخاطب أو غائب. مثل: أنا عرفت واجبي، أنت تحترم أباك. المؤمن يصون عرضه.

---

(١) اعلم أن هذه الأقسام تختلف في درجة التعريف، فبعضها أقوى من بعض، بل إن النوع الواحد قد يتفاوت في درجة تعريفه. وأشهر الآراء أن أقوى المعارف وأعرفها بعد لفظ الجلالة وضميره، هو ضمير المتكلم، ثم ضمير المخاطب، ثم العلم. وهو درجات متفاوتة القوة في درجة التعريف، ويلحق بعلم الشخص العلم بالغلبة، ثم ضمير الغائب الذي تعين مرجعه، ثم اسم الإشارة، والمنادى (النكرة المقصودة) وهما في درجة واحدة، لأن التعريف بكل واحد منهما بواسطة القصد الذي يعينه المشار إليه في اسم الإشارة والتخاطب في المنادى (النكرة المقصودة) ثم الموصول والمعرف بأل ، وهما في درجة واحدة أما المضاف إلى معرفة فهو في درجة المضاف إليه، إلا إن كان مضافاً للضمير، فإنه يكون في درجة العلم. قال ابن هشام: هذا هو المذهب الصحيح.

وأقوى الأعلام: أسماء الأماكن، لقلة الاشتراك فيها، ثم أسماء الناس، ثم أسماء الأجناس.

وأقوى أسماء الإشارة ما كان للقرب، ثم ما كان للوسط، ثم ما كان للبعد، على القول بأن للمشار إليه ثلاث مراتب، كما سيأتي إن شاء الله في أسماء الإشارة.

وأقوى أنواع (أل) التي للعهد ما كانت فيه (أل) للعهد الحضوري، ثم ما كانت فيه للنوعين الآخرين من العهد، ثم للجنس.

(٢) هذا العنوان من عندي لبيان أن ابن مالك شرع في النوع الأول من أنواع المعارف، والثاني في باب مستقل، وهو العلم.

ومعنى كونه جامداً: عدم وجود أصل له ولا مشتقات. ويسمى ضمير المتكلم والمخاطب: (ضمير حضور) لأن صاحبه لابد أن يكون حاضراً وقت النطق به.

((**فَمَا لِذِي غَيْبَةٍ أَوْ حُضُورِ كَأَنْتَ وَهْوَ سَمِّ بِالضَّمِيْرِ**)) اي : سمّ الذي لغيبة أو حضور بالضمير كـ (أنت وهو)

((**وَذُو اتِّصَالٍ مِنْهُ مَا لاَ يُبْتَدَا * وَلاَ يَلِي إلاَّ اخْتِيَاراً أبَدَا ::كَالْيَاءِ وَالْكَافِ مِنِ ابْنِي أكْرَمَكْ * وَالْيَاءِ وَالْهَا مِنْ سَلِيْهِ مَا مَلَكْ**)) أي: المتصل من الضمير هو الذي لا يبتدأ به، ولا يقع بعد أداة الاستثناء (إلا) في الاختيار وسعة الكلام. ثم مثل لبعض الضمائر المتصلة. فالياء من (ابني) لضمير المتكلم الذي في محل جر . والكاف في (أكرمت) لضمير المخاطب الذي محل نصب. والياء (من سليه) لضمير المخاطبة في محل رفع. والهاء للغائب في محل نصب.

((**وَكُلُّ مُضْمَرٍ لَهُ الْبِنَا يَجِبْ * وَلَفْظُ مَا جُرَّ كَلَفْظِ مَا نُصِبْ :: لِلرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَجَرَ نا صَلَحْ * كَاعْرِفْ بِنَا فَإنَّنَا نِلْنَا الْمِنَحْ :: وَأَلِفٌ وَالْوَاوُ وَالنُّوْنٌ لِمَا * غَابَ وَغَيْرِهِ كَقَامَا وَاعْلَمَا**))
أي: المضمرات كلها مبنية. لا فرق في ذلك بين ما يكون محله الجر أو محله النصب. ثم ذكر أن الضمير (نا) صلح للأمور الثلاثة فيكون في محل جر مثل: (اعرف بنا) أي: اعترف بقدرنا وفي محل نصب نحو: (إننا)، وفي محل رفع مثل: (نِلْنَا) ثم ذكر أن ألف الاثنين وواو الجماعة ونون الإناث وهي من ضمائر الرفع المتصلة تكون للغائب وغيره، وهو المخاطب فقط، بقرينة المثال، فالغائب نحو (قاما) والمخاطب نحو (اعلما).

هذا ومما يستعمل في الرفع والنصب والجر (هم) فالرفع نحو ﴿هم الذين يقولون لا تنفقوا على من عند رسول الله حتى ينفضوا﴾[٢] والنصب ﴿سلهم أيهم بذلك زعيم﴾[٣] والجر: ﴿ومنهم من يقول

---

(١) الجامد من الأسماء هو ما لم يؤخذ من غيره. ويقابله المشتق وهو الذي يؤخذ من غيره. والمشتق يدل على معنى وذات أو معنى وصاحبه. وأشير إلى أنواع المشتقات في باب الموصول إن شاء الله.

(٢) سورة المنافقون، آية: ٧.

(٣) سورة القلم، آية: ٤٠.

ائذن لي﴾[١] وكذلك (الياء) فالرفع نحو ﴿فكلي واشربي﴾[٢] والنصب نحو ﴿وءاتاني منه رحمة﴾[٣] والجر نحو ﴿أن اشكر لي ولوالديك﴾[٤].

لكنهما لا يشبهان (نا) من كل وجه. لأن (نا) تأتي للأوجه الثلاثة، وهي ضمير متصل للمتكلم، بخلاف الياء، فإنها وإن كانت تأتي للأوجه الثلاثة، وهي ضمير متصل، إلا أنها في حالة الرفع للمخاطبة، وفي حالتي النصب والجر للمتكلم[٥]. وكذلك (هم)، فهي في حالة الرفع ضمير منفصل. وفي حالتي النصب والجر ضمير متصل[٦].

((**وَمِنْ ضَمِيْرِ الرَّفْعِ مَا يَسْتَتِرُ * كَافْعَلْ أوَافِقْ نَغتَبِطْ إذْ تُشْكَرُ**)) تقدم أن الضمير قسمان:

١) بارز. وقد مضى.

٢) مستتر. وهو الذي ليس له صورة في اللفظ. وهو قسمان:

١) واجب الاستتار. ٢) جائز الاستتار.

والمراد بواجب الاستتار: مالا يحل محله اسم ظاهر، ولا ضمير منفصل يرتفع بالعامل مثل: أقوم بواجبي نحو قرابتي. فالفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره (أنا) وهذا الضمير لا يحل محله اسم ظاهر، فلا

---

(١) سورة التوبة، آية: ٤٩.

(٢) سورة مريم، آية: ٢٦.

(٣) سورة هود، آية: ٦٣.

(٤) سورة لقمان، آية: ١٤.

(٥) قد تأتي (ياء المتكلم) في محل رفع في مثل: يسرني كوني مواظباً على الصف الأول. فإن الياء في (كوني) في محل رفع اسم "كون". مصدر (كان) الناقصة. ولكن ذلك عارض بسبب أن المضاف هنا كالفعل يطلب مرفوعاً. والكلام في الضمير المشترك بين الرفع والنصب والجر بطريق الأصالة. وهذه الياء لها محلان: أحدهما: جر بالمضاف والثاني: رفع على أنها الاسم.

(٦) وإعرابها في مثل قوله تعالى: ﴿سلهم أيهم بذلك زعيم﴾ سلْ: فعل أمر، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره (أنت) والهاء: ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب مفعول أول، والميم علامة الجمع. (أيُّهم) أي: اسم استفهام مبني على الضم في محل رفع مبتدأ. والهاء ضمير متصل مبني على الضم في محل جر مضاف إليه، والميم علامة الجمع. (بذلك) متعلق بـ (زعيم) و(زعيم) خبر المبتدأ. . والجملة من المبتدأ والخبر سدت مسد المفعول الثاني.

تقول: أقوم خالد – مثلاً – ولا ضمير منفصل، فلا تقول: أقوم أنا. على أن يكون فاعلاً، بل هو توكيد للضمير المستتر.

والاستتار الواجب يكون في عشرة مواضع:

١) مع فعل الأمر المسند للواحد. كقوله تعالى: ﴿فاستقم كما أمرت﴾[١] بخلاف أمر الواحدة والمثنى والجمع، فإن الضمير يكون بارزاً، كما تقدم.

٢) مع الفعل المضارع الذي في أوله همزة المتكلم، كقوله تعالى عن العبد الصالح: ﴿وأفوّض أمري إلى الله﴾[٢].

٣) الفعل المضارع الذي في أوله النون، كقوله تعالى: ﴿نحن نقصّ عليك أحسن القصص﴾[٣].

٤) الفعل المضارع الذي في أوله تاء خطاب الواحد، كقوله تعالى: ﴿تؤتي الملك من تشاء﴾[٤]. بخلاف المبدوء بتاء خطاب الواحدة نحو: أنت تحسنين الحجاب. أو المثنى أو أو الجمع فإن الضمير يكون بارزاً نحو: أنتما تصلان أرحامكما. وأنتم تصلون أرحامكم وأنتن تصلن أرحامكن. وهذه الأربعة ذكرها ابن مالك.

٥) مع اسم فعل الأمر كقوله تعالى: ﴿عليكم أنفسكم﴾[٥] ففي اسم الفعل ﴿عليكم﴾ ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنتم.

٦) مع اسم الفعل المضارع كقوله تعالى: ﴿فلا تقل لهما أفّ﴾[٦] ففي اسم الفعل (أف) ضمير مستتر، لأن معناه: أتضجر أي: أنا.

٧) مع فعل التعجب نحو: ما أحسن الصدق!

---

(١) سورة هود، آية: ١١٢.

(٢) سورة غافر، آية: ٤٤.

(٣) سورة يوسف، آية: ٣.

(٤) سورة آل عمران، آية: ٢٦.

(٥) سورة المائدة، آية: ١٠٥.

(٦) سورة الإسراء، آية: ٢٣.

٨) مع المصدر النائب عن فعله. كقوله تعالى: ﴿وبالوالدين إحساناً﴾[١] فإحساناً: مصدر بفعل محذوف، وفاعله مستتر وجوباً تقديره: أنت. لأنه بمعنى: أحسن.

٩) مع أفعال الاستثناء مثل: خلا، عدا، حاشا، نحو: حضر الضيوف خلا واحداً.

١٠) مع أدوات الاستثناء الناسخة مثل: ليس كقوله ﷺ: "ما أنهر الدم، وذكر اسم الله عليه فكلوا، ليس السنَّ والظفر" متفق عليه، فاسمُ (ليس) ضمير مستتر وجوباً تقديره: هو:

وأما المستتر جوازاً: فهو الذي يحل محله الاسم الظاهر أو الضمير المنفصل. وهو المرفوع بفعل الغائب كقوله تعالى: ﴿فمن زحزح عن النار وأدخل الجنة فقد فاز﴾[٢] أو الغائبة كقوله تعالى: ﴿وقالت لأخته قصيه﴾[٣] أو اسم الفعل الماضي نحو: الصديق هيهات. أي: بَعُدَ. أو الصفات المحضة كاسم الفاعل، كقوله تعالى: ﴿ولما جآءهم رسول من عند الله مصدّق لما معهم﴾[٤] ففي (مصدق) ضمير مستتر جوازاً تقديره: (هو) يعود على رسول[٥].

((**وَذُو ارْتِفَاعٍ وَانْفِصَالٍ أَنَا هُوْ * وَأَنْتَ وَالْفُرُوْعُ لاَ تَشْتَبِهُ**)) أي: المنفصل المرفوع (أنا، هو، أنت) وهذه هي الأصول. فإن الأصل في الضمير – عندهم – أن يكون لمفرد مذكر سواء كان لمتكلم أو مخاطب أو غائب. وما دل على أكثر من واحد، أو دل على التأنيث فهو فرع. ولهذا لما ذكر ابن مالك الأصول قال: إن (الفروع لا تشتبه) أي: لا تشتبه بغيرها فهي بينة. ((فأما الذي يكون في محل رفع فقط فاثنا عشر ضميراً :

١) للمتكلم ضميران، (أنا) للمتكلم وحده. و(نحن) للمتكلم المعظم نفسه، أو معه غيره.

٢) للمخاطب خمسة (أنتَ) للمفرد المذكر. (أنتِ) للمؤنثة و(أنتما) للمثنى بنوعيه و(أنتم) لجماعة الذكور. و(انتن) لجماعة الإناث.

---

(١) سورة الإسراء، آية: ٢٣.

(٢) سورة آل عمران، آية: ١٨٥.

(٣) سورة القصص، آية: ١١.

(٤) سورة البقرة، آية: ١٠١.

(٥) هناك قاعدة يستأنس بها في هذا الموضوع، وهي أنه إذا كان الضمير المستتر مقدراً بـ (أنا) أو (نحن) أو (أنت) فهو مستتر وجوباً، وإن كان مقدراً بـ(هو) مستتر جوازاً إلا في أربع مسائل أو خمس. .

٣) للغائب خمسة. (هو) للمفرد[١]، (هي) للمؤنثة (هما) للمثنى بنوعيه (هم) لجمع المذكر (هن) لجمع الإناث.))

((**وَذُو انْتِصَابٍ فِي انْفِصَالٍ جُعِلاَ * إِيَّايَ وَالْتَّفْرِيْعُ لَيْسَ مُشْكِلاَ**)) : جعل ضمير المتكلم (إياي) مثالاً للمنصوب المنفصل. أما باقي الفروع فمعرفتها سهلة وليست أمراً مشكلاً. ((وأما الذي يكون في محل نصب فقط: فاثنا عشر ضميراً، كل ضمير مبدوء بكلمة (إيا) وهي كما يلي:

١) للمتكلم ضميران (إياي) للمتكلم وحده و(إيانا) للمتكلم المعظم نفسه أو معه غيره.

٢) للمخاطب خمسة (إياكَ) للمفرد المذكر (إياكِ) للمؤنثة (إياكما) للمثنى بنوعيه (إياكم) لجمع الذكور. (إياكن) لجمع الإناث.

٣) للغائب خمسة (إياه) للمفرد (إياها) للمفردة، (إياهما) للمثنى بنوعيه، (إياهم) لجمع الذكور (إياهن) لجمع الإناث.

وأما الذي يكون في محل نصب فقط: فاثنا عشر ضميراً، كل ضمير مبدوء بكلمة (إيا) وهي كما يلي:

---

(١) اعلم أن هناك نوعين من الضمير معرفتهما من الأهمية بمكان، الأول: يسمى ضمير الفصل، والثاني: ضمير الشأن. أما ضمير الفصل فأذكره إن شاء الله في باب إنَّ لمناسبة له هناك. وأما ضمير الشأن فأكتب عنه هذه الخلاصة . .

ضمير الشأن: هو ضمير يأتي في صدر جملة بعده تفسر دلالته وتبين المراد منه، كأن يتحدث شخص عن الدنيا وتقلبها فيقول: هي الأيام دول. أو يتحدث آخر عن سقوط دولة وقيام أخرى. فيقول: إنها إرادة الله التي لا تعلوها إرادة، ومنه قوله تعالى: ﴿قل هو الله أحد﴾ وقوله تعالى: ﴿فإذا هي شاخصة أبصار الذين كفروا﴾ (على القول بأن الضمير في الآيتين ضمير الشأن).

وسمي ضمير الشأن لأنه يرمز للشأن، والمراد به: مضمون الكلام الذي يريد المتكلم أن يتحدث عنه، ويسمى ضمير القصة، أي: المسألة التي تناولها الكلام؛ وأحكامه تختلف عن أحكام غيره من الضمائر ومن أهمها ما يلي:

١) عوده على ما بعده، وقاعدة الضمير أن يعود على ما قبله.

٢) أنه لابد أن يكون مبتدأ أو اسماً لناسخ.

٣) أن مفسره لا يكون إلا جملة. وتكون خبراً له الآن أو بحسب أصله، كما لو سبق بناسخ.

٤) أنه ملازم للإفراد فلا يثنى ولا يجمع، والكثير أن يكون للمفرد المذكر، وقد يأتي للمؤنث كما في الآية.

ولما كان هذا الضمير مخالفاً للقياس رأى النحاة أنه لا ينبغي الحمل عليه إذا أمكن غيره، كما ذكر ذلك ابن هشام في المغني، وسيرد له ذكر إن شاء الله في باب كان، وفي باب إنّ وغيرها.

٤) للمتكلم ضميران (إياي) للمتكلم وحده و(إيانا) للمتكلم المعظم نفسه أو معه غيره.

٥) للمخاطب خمسة (إياكَ) للمفرد المذكر (إياكِ) للمؤنثة (إياكما) للمثنى بنوعيه (إياكم) لجمع الذكور. (إياكن) لجمع الإناث.

٦) للغائب خمسة (إياه) للمفرد (إياها) للمفردة، (إياهما) للمثنى بنوعيه، (إياهم) لجمع الذكور (إياهن) لجمع الإناث.

والألف في قوله: (جعلا) للإطلاق[١].))

((**وَفِي اخْتِيَارٍ لاَ يَجِيء الْمُنْفَصِلْ إذَا تَأَتَّى أنْ يَجِيء الْمُتَّصِلْ**)) أي: لا يجيء الضمير المنفصل في سعة الكلام إذا أمكن الإتيان بالمتصل. أما في الشعر فيجوز العدول عن الوصل على الفصل.

((**وَصِلْ أَوِ افْصِلْ هَاء سَلْنِيْهِ وَمَا * أَشْبَهَهُ فِي كُنْتُهُ الْخُلْفُ انْتَمَى :: كَذَاكَ خِلْتَنِيْهِ وَاتِّصَالاَ * أَخْتَارُ غَيْرِي اخْتَارَ الانْفِصَالاَ**)) أي: يجوز وصل الضمير وفصله، وهو الهاء في قولك (سلنيه) وتقديمه الوصل يشعر باختياره، والمراد بقوله: (وما أشبهه) أي: من أفعال هذا الباب، وهو باب (سأل وأعطى) ثم ذكر أن الخلاف (انتمى) أي: انتسب إلى قائليه في مسألة كان وأخواتها. وكذلك في باب (ظن) ثم صرح بأنه يختار الاتصال. وأن غيره يختار الانفصال[٢].

((**وَقَدِّمِ الأَخصَّ فِي اتِّصَالِ * وَقَدِّمَنْ مَا شِئْتَ فِي انْفِصَالِ :: وَفِي اتِّحَادِ الرُّتْبَةِ الْزَمْ فَصْلاَ * وَقَدْ يُبِيحُ الْغَيْبُ فِيْهِ وَصْلاَ**)) قدم الأخص وهو الأعرف على غيره في حال الاتصال. وقدمن ماشئت منهما في حال الانفصال. والزم الفصل بين الضميرين إذا اتحدا في الرتبة. وقد يجوز الفصل في ضمير الغائب .

((**وَقَبْلَ يَا الْنَّفْسِ مَعَ الْفِعْلِ الْتُزِمْ * نُوْنُ وِقَايَةٍ وَلَيْسِي قَدْ نُظِمْ :: وَلَيْتَنِي فَشَا وَلَيْتِي نَدَرَا * وَمَعْ لَعَلَّ اعْكِسْ وَكُنْ مُخَيَّراً :: فِي الْبَاقِيَاتِ وَاضْطِرَاراً خَفَّفَا * مِنِّي وَعَنِّي بَعْضُ مَنْ قَدْ سَلَفَا :: وَفِي لَدُنِّي لَدُنِي قَلَّ وَفِي * قَدْنِي وَقَطْنِي الْحَذْفُ أَيْضَاً قَدْ يَفِي**)) أي: الْتَزَمَ المتكلم الإتيان بنون

(١) الإطلاق مدة تسمى (مدة الإطلاق) وهي تلحق القوافي المطلقة. وهي ما كان حرف الروي فيها متحركاً.

(٢) لقد ورد كل من الفصل والوصل عن العرب في المسائل الثلاث بكثرة تبيح القياس. وعليه فهذا الخلاف مما لا طائل تحته.

الوقاية مع الفعل قبل (ياء النفس) وهي ياء المتكلم. وقوله: (وليسي قد نُظِمَ) أي: قد ورد الحذف مع الفعل (ليس) في النظم. يشير إلى البيت المذكور في الحالة الأولى. ثم ذكر أنه كثر اقتران النون مع ليت وندر التجرد. وأما (لعل) فهي عكس (ليت) فالكثير التجرد والقليل الاقتران. وأما الباقيات من أخوات (إنّ) – بعد – (ليت ولعل) – فأنت مخير بين الاقتران وعدمه، ثم ذكر أن من سلف من الشعراء خفف (من، وعن) بحذف نون الوقاية، وكأنه يشير إلى البيت المتقدم، وهذا ضرورة، ثم ذكر أنه قلّ حذف نون الوقاية (من لدنيّ) بأن يقال (لدنِي) بالتخفيف. وأنه قد يأتي حذف نون الوقاية مع (قدني وقطني) والإثبات أكثر، لقوله (قد يفي) أي: يأتي.

مسألة: إذا كان الفعل المتصل بياء المتكلم من الأفعال الخمسة. وكان الفعل مرفوعاً جاز ترك النونين – نون الرفع ونون الوقاية – على حالهما من غير إدغام. فتقول: أنتما تشاركانني فيما يفيد. وأنتم تجادلونني بلا علم. وأنتِ تشاركينني في تربية أولادي، ومنه قوله تعالى: ﴿أتعدانني أن أخرج﴾[1]. ويجوز الإدغام – وهو جعلهما نوناً واحدة مشددة مفتوحة – فتقول: أنتما تشاركانِّي، وتجادلونِّي . . . ويجوز حذف إحدى النونين – تخفيفاً – وترك الأخرى فتقول: أنتما تشاركانِي، وأنتم تجادلونِي، ومنه قوله تعالى: ﴿وحاجَّه قومه قال أتحاجّ ّ ُونِّي في الله وقد هدان﴾[2] فقد قرأ نافع وابن عامر بتخفيف النون من (تحاجوني) وقرأ الباقون بتشديدها. فالتشديد بإدغام إحدى النونين في الأخرى. والتخفيف بحذف إحداهما[3]، والظاهر أن المحذوف نون الوقاية، والثابتة نون الرفع، موافقةً لقاعدة رفع الأفعال الخمسة بثبوت النون . إلا أن كان الفعل منصوباً أو مجزوماً، فالمحذوفة نون الرفع نحو: أنتم لم تجادلوني بعلم.

---

(١) سورة الأحقاف، آية: ١٧.

(٢) سورة الأنعام، آية: ٨٠.

(٣) قال مكي في كتاب: (الكشف عن وجوه القراءات السبع) ٤٣٧/١: "والاختيار تشديد النون لأنه لأصل، ولأن الحذف يوجب التغيير في الفعل، ولأن عليه أكثر القراء) ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أفغير الله تأمرونِّي أعبد﴾ فقد قرأ ابن عامر بنونين ظاهرتين، وقرأ نافع بنون واحدة خفيفة، وقرأ الباقون بنون مشددة. انظر (الكشف ٢٤٠/٢).

الْعَلَمُ

((اسْمٌ يُعَيِّنُ الْمُسَمَّى مُطْلَقَا * عَلَمُهُ كَجَعْفَرٍ وَخِرْنِقَا :: وَقَرَنٍ وَعَدَنٍ وَلاَحِقٍ * وَشَذْقَمٍ وَهَيْلَةٍ وَوَاشِقِ)) أي: علم ذلك المسمى هو الذي يعين مسماه تعييناً مطلقاً بلا قيد، ثم مثل للأعلام، فجعفر: اسم رجل، وخرنق: علم على امرأة، وقَرَن علم قبيلة. وعَدَن: علم بلد، ولاحق علم فرس. وشذ قم علم جمل، وهيلة علم شاة، وواشق علم كلب(١).

(١) اعلم أن ابن مالك – رحمه الله – لم يذكر الأحكام اللفظية لعلم الشخص مع أنه قال في علم الجنس – الذي سيأتي –

ووضعوا لبعض الأجناس علم ... كعلم الأشخاص لفظاً وهو عم

فنقول:

لعلم الشخص حكمان: الأول: معنوي. وهو الدلالة على فرد معين. وقد يعرض له الشيوع عند تثنيته أو جمعه – فيفقد تعريفه بالعلمية. ويحتاج إلى تعريف آخر. إذا اقتضى المقام ذلك – بوسيلة من وسائل التعريف ومنها (أل). نحو: جاء المحمدان. أو المحمدون.

الثاني: لفظي. وهو كما يلي:

١ – أنه لا يضاف. لعدم حاجته إلى الإضافة. لأنه معرفة بالعلمية. إلا لغرضٍ كتقليل الاشتراك. فتجوز إضافته لأنه يجري مجرى الأسماء الشائعة التي تحتاج إلى إيضاح وتعيين مثل: رجل، غلام، بشرط أن تكون الإضافة لغير أبيه. قالت العرب: قيس ليلى، عمر الخير، ربيعة الفرس، ومنه قول الشاعر:

علا زيدنا يوم النّقا رأس زيدكم ... بأبيض ماضي الشفرتين يماني

وأما الاستعمال الشائع عندنا – أخيراً – من إضافة العلم إلى اسم الوالد وإسقاط كلمة (ابن) كقولهم: محمد علي، علي عبد الله . . فهذا غير صحيح لغةً. ولا يعرف ذلك في كتاب ولا سنة. والمتأمل في كتب السير والتراجم والأعلام لا يجد شيئاً من ذلك البتة. وما كان المسلمون يعرفون إسقاط لفظة (ابن) في النسب. وما حصل ذلك إلا بتقليد الأعاجم. والتشبه بأعداء الله، وقد ذكر بعض الباحثين المحققين أن هذا الأسلوب صياغة غير عربية. ولا يمكن إعرابه إذ الإعراب للتراكيب سليمة البنية.

ثم إن الحذف يوقع في اللبس إذ لا دليل معه يدل على أن المضاف من أولاد المضاف إليه. انظر النحو الوافي (١/٢٩٥) معجم المناهي اللفظية لبكر أبو زيد ص٢٩٣. الإيضاح والتبيين للشيخ حمود التويجري – رحمه الله – ص٢١٢. شرح المفصل (١/٤٤).

٢ – ومن أحكامه اللفظية أنه لا تدخل عليه (أل) لما سبق من استغنائه بتعريف العلمية عن تعريف آخر. لكن قد تدخل عليه لما ذكر في إضافته. وفي هذا يقول ابن يعيش في شرحه على المفصل (١/٤٥) في باب العلم: (أما إدخال (أل) عليه (أي على العلم) فقليل جدّا في الاستعمال. وإن كان القياس لا يأباه كل الإباء، لأنك إذا قدرت فيه التنكير وأنه ليس له مزية على غيره من المسمين

((**وَاسْمَاً أَتَى وَكُنْيَةً وَلَقَبَا * وَأَخِّرَنْ ذَا إِنْ سِوَاهُ صَحِبَا**)) أي: أتى العلم اسماً وكنية ولقباً. (وأخرنْ ذا) أي: أخرنْ اللقب إذا صحب (سواه) والمراد: الاسم والكنية، وظاهر ذلك أنه يجب تأخير اللقب مع الكنية —كما تقدم — وقد فهم بعض العلماء أن هذا رأي ابن مالك[1]، لكن قد يشكل عليه اقتصاره في الكافية[2] على وجوب تقديم اللقب مع الاسم ولم يذكر الكنية، والله أعلم.[2]

((**وَإِنْ يَكُوْنَا مُفْرَدَيْنِ فَأَضِفْ * حَتْمَاً وَإِلاَّ أَتْبِعِ الذي رَدِفْ**)) أي: وإن يكونا — الاسم واللقب — مفردين فأضف الأول إلى الثاني حتماً، فيعرب الأول حسب حالة الجملة، والثاني يعرب مضافاً إليه مجروراً. وإن لم يكونا مفردين. كما في الحالات الثلاث، فأتبع الثاني للأول في إعرابه، ومعنى (الذي ردف) أي: الذي جاء ردفاً للأول. أي: بعده متأخراً عنه.

((**وَمِنْهُ مَنْقُولٌ كَفَضْلٍ وَأَسَدْ * وَذُو ارْتِجَال كَسُعَادَ وَأُدَدْ :: وَجُمْلَةٌ وَمَا بِمَزْجٍ رُكِّبَا * ذَا إِنْ بِغَيْرِ وَيْهِ تَمَّ أُعْرِبَا :: وَشَاعَ فِي الأَعْلاَمِ ذُو الإِضَافَهْ * كَعَبْدِ شَمْسٍ وَأَبِي قُحَافَهْ**)) أي: ومن العلم منقول: كفضل وأسد، ومنه: مرتجل كسعاد وأدد. ومنه ذو جملة. أي: المركب الإسنادي.

ومن العلم ما ركب تركيباً إسنادياً وهو المقصود بقوله: (وجملة) ومنه المركب المزجي، وهذا يعرب إن لم يختم بـ (ويه) ومفهومه أنه إن ختم بـ (ويه) فلا يعرب، بل يبنى، ثم أشار إلى المركب الإضافي وبين

به جرى مجرى: فرس ورجل. ولا تستنكر أن تدخل عليه (أل) وقد جاء في الشعر وما أقله . . .) اهـ. كلامه، ومن ذلك قول الشاعر:

باعد أم العمرو من أسيرها   حراس أبواب على قصورها

وسيأتي في باب (المعرف بأل) أنها تدخل على بعض الأعلام المنقولة من صفة وغيرها. مثل: صالح، ومحمد، ونحوهما.

٣- ومن أحكامه اللفظية أنه يقع مبتدأ. وأن الحال تأتي منه متأخرة نحو: خالد شجاع. رأيت هشاماً مسروراً.

٤ – أنه يمنع من الصرف إذا وجد مع العلمية سبب آخر للمنع، كزيادة الألف والنون نحو: عثمان — رضي الله عنه — ثالث الخلفاء الراشدين.

(١) انظر: همع الهوامع (١/٧١).

(٢) الكافية الشافية (١/٢٤٩).

أنه كثير في الأعلام، لأن منه الكنى وغيرها، ومثل له بمثالين: مثال لكنية ومثال لغيرها، كما أن الأول معرب بالحركات، والثاني معرب بالحروف.

((**وَوَضَعُوَا لِبَعْضِ الأجْنَاسِ عَلَمْ * كَعَلَم الأَشْخَاصِ لَفْظَاً وَهْوَ عَمْ :: مِنْ ذَاكَ أمُّ عِرْيَطٍ لِلْعَقْرَبِ * وهكَذَا ثُعَالَةٌ لِلْثَّعْلَبِ :: وَمِثْلُهُ بَرَّةُ لِلْمَبَرَّهْ * كَذَا فَجَارِ عَلَمٌ لِلْفَجرَهْ**))) أي: أن العرب وضعت لبعض أجناس السباع والحشرات ونحوها أعلاماً. وهذا فيه إشارة إلى أن علم الجنس سماعي[١]. وإنما وضع لها علم جنس، لأنه لم يوضع لها علم شخص بسبب عدم الألفة. لكن وضع لها علم جنس لأن العلمية أحد طرق التعريف. وقوله: (علم) مفعول به منصوب للفعل قبله. ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة[٢]، ثم ذكر أن علم الجنس كعلم الشخص في الأحكام اللفظية. وقوله: (وهو عم) أي: من جهة المعنى في أن مدلوله شائع يعم جميع الأفراد،، ثم مثل ببعض الأمثلة. و(فجار) علم للمؤنث. ولذا قال: (للفجْرة) أي: الفجور وقوله: (وهو عم) فعل ماض. أي: مدلول عم جميع الأفراد.

اسم الإشارة

((**بِذَا لِمُفْرَدٍ مُذَكَّرٍ أَشِرْ * بِذِي وَذِهْ تِي تَا عَلَى الأنْثَى اقْتَصِرْ :: وَذَانِ تَانِ لِلْمُثَنَّى الْمُرْتَفِعْ * وَفِي سِوَاهُ ذَيْنِ تَيْنِ اذْكُرْ تُطِعْ :: وَبِأُوْلَى أَشِرْ لَجِمْعٍ مُطْلَقَاً**)) أي: للمفرد المذكر بكلمة (ذا) واقتصر في الإشارة إلى الأنثى على كلمة (ذي وذه وتي وتا) ولم يذكر الباقي ، وللمثنى في حالة رفعه صيغتان هما (ذان وتان) وقد ذكرنا أن الأول للمذكر والثاني للمؤنث. وفي سوى الرفع يقال فيهما

---

(١) يرى صاحب النحو الوافي نقلا عن (همع الهوامع ٧٣/١) أنه قياسي. لأن المدلولات التي تحتاج إلى علم جنسي كثيرة في كل زمن بسبب ما يجد فيه من أنواع ومخترعات وأجناس (٢٩٩/١).

(٢) لغة جمهور العرب في المنصوب المنون أن يوقف عليه بإبدال تنوينه ألفاً نحو: رأيت زيداً. ولغة ربيعة الوقف عليه بحذف التنوين وسكون الآخر نحو: رأيت زيدْ. وقد نصَّ ابن مالك على ذلك في الكافية (١٩٧٩/٤) وموضع ذلك باب الوقف في أواخر الألفية.

(ذين، تين) ثم ذكر أن (أولى) للجمع مطلقاً – مذكراً ومؤنثاً عاقلاً وغير عاقل. والمد أولى من القصر، لمجيئه في القرآن،

((**وَالْمَدُّ أَوْلَى وَلَدَى الْبُعْدِ انْطِقَا :: بِالْكَافِ حَرْفَاً دُوْنَ لاَمٍ أَوْ مَعَهْ * وَاللَّامُ إنْ قَدَّمْتَ هَا مُمْتَنِعَهْ**)) أي: إذا كان المشار إليه بعيداً فانطق بالكاف الحرفية دون اللام. أو مع اللام، وفي قوله: (أو معه) إطلاق مقيد بما تقدم، وتمتنع اللام إن قدمت (ها) التنبيه.

وظاهر هذا أنه ليس للمشار إليه إلا رتبتان: قربى، وبعدى. والجمهور على أن له ثلاث مراتب.

١) قربى: ويشار إليه بما ليس فيه كاف ولا لام.

٢) وسطى: ويشار إليه بما فيه الكاف وحدها.

٣) بعدى: ويشار إليه بما فيه الكاف واللام.

((**وَبِهُنَا أَوْ ههُنَا أَشِرْ إلَى * دَانِي الْمَكَانِ وَبِهِ الْكَافَ صِلاَ :: فِي الْبُعْدِ أَوْ بِثَمَّ فُهْ أَوْ هَنَّا * أَوْ بِهُنَالِكَ انْطِقَنْ أَوْ هِنَّا**)) أي: أشر إلى المكان القريب بكلمة: (هنا) من غير (ها) التي للتنبيه. أو مع (ها) التنبيه فتقول: (هاهنا). أما عند الإشارة إلى البعيد فَصِلْ الكاف بكلمة (هنا) و(هاهنا) أو جيء باسم إشارة آخر يفيد البعد وهو: ثَمَّ أو هَنَّا أو هنالك أو هِنَّا.

الْمَوْصُولُ

((**مَوْصُولُ الاسْمَاءِ الَّذِي الأُنْثَى الَّتِي * وَالْيَا إذَا مَا ثُنِّيَا لاَ تُثْبِتِ :: بَلْ مَا تَلِيْهِ أَوْلِهِ الْعَلاَمَهْ * وَالنُّوْنُ إنْ تُشْدَدْ فَلاَ مَلاَمَهْ :: وَالنّوْنُ مِنْ ذَيْنِ وَتَيْنِ شُدِّدَا * أَيْضَاً وَتَعْوِيضٌ بِذَاكَ قُصِدَا**)) أي: ألفاظ الموصول الاسمي هي: (الذي) ولم يذكر أنها للمفرد المذكر مكتفياً بالمقابلة في قوله: (الأنثى التي) ثم أوضح أنك لا تثبت الياء في (الذي والتي) عند التثنية. بل تحذفها، وتجعل علامة التثنية – وهي الألف أوالياء – وَالِيةً للحرف الذي تليه الياء (وهو الذال في الذي والتاء في التي) ثم ذكر بأن تشديد النون في التثنية لا لوم فيه. وكذلك تشديد النون من (ذين وتين). وأن التشديد في هذه النونات كلها هو تعويض عن الياء التي حذفت من الموصول، والألف من اسم الإشارة. والعلة الصحيحة هي استعمال العرب.

((جَمْعُ الَّذِي الألَى الَّذِيْنَ مُطْلَقَا * وَبَعْضُهُمْ بِالْوَاوِ رَفْعَاً نَطَقَا :: بِاللاَّتِ وَاللاَّءِ الَّتِي قَدْ جُمِعَا * وَالَّلاءِ كَالَّذِيْنَ نَزْرَاً وَقَعَا)) أي: أن كلمة (الذي) تجمع جمعاً لغويّاً – وهو الذي يدل على مطلق التعدد – على الألى والذين، لا جمعاً نحويّاً، ويقال فيها (الذين) مطلقا ما وبعض العرب نطق بالواو في حالة الرفع وكذا جمع (التي) على اللاتي واللائي. واللاء وقع موقع الذين. وهذا (نزر) أي: قليل.

((وَمَنْ وَمَا وَأَلْ تُسَاوِي مَا ذُكِرْ * وهكَذَا ذُو عِنْدَ طَيِّء شُهِرْ :: وَكَالَّتِي أيضا لَدَيْهِمْ ذَاتُ * وَمَوْضِعَ اللاَّتِي أَتَى ذَوَاتُ)) أي: أن هذه الألفاظ تساوي ما ذكر من الثمانية المتقدمة في الاستعمال، أي: تصلح لكل ما صلحت له. وقد اشتهر عند الطائيين استعمال (ذو) موصولة، مساوية في الاستعمال للأنواع الثمانية المتقدمة، ثم ذكر أن من الطائيين من إذا أراد معنى (التي) قال: (ذات) وإذا أراد معنى (اللاتي) قال: (ذوات)

((وَمِثْلُ مَاذَا بَعْدَ مَا اسْتِفْهَامِ * أَوْمَنْ إذَا لَمْ تُلْغَ فِي الْكَلاَمِ)) أي: أن (ذا) تشبه (ما) في أنها صالحة لجميع الأنواع الثمانية مع عدم تغير لفظها. وذلك بشرط أن تقع بعد (ما) التي للاستفهام أو (من) التي للاستفهام أيضاَ. وبشرط ألا تلغى في الكلام. ولم يذكر الشرط الأول، إما لضيق النظم، أو لوضوحه.

أما الموصول السادس المشترك وهو (أي) فقد ذكره ابن مالك بعد مبحث الصلة.

((وَكُلُّهَا يَلْزَمُ بَعَدَهُ صِلَهْ * عَلَى ضَمِيرٍ لائِقٍ مُشْتَمِلَهْ)) أي: كل الموصولات الاسمية، الخاصة والمشتركة، يلزم بعدها صلة أي: متأخرة عن الموصول، مشتملة على ضمير (لائق) أي: مطابق للموصول. إما في اللفظ والمعنى، أو في أحدهما، كما ذكرنا.

((وَجُمْلَةٌ أَوْ شِبْهُهَا الَّذِي وُصِلْ * بِهِ كَمَنْ عِنْدِي الَّذِي ابْنُهُ كُفِلْ)) أي: الذي وصل به الاسم الموصول هو الجملة وشبه الجملة، ثم مثل بمثال واحد فيه موصولان: أحدهما صلته شبه جملة (كمن عندي) والثاني: صلته جملة (الذي ابنه كفل) فالذي: خبرٌ للمبتدأ (مَنْ) وجملة (ابنه كفل) صلة، ومعنى (كفل) أي: كان موضع الرعاية.

((وَصِفَةٌ صَرِيْحَةٌ صِلَةُ أَلْ * وَكَوْنُهَا بِمُعْرَبِ الأَفْعَالِ قَلْ)) أي: أن الصفة الصريحة تكون صلة لأل الموصولة. وكون (أل) موصولة بمعرب الأفعال – وهو المضارع – قليل.

((**أَيٌّ كَمَا وَأُعْرِبَتْ مَا لَمْ تُضَفْ * وَصَدْرُ وَصْلِهَا ضَمِيْرٌ انْحَذَفْ :: وَبَعْضُهُمْ أَعْرَبَ مُطْلَقَاً**)) والمعنى: أن (أيًّا) مثل (ما) الموصولة في أن كلا منهما اسم موصول مشترك كما تقدم، وهي تعرب (ما لم تضف) أي: مدة عدم إضافتها حالة كون صدر الصلة ضميراً محذوفاً، ويدخل في ذلك الأحوال الثلاث المتقدمة. ومفهومه أنها إن أضيفت وحذف صدر الصلة أنها لا تعرب بل تبنى. ثم ذكر أن بعض العرب أعربها في جميع الحالات، أو أن بعض النحويين أعربها أي: حكم بإعرابها. وهم الكوفيون والخليل ويونس.

((**وَفِي ذَا الْحَذْفِ أَيًّا غَيْرُ أَيٍّ يَقْتَفِي :: إِنْ يُسْتَطَلْ وَصْلٌ وَإِنْ لَمْ يُسْتَطَلْ * فَالْحَذْفُ نَزْرٌ وَأَبَوْا أَنْ يُخْتَزَلْ ::إِنْ صَلُحَ الْبَاقِي لِوَصْلٍ مُكْمِلِ**)) أي: غير (أيّ) من الموصولات يقتفي (أيّا) أي: يتبعها في حذف صدر الصلة (إن يستطل وصل) أي: إذا كانت الصلة طويلة. وصدر الصلة هو العائد المرفوع. فإن لم تطل الصلة فالحذف (نزر) أي: قليل. (وأبوا أن يختزل) أي: أبى النحويون أن (يختزل) أي: يختصر بسبب الحذف. إن كان الباقي بعد حذف العائد صالحاً (لوصل مكمل) أي: لصلة كاملة مشتملة على عائد. وقد علمت أن هذا الشرط (وهو أن يكون الباقي لا يصلح أن يكون صلة) لا يختص بالمرفوع. وكلام الناظم يوهم اختصاصه ؛ لأن الضمير في قوله: (وأبوا أن يختزل) عائد على قوله: (وصدر وصلها ضمير انحذف) وهذا خاص بالمرفوع.

((**وَالْحَذْفُ عِنْدَهُمْ كَثِيْرٌ مُنْجَلِي :: فِي عَائِدٍ مُتَّصِلٍ إِنِ انْتَصَبْ * بِفِعْلٍ أَوْ وَصْفٍ كَمَنْ نَرْجُو يَهَبْ**)) أي: أن الحذف عند العرب كثير متضح في كل عائد متصل منصوب بفعل أو وصف. واستغنى بالمثال عن ذكر شرط التمام في الفعل. والمثال: (كمن نرجو يهب) أي: الذي نرجوه يهب، وظاهر كلامه أن الحذف مع الوصف كثير. وليس كذلك، لأن الحذف مع الفعل كثير، ومع الوصف قليل. وقد اعتذر عنه بعض الشراح بأنه قد أشعر بذلك تقديم الفعل، ولأنه الأصل في العمل والتصرف الذي من جملته حذف المعمول، والوصف فرع عنه في هذا، وهذا فيه تكلف[1].

---

[1] شرح الأشموني (١ \ ١٧١).

((**كَذَاكَ حَذْفُ مَا بِوَصْفٍ خُفِضَا * كَأَنْتَ قَاضٍ بَعْدَ أَمْرٍ مِنْ قَضَى :: كَذَا الَّذِي جُرَّ بِمَا الْمَوْصُوْلَ جَرْ * كَمُرَّ بِالَّذِي مَرَرْتُ فَهْوَ بَر**))) أي: كذلك يجوز حذف العائد المجرور الذي (خفض) أي: جر بوصف. ثم ذكر المثال. واستغنى به عن أن يقيد الوصف بالحال أو الاستقبال. وكذلك يحذف العائد المجرور الذي جُرَّ بمثل الحرف الذي جَرَّ الموصول، ثم ذكر المثال.

الْمُعَرَّفُ بِأَدَاةِ التَّعْرِيْفِ

((**أَلْ حَرْفُ تَعْرِيْفٍ أَوِ اللَّامُ فَقَطْ * فَنَمَطٌ عَرَّفْتَ قُلْ فِيْهِ النَّمَطْ**)) أي: أن (أل) للتعريف إذا كانت مركبة من الهمزة واللام معاً. أو أن التعريف يكون باللام وحدها. والهمزة للوصل. فإذا أردت تعريف كلمة (نمط) التي هي نكرة فقل فيها: النمط. والنمط: نوع من البُسط، وكذا الجماعة من الناس أمرهم واحد.

وقوله: (أو) لتنويع الخلاف لا للشك. وقوله: (فقط) أي: فحسب. والفاء زائدة لتزيين اللفظ. و(قطْ) اسم فعل مضارع بمعنى: يكفي، مبني على السكون. وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره (هو).

((**وَقَدْ تُزَادُ لاَزِمَاً كَاللَّاتِ * وَالآنَ وَالَّذِيْنَ ثُمَّ اللَّاتِ :: وَلاضْطِرَارٍ كَبَنَاتِ الأَوْبَرِ * كَذَا وَطِبْتَ الْنَّفْسَ يَا قَيْسُ الْسَّرِي**)) أي: قد تزاد (أل) الحرفية حال كون الزيد لازماً. وهي في ثلاثة مواضع:

الأول: في علم قارنت وضعه فلم يسمع بغير (أل) نحو: اليسع من أنبياء الله

الثاني: في اسم الإشارة (الآن)(١) كقوله تعالى: ﴿الآن خفّف الله عنكم﴾(٢) وهو ظرف زمان منصوب بالفتحة. وقد يجر بمن قليلاً نحو: إبدأ بواجبك من الآن.

الثالث: بعض الموصولات المصدرة بأل. نحو الذي. والتي. والذين . . .

وإنما كانت زائدة في هذه المواضع الثلاثة لأنه لا يجتمع تعريفان على معرَّف واحد، وهذه معارف بالعلمية والإشارة والصلة.

(١) هذا على قول. والظاهر أن (أل) فيه معرفة للعهد الحضوري. وليست زائدة، لأنه اسم للوقت الحاضر.

(٢) سورة الأنفال، آية: ٦٦.

١) والنوع الثاني من أنواع أل الزائدة: زائدة غير لازمة. وهي ضربان:

ضرب اضطراري يلجأ إليه الشعراء عند الضرورة ليحافظوا على وزن الشعر وأصوله. كقول الشاعر:

ولقد جنيتك أكمؤاً وعساقلاً ولقد نهيتك عن بنات الأوبر(١)

فزاد الشاعر (أل) في العلم (بنات أوبر) مضطراً. وهو علم على نوع من الكمأة رديء، وليست معرِّفة؛ لأنه معرفة بالعلمية.

وقول الآخر:

رأيتك لما أن عرفت وجوهنا صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو(٢)

فزاد الشاعر (أل) في التمييز (النفس) مضطراً. وليست معرِّفة؛ لأن التمييز لا يكون إلا نكرة عند من يرى ذلك.

وقوله: (السري) أي: الشريف.

((**وَبَعَضُ الأعْلاَمِ عَلَيْهِ دَخَلا * لِلَمْحِ مَا قَدْ كَانَ عَنْهُ نُقِلاَ :: كَالْفَضْلِ وَالْحَارِثِ وَالْنُّعْمَانِ * فَذِكْرُ ذَا وَحَذْفُهُ سِيَّانِ**)) أي: أن بعض الأعلام المنقولة تدخل عليه (أل) للمح المعنى الذي نقل عنه العلم وأريد إلصاقه بالعلم المنقول، أما الأعلام المرتجلة فلا تدخلها؛ لأنه ليس لها أصل يلمح إليه. ثم مثل بما تقدم ذكره. ثم بيَّن أن ذكر هذا الحرف وهو (أل) وحذفه سواء من ناحية التعريف والتنكير، فلا أثر له في ذلك.

((**وَقَدْ يَصِيْرُ عَلَمَاً بِالْغَلَبَهْ * مُضَاف أَوْ مَصْحُوْبُ أَلْ كَالْعَقَبَهْ :: وَحَذْفَ أَلْ ذِي إنَ تُنَادِ أَوْ تُضِفْ * أَوْجِبْ وَفِي غَيْرِهِمَا قَدْ تَنْحَذِفْ**)) أي: قد يصير المضاف أو المعرف بأل علماً بالغلبة

---

(١) جنيتك: جنيت لك، حذف حرف الجر توسعاً فاتصل الضمير. (أكمؤا) جمع كمء - بوزن فَلْس - ويجمع الكمء على كمأة فيكون المفرد خالياً من التاء، وهي في جمعه على عكس تمر وتمرة وهذا من نوادر اللغة. (وعساقلا) جمع عسقول - بزنة عصفور - وهو نوع من الكمأة كبير أبيض. والكمأة نبات معروف.

(٢) يخاطب الشاعرُ قيسَ بن مسعود اليشكري ويندد به فيقول: لما رأيتنا ورأيت عظماءنا رضيت نفسك وامتنعت عن الأخذ بثأر صديقك عمرو الذي قتلناه. (رأيتك) رأى: بصرية والتاء: فاعل. والكاف: مفعول (لما) ظرفية بمعنى (حين) متضمنة معنى الشرط (صددت) جواب (لما).

لا بكونه علم شخص ولا علم جنس. وحذف (أل) هذه واجب في النداء أو الإضافة. وقد ورد حذفها في غير هاتين الحالتين.

تتمة:

بقي من أنواع المعارف السبع، نوعان، تقدم ذكرهما مع أقسام المعارف في أول (باب النكرة والمعرفة) ووعدنا بذكر شيء عنهما في هذا الموضع وهما:

١) المضاف إلى واحد من أقسام المعرفة. فإذا أضيفت النكرة للضمير أو العلم أو اسم الإشارة أو الاسم الموصول أو المعرف بأل. اكتسبت التعريف وصارت معرفة[١] ورتبة المضاف في التعريف كرتبة المضاف إليه. إلا المضاف إلى الضمير فليس في رتبة المضمر، وإنما هو في رتبة العلم. وقد ذكرت ذلك هناك. ومن أمثلة المعرف بالإضافة: سيرة عمر – رضي الله عنه – حميدة، عمل هذا الصانع متقن، لا تصغ إلى وعد من لا يفي، عاقبة الصبر محمودة. صديقك من نصحك.

٢) النكرة المقصودة: نحو: يا طالب أجب (إذا كنت تريد طالباً معيناً) فكلمة (طالب) لا تدل في أصلها قبل النداء على طالب معين. لكنها بعد النداء صارت معرفة. بسبب القصد والتحديد الذي يفيد التعيين.

الابتداءُ

((**مُبْتَدَأ زَيْدٌ وَعَاذِرٌ خَبَرْ * إنْ قُلْتَ زَيْدٌ عَاذِرٌ مَنِ اعْتَذَرْ :: وَأَوَّلٌ مُبْتَدَأ وَالثَّانِي * فَاعِلٌ اغْنَى فِي أَسَارٍ ذَانِ :: وَقِسْ وَكَاسْتِفْهَامٍ النَّفْيُ وَقَدْ * يَجُوْزُ نَحْوُ فَائِزٌ أولُو الرَّشَدْ**)) أي: أن (زيد) مبتدأ و(عاذر) خبر له في قولك (زيد عاذر من اعتذر) وفي قولك: (أسارٍ ذان) الأول: مبتدأ. والثاني:

---

(١) وشرط ذلك ألا يكون المضاف متوغلاً في الإبهام مثل: غير، مثل. إذا أريد بهما مطلق المغايرة والمماثلة. فإنهما لا يقبلان التعريف نحو: مررت برجل غيرك أو مثلك. فإن أريد بهما مماثلة أو مغايرة خاصة حكم بتعريفهما نحو: العلم غير الجهل، هشام مثل عنترة في الشجاعة . . .

فاعل أغنى عن الخبر. وقس على هذين المبتدأين المذكورين ما شابههما. ثم ذكر أن النفي مثل الاستفهام في ذلك. وقال: إنه يجوز استعمال هذا الوصف ولو لم يسبقه نفي ولا استفهام.

((**وَالْثَّانِ مُبْتَدَا وَذَا الْوَصْفُ خَبَرْ * إنْ فِي سِوَى الإِفْرَادِ طِبْقاً اسْتَقَرْ**)) أي: والثاني وهو ما بعد الوصف مبتدأ، والوصف خبر عنه مقدم عليه، إن تطابقا في غير الإفراد. وهو التثنية والجمع. ومفهومه إنهما إن تطابقا في الإفراد، أو لم يتطابقا لم يتعين هذا الإعراب. وقوله: (مبتداً) بإبدال الهمزة ألفاً ثم حذفها لالتقاء الساكنين.

((**وَرَفَعُوا مُبْتَدَأ بالابْتَدِا * كَذَاكَ رَفْعُ خَبَرٍ بالْمُبْتَدَأ**)) أي: حكم النحويون برفع المبتدأ بعامل معنوي، وهو الابتداء، وبرفع الخبر بعامل لفظي، وهو المبتدأ.

((**وَالْخَبَرُ الْجُزْء الْمُتِمُّ الْفَائِدَهْ * كَاللَّه بَرٌّ وَالأَيَادِي شَاهِدَهْ**)) عرف الخبر دون المبتدأ اهتماماً بمحط الفائدة. وتوطئة لتقسيمه إلى مفرد وغيره، فالخبر هو: الجزء المتم الفائدة مع مبتدأ غير الوصف المذكور. كقوله تعالى: ﴿الله خالق كل شيء﴾[1]. وقوله: (كالله بر) أي: كثير الإحسان (والأيادي) أي: النعم؛ لأن اليد تطلق على النعمة. وقد ورد ذلك في كلام العرب. أما في آيات الصفات وأحاديثها فلا يجوز تفسير اليد بالنعمة؛ لأنه تأويل فاسد، بل تثبت اليد لله تعالى على ما يليق بجلاله وعظمته.

((**وَمُفْرَدَاً يَأتِي وَيَأتِي جُمْلَهْ * حَاوِيَةً مَعْنَى الَّذِي سِيقَتْ لَهْ :: وَإِنْ تَكُنْ إِيَّاهُ مَعْنَى اكْتَفَى * بِهَا كَنُطْقِي اللَّهُ حَسْبِي وَكَفَى**)) أي: يأتي الخبر مفرداً. ويأتي جملة (حاوية) أي مشتملة على (معنى) المبتدأ (الذي سيقت) خبراً (له) وعبر بقوله: (حاوية معنى) ولم يقل: (حاوية ضميراً) ليشمل جميع أنواع الرابط، ثم ذكر أن الجملة الواقعة خبراً (إن تكن إياه) أي:هي نفس المبتدأ في المعنى اكتفى بها عن الرابط، ثم ذكر المثال، وقوله: (وكفى) أي: وكفى به – سبحانه وتعالى – حسيباً. فحذف حرف الجر وحده وهو (الباء) فانفصل الضمير الذي كان مجروراً في محل رفع، وصار تقديره: هو.

---

(١) سورة الزمر، آية: ٦٢.

((**وَالْمُفْرَدُ الْجَامِدُ فَارِغٌ وَإِنْ * يُشْتَقَّ فَهْوَ ذُو ضَمِيْرٍ مُسْتَكِنّ**)) أي: أن الخبر المفرد نوعان: فالجامد فارغ من الضمير. والمشتق ليس بفارغ بل فيه ضمير مستكن أي: مستتر. وهذا الضمير يعود على المبتدأ ليربط الخبر به ارتباطاً معنويّاً.

((**وَأَبْرِزَنْهُ مُطْلَقَاً حَيْثُ تَلاَ * مَا لَيْسَ مَعْنَاهُ لَهُ مُحَصَّلاَ**)) **أي** : مذهب البصريين أشار ابن مالك بقوله: (وأبرزنه مطلقاً . . . إلخ) فقوله: (وأبرزنه) أي: الضمير. (مطلقا) أي: أُمن اللبس أو لم يؤمن. (حيث تلا) أي: وقع الخبر (ما) المراد: المبتدأ (ليس معناه) أي: معنى الخبر (له) أي: المبتدأ (مُحَصَّلاً) أي: حاصلاً. والمعنى: أبرز الضمير، أمن اللبس أو لم يؤمن إذا وقع الخبر بعد مبتدأ ليس معنى هذا الخبر حاصلاً لذلك المبتدأ بل هو حاصل لغيره. أي: صفة لغيره. والمقصود أن يجري الخبر على غير من هو له. وفي البيت من الغموض وتشتت الضمائر ما لا يخفى.

وأما الكوفيون فقالوا: إن أمن اللبس جاز الوجهان، كالمثال الأول. وإن خيف اللبس وجب الإبراز، كما في المثال الثاني. وقد اختار ابن مالك مذهبهم في كتابه (الكافية)[1] فقال:

وإن تلا غير الذي تعلّقا ... به فأبرز الضمير مطلقا

في المذهب الكوفي شرط ذاك أن ... لا يؤمن اللبس ورأيهم حسن

والحق أنه رأي حسن، لأنه إذا أمن اللبس فلا فائدة من إبراز الضمير سوى الإطالة، وهذا مناف للأصول اللغوية العامة. وقد ورد السماع بمذهبهم في قول الشاعر:

قومي ذرا المجد بانوها وقد علمت ... بكنه ذلك عدنان وقحطان[2]

فقوله: (بانوها) خبر عن (ذرا) وهو صفة لـ (قومي) فجرى الخبر على غير من هو له ولم يبرز الضمير. وذلك لأمن اللبس، فإن الذرا مبنية لا بانية. فلا فائدة من قوله (بانوها هم).

---

(١) شرح الكافية (١/٣٣٨).

(٢) ذُرا: بضم الذال. جمع ذروة. وهي أعلى الشيء. المجد: الكرم. بكنه ذلك: كنه كل شيء: غايته ونهايته وحقيقته. عدنان وقحطان: يريد العرب جميعاً . وقوله (قومي) مبتدأ أول والياء مضاف إليه (ذرا المجد) مبتدأ ثان ومضاف إليه (بانوها) خبر عن المبتدأ الثاني ومضاف إليه، والجملة خبر الأول.

((**وَأَخْبَرُوَا بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفِ جَرّ * نَاوِيْنَ مَعْنَى كَائِنٍ أَوِ اسْتَقَرْ**)) أي: أن العرب أخبرت عن المبتدأ بالظرف أو بحرف الجر مع مجروره. ناوين بذلك تقدير المتعلق مفرداً نحو: كائن، أو فعلاً نحو: استقر.

ويرى آخرون أن الخبر هو نفس الظرف والجار والمجرور؛ لأنهما يتضمنان معنى صادقاً على المبتدأ. فيكونان في محل رفع خبر. وهذا رأي وجيه؛ لأن فيه تيسيراً[(١)]. فقوله تعالى: ﴿والرّكب أسفل منكم﴾[(٢)] (أسفل) ظرف منصوب في محل رفع خبر. وقوله تعالى: ﴿الحمدُ لله رب العالمين﴾[(٣)] (لله) جار ومجرور في محل رفع خبر.

((**وَلاَ يَكُوْنُ اسْمُ زَمَانٍ خَبَرَا * عَنْ جُثَّةٍ وَإِنْ يُفِدْ فَأَخْبِرَا**)) لا يقع اسم الزمان خبراً عن المبتدأ إذا كان جثة، والمراد به: اسم الذات. لكن إن حصل بذلك فائدة جاز؛ لأن المدار عليها.

وسكت عن ظرف المكان؛ لأنه يجوز الإخبار عن الذات والمعنى بظرف المكان الخاص؛ لأنه تحصل به الإفادة، مثل: الكتاب أمامك العلم عندك. بخلاف: العلم مكاناً فلا يصح، لأنه عام.

وإذا وقع ظرف المكان خبراً وكان متصرفاً مثل: المدرسون جانب والطلاب جانب، خالد أمامك،جاز فيه الرفع والنصب، وإن كان غير متصرف نحو: الطائر فوق الغصن، وجب نصبه.

((**وَلاَ يَجُوْزُ الابْتِدَا بِالْنَّكِرَهْ * مَا لَمْ تُفِدْ كَعِنْدَ زَيْدٍ نَمِرَهْ :: وَهَلْ فَتَىً فِيْكُمْ فَمَا خِلٌّ لَنَا * وَرَجُلٌ مِنَ الْكِرَامِ عِنْدَنَا :: وَرَغْبَةٌ فِي الْخَيْر خَيْرٌ وَعَمَلْ * بِرَ يَزِيْنُ وَلْيُقَسْ مَا لَمْ يُقَلْ**)) أي : لا يصلح وقوع المبتدأ نكرة إلا إذا أفادت . ثم ذكر ستة من أشياء تحصل بها الإفادة .وقد جمعناها في ثلاثة امور .

١) أن يكون الخبر مختصّاً ظرفاً أو جاراً أو مجروراً متقدماً على المبتدأ. ونعني بالمختص: أن يكون المجرور والمضاف إليه في الظرف صالحاً لأن يقع مبتدأ. نحو: في العلم نفع. قال

---

(١) ذكرنا في باب الموصول أن من النحاة من يرى أن الصلة في شبه الجملة هي الجار مع مجروره أو الظرف، وهذا مثله، وهكذا في باب النعت والحال، دون أن نشير إلى أن كلا منهما متعلق بمحذوف. وإن كان معتبراً ومنظوراً إليه من ناحية المعنى. ولعلك تراجع شرح المفصل (١/٩٠، ٩١) حاشية الصبان (١/٢٠٠).

(٢) سورة الأنفال، آية: ٤٢.

(٣) سورة يونس، آية: ١٠.

تعالى: ﴿وعلى أبصارهم غشاوةٌ﴾[١]. ونحو: عندي ضيف. قال تعالى: ﴿ولدينا مزيدٌ﴾[٢].أن تكون النكرة عامة إما بنفسها نحو: كلٌّ محاسب على عمله. قال تعالى: ﴿كلٌّ قانتون﴾[٣] أو بغيرها كالاستفهام نحو: مَنْ حافظٌ النظم؟ قال تعالى: ﴿أءلهٌ مع الله﴾[٤]؟ .

٢) أن تكون النكرة موصوفة. سواء كانت الصفة مذكورة نحو: نوم مبكر أفضل من سهر. قال تعالى: ﴿ولعبدٌ مؤمنٌ خيرٌ من مشرك﴾[٥]. أو مقدرة لقرينة معنوية تدل عليها نحو قوله تعالى: ﴿ثمّ أنزل عليكم من بعد الغم أمنة نعاسا يغشى طائفة منكم وطائفةٌ قد أهمّتهم أنفسهم يظنون بالله غير الحق ظنّ الجاهلية﴾[٦] فالمسوغ للابتداء بالنكرة (وطائفة) صفة محذوفة، أي: وطائفة من غيركم. بدليل: (طائفة منكم) وهذا على أحد الأقوال[٧]

٣) .أن تكون النكرة عاملة نحو: قراءة في كتب المتقدمين أنفع. قال النبي ﷺ: "أمر بمعروف صدقة" رواه مسلم، وقال أيضاً: "خمس صلوات كتبهن الله على العباد" رواه مالك وابن ماجه. وهذا

---

(١) سورة البقرة، آية: ٧.

(٢) سورة ق، آية: ٣٥.

(٣) سورة البقرة، آية: ١١٦.

(٤) سورة النمل، آية: ٦٣.

(٥) سورة البقرة، آية: ٢٢١.

(٦) سورة آل عمران، آية: ١٥٤.

(٧) وقيل: إن المسوغ للابتداء بالنكرة وصفها بجملة: (قد أهمتهم أنفسهم) وتكون جملة (يظنون) الخبر، وقيل: إنَّ المسوغ وقوع النكرة بعد واو الحال.

هذا وقد أورد النحويون أنواعاً أخرى من المسوغات. وأوصلها بعضهم إلى نيف وثلاثين، وهي عند التحقيق متداخلة. ولعلهم قصدوا بذلك ألا يحوجوا المبتدي إلى إعمال ذهنه في استنباطها من الأمثلة(١)

((**وَالْأَصْلُ فِي الأَخْبَارِ أَنْ تُؤَخَّرَا * وَجَوَّزُوَا التَّقْدِيْمَ إِذْ لاَ ضَرَرَا**)) أي: والأصل والغالب في الأخبار أن تؤخر عن مبتدآتها. وجوز النحويون التقديم إذا لم يترتب عليه فساد لفظي أو معنوي،

((**فَامْنَعْهُ حِيْنَ يَسْتَوِى الْجُزْءآنِ * عُرْفَاً وَنُكْرَاً عَادِمَيْ بَيَانِ :: كَذَا إِذَا مَا الْفِعْلُ كَانَ الْخَبَرَا * أَوْ قُصِدَ اسْتِعَمَالُهُ مُنْحَصِرَا :: أَوْ كَانَ مُسْنَدَاً لِذِي لاَمِ ابْتِدَا * أَوْ لاَزِمِ الْصَّدْرِ كَمَنْ لِي مُنْجِدَا**)) أي: امنع تقدم الخبر إذا استوى (الجزءان) أي: المبتدأ والخبر في التعريف والتنكير ولا قرينة تبين أن هذا مبتدأ وهذا خبر. وكذا امنع تقدم الخبر إذا كان الفعل مع فاعله أو نائبه هو الخبر، وهذا يقتضي وجوب تأخير الخبر الفعلي مطلقاً، وقد علمت أن المنع في صورة واحدة، والجواز في صورتين، وكذا امنع تقدم الخبر إذا قصد استعمال هذا الخبر منحصراً فيه مبتدؤه. كما في قصر الرسول ﷺ على الإنذار في قوله تعالى: ﴿إنما أنت نذير﴾(٢) فلا يتعداه إلى هداية التوفيق، وكذلك امنع تقدم الخبر إذا كان خبراً عن مبتدأ ذي لام ابتداء (أو لازم الصدر) أي: أو كان خبراً عن مبتدأ لازم الصدر (كمن لي منجداً) وهذا مثال للاستفهام. ويلحق به ما أضيف إلى ما له الصدارة نحو: سيارةُ مَنْ الموجودة؟ فيجب تقديم المبتدأ؛ لأنه اكتسب الصدارة بإضافته إلى مستحقها. وهو (من) الاستفهامية.

---

(١) قال ابن هشام في المغني (ص٦٠٨): (لم يعوّل المتقدمون في ضابط ذلك إلا على حصول الفائدة، ورأى المتأخرون أنه ليس كل أحد يهتدي إلى مواطن الفائدة. فتتبعوها فمن مقل مخل. ومن مكثر مورد مالا يصلح. أو معدد لأمور متداخلة. والذي يظهر لي أنها منحصرة في عشرة أمور . . .) ثم ذكرها بشيء من التفصيل، وخلاصتها الأربعة المذكورة والخامس: العطف بشرط كون المعطوف أو المعطوف عليه مما يسوغ الابتداء به كقوله تعالى: ﴿طاعة وقول معروف﴾ والخبر محذوف على أحد الأعاريب أي:أمثل من غيرهما، والسادس: أن تكون مراداً بها الحقيقة نحو: رجل خير من امرأة. والسابع أن تكون في معنى الفعل نحو: عجب لزيد. وكقوله تعالى: ﴿ويل للمطففين﴾ فالأول للتعجب والثاني للدعاء، والثامن: أن يكون ثبوت ذلك الخبر للنكرة من الخوارق نحو: شجرة سجدت، والتاسع: بعد إذا الفجائية نحو: خرجت فإذا رجل بالباب، والعاشر: أن تقع في أول جملة الحال كقول الشاعر:

سرينا ونجم قد أضاء فمذ بدا   محياك أخفى ضوؤه كل شارق

(٢) سورة هود، آية: ١٢.

((**وَنَحْوُ عِنْدِي دِرْهَمٌ وَلِي * وَطَرْ مُلتزَمٌ فِيهِ تَقَدُّمُ الخَبَرْ :: كَذَا إِذَا عَادَ عَلَيْهِ مُضْمَرُ * مِمَّا بِهِ عَنْهُ مُبِيناً يُخْبَرُ :: كَذَا إِذَا يَسْتَوْجِبُ التَّصْدِيرا * كَأَيْنَ مَنْ عَلِمْتَهُ نَصِيرَا :: وَخَبَرَ الْمَحْصُوْرِ قَدِّمْ أَبَدَا * كَمَا لَنَا إِلاَّ اتِّبَاعُ أَحْمَدَا**)) : التزم تقديم الخبر في كل مثال جاء فيه المبتدأ نكرة ولا مسوغ لها إلا تقدم الخبر. (والوطر: الغرض والحاجة) وكذا يُلتزم تقدم الخبر (إذا عاد عليه) أي: على بعض الخبر ضمير (مما به) أي: من المبتدأ الذي (يخبر) به (عنه) أي: عن المبتدأ. حال كون الخبر مفسراً هذا الضمير العائد عليه. وكذا يلتزم تقدم الخبر إذا كان يلزم تصديره في الكلام نحو: (أين من علمته نصيراً) فأين: اسم استفهام خبر مقدم مبني على الفتح في محل رفع و"من" اسم موصول مبني على السكون في محل رفع مبتدأ مؤخر. وكذا يجب تقديم خبر المحصور فيه أي: خبر المبتدأ الذي وقع فيه الحصر. مثل (مالنا إلا اتباع أحمدا) فـ(لنا) خبر مقدم. و(اتباع أحمدا) مبتدأ مؤخر. ومضاف إليه. والألف في (أحمدا) للإطلاق.

((**وَحَذفُ مَا يُعْلَمُ جَائِزٌ كَمَا * تَقُوْلُ زَيْدٌ بَعْدَ مَنْ عِنْدَكُمَا :: وَفِي جَوَابِ كَيْفَ زَيْدٌ قُلْ دَنِفْ * فَزَيْدٌ اسْتُغْنِيَ عَنْهُ إِذْ عُرِفْ**)) أي: يجوز حذف ما يعلم من مبتدأ أو خبر، ثم مَثَّلَ لهما.

((**وَبَعْدَ لَوْلاَ غَالِبَاً حَذْفُ الْخَبَرْ * حَتْمٌ وَفِي نَصِّ يَمِيْنٍ ذَا اسْتَقَرْ :: وَبَعْدَ وَاوٍ عَيَّنَتْ مَفْهُوْمَ مَعْ * كَمِثْلِ كُلُّ صَانِعٍ وَمَا صَنَعْ :: وَقَبْلَ حَالٍ لاَ يَكُوْنُ خَبَرَا * عَنِ الَّذِي خَبَرُهُ قَدْ أُضْمِرَا :: كَضَرْبِيَ الْعَبْدَ مُسِيْئاً وَأَتَمّ * تَبْيِيني الْحَقَّ مَنُوْطَاً بِالْحِكَمْ**)) أي: وجب حذف الخبر بعد (لولا) في غالب أحوالها وهو وقوع الكون العام بعدها، وقد استقر وثبت هذا الحكم وهو حذف الخبر. إذا كان المبتدأ نصّاً في اليمين أي: الحلف والقسم.

وكذا يحذف الخبر وجوباً إذا وقع بعد واو أفادت المعية نصّاً. وكذا يحذف وجوباً قبل حال لا تصلح أن تكون خبراً للمبتدأ الذي خبره (قد أضمرا) أي: قد حذف وقُدّر، ثم مثل بمثالين: أحدهما: المبتدأ مصدر. والثاني: المبتدأ اسم تفضيل مضاف.

تتمة:

لم يتعرض ابن مالك – رحمه الله – في الألفية لمواضع حذف المبتدأ وجوباً، وقد ذكرها في الكافية، ونحن نذكر أشهرها كما يلي:

الأول: أن يكون خبره نعتاً مقطوعاً للمدح أو الذم أو الترحم. نحو: اقتد بعمرَ العادلُ، اجتنب اللئيمَ الخسيسُ، تصدق على الفقيرِ الكبيرُ.

فالأصل أن النعت في هذه الأمثلة يتبع المنعوت في الإعراب. ولكن يجوز قطعه إلى الرفع لغرض بلاغي: هو أهمية هذه الكلمات، وتوجيه النظر إليها بجعلها جملة أخرى. ويخرج من كونه نعتاً إلى كونه خبراً لمبتدأ محذوف وجوباً تقديره (هو)، قال تعالى: ﴿سبحان الله عمّا يصفون (٩١) عالم الغيب والشهادة فتعالى عمّا يشركون﴾[١] فقد قرأ نافع وأبو بكر[٢] وحمزة والكسائي برفع (عالم) على أنه خبر لمبتدأ محذوف. وقرأ الباقون بالجرِّ على أنه صفة للاسم الكريم.

والثاني: أن يكون خبره مخصوص نعم أو بئس نحو: نعم المصنف البخاري. بئس الخلق خلف الوعد، فـ (البخاري) و(خلف الوعد) خبران لمبتدأ محذوف وجوباً تقديره (هو) أي: الممدوح أو المذموم[٣].

الثالث: أن يكون خبره مصدراً نائباً عن فعله. نحو: سمعٌ وطاعة. فـ(سمعٌ) خبر لمبتدإ محذوف أي: أمري سَمْعٌ وطاعة.

والأصل: أسمع سمعاً، وأطيع طاعةً. لكن عدلوا إلى الرفع لإفادة الدوام. قال تعالى: ﴿قال بل سوّلت لكم أنفسكم أمراً فصبرٌ جميلٌ﴾[٤] أي: فأمري صبر جميل.

الرابع: أن يكون الخبر مشعراً بالقسم نحو: في ذمتي لأفعلن الخير. التقدير: في ذمتي يمين أي: مُتَعَلَّقُ يمين. وهو ما يدل عليه الجواب (لأفعلن الخير) لأن الفعل هو الذي يستقر في الذمة، وليس اليمين.

((**وَأَخْبَرُوا بِاثْنَيْنِ أَوْ بِأَكْثَرَا * عَنْ وَاحِدٍ كَهُمْ سَرَاةٌ شُعَرَا**)) أي: أخبرت العرب بخبرين أو بأكثر عن مبتدأ واحد. وقوله: (هم) مبتدأ، و(سراة) خبر أول وهو جمع (سري) على غير قياس[١] بمعنى: شريف. و(شُعَرا) خبر ثانٍ. وأصله: شعراء بالمد، فقصره للضرورة.

---

(١) سورة المؤمنون، الآيتان: ٩١، ٩٢.

(٢) أبو بكر هو عاصم بن أبي بهدلة، وهو مع حمزة والكسائي يقال لهم: الكوفيون.

(٣) هذا على أحد الأعاريب. وفي المخصوص أعاريب أخرى، تأتي إن شاء الله، في باب (نعم وبئس).

(٤) سورة يوسف، آية: ١٨.

كَانَ وَأَخَوَاتُهَا

((**تَرْفَعُ كَانَ الْمُبْتَدَا اسْمَاً وَالْخَبَرْ * تَنْصِبُهُ كَكَانَ سَيِّدَاً عُمَرْ :: كَكَانَ ظَلَّ بَاتَ أَضْحَى أَصْبَحا * أَمْسَى وَصَارَ لَيْسَ زَالَ بَرِحَا :: فَتِىءِ وَانْفَكَّ وَهذِي الأَرْبَعَهْ * لِشِبْهِ نَفْي أوْ لِنَفْي مُتْبَعَهْ :: وَمِثْلُ كَانَ دَامَ مَسْبُوْقَاً بِمَا * كَأَعْطِ مَا دُمْتَ مُصِيْبَاً دِرْهَمَاً**)) أي: ترفع (كان) المبتدأ حالة كونه اسماً لها والخبر تنصبه. (ككان سيداً عمر) أي: كان عمرُ سيّداً. ثم ذكر أخوات (كان) وأن الأربعة الأخيرة في الترتيب تتبع نفيً أو شبه نفي . ومعنى تتبعه : تليه وتقع بعده ، ثم بين أن الفعل (دام) في العمل مثل (كان) في عملها بشرط أن يسبقه (ما المصدرية الظرفية) ولم يذكر أنها (مصدرية ظرفية) لضيق الوزن، فاكتفى بالمثال (أعط ما دمت مصيباً درهماً) أي: مدة دوامك مصيباً الدرهم أو مصيباً المحتاج.

أما معاني هذه الأفعال:

ف(كان): يفيد اتصاف الاسم بالخبر في الماضي. إما مع الانقطاع نحو: كان الجو صحواً، وإما مع الاستمرار نحو: ﴿وكان ربُّك قديراً﴾(٢).

و(ظل) يفيد اتصاف الاسم بالخبر في جميع النهار – غالباً – نحو: ظل الجوُّ معتدلاً وقد تكون بمعنى (صار) عند وجود قرينة كقوله تعالى: ﴿وإذا بشر أحدهم بالأنثى ظلَّ وجهُه مسودًّا﴾(٣).

و(بات): يفيد اتصاف الاسم بالخبر في وقت البيات وهو الليل نحو : بات الحارس ساهراً (وأضحى) :يفيد اتصاف الاسم بالخبر في وقت الضحى نحو: أضحى الطالب نشيطاً.

وتستعمل كثيراً بمعنى (صار) نحو: أضحى الهاتف ضروريّاً في هذا العصر.

و(أصبح) يفيد اتصاف الاسم بالخبر في وقت الصباح نحو: أصبح الساهر متعباً.

---

(١) لأن القياس في جمع (فعيل) المعتل اللام أن يكون على وزن (أفعلاء)، كتقي وأتقياء وذكي وأذكياء. وأما (فعيل) الصحيح اللام فجمعه على وزن (فعلاء) كشريف وشرفاء وكريم وكرماء.

(٢) سورة الفرقان، آية: ٥٤.

(٣) سورة النحل، آية: ٥٨.

وتستعمل كثيراً بمعنى (صار) عند وجود قرينة نحو: أصبح النفط دعامة الصناعة.

و(أمسى) يفيد اتصاف الاسم بالخبر في وقت المساء نحو: أمسى الجو بارداً.

و(صار): يفيد تحول الاسم من حالته إلى الحالة التي يدل عليها الخبر نحو: صار الحديد باباً(١)

و(ليس): يفيد نفي الخبر عن الاسم في الزمن الحالي عند الإطلاق نحو: ليست المكتبة مفتوحة.

فإن وجد قرينة تدل على أن النفي واقع في الزمن الماضي أو المستقبل وجب الأخذ بها. نحو ليس المطر نازلاً أمس. ونحو: ليس الضيف مسافراً غداً.

وقد يكون المراد منها نفي الحكم نفياً مجرداً من الزمن نحو: ليس العلم سهلاً.

وأما (ما زال وما برح وما فتئ وما انفك) فهذه الأربعة تدل على ملازمة الخبر للاسم ملازمة مستمرة لا تنقطع. أو مستمرة إلى وقت الكلام، ثم تنقطع بعد وقت طويل أو قصير، فالأول نحو: ما زال الأدب حلية طالب العلم. ومثال الثاني: لا يزال الخطيب متكلماً. ما فتئ صالح مُنْكِراً.

وأما (دام) فتفيد مع معموليها استمرار المعنى الذي قبلها مدة محددة. هي مدة ثبوت معنى خبرها لاسمها. نحو لا أصحبك ما دمت مقصراً. فنفي الصحبة يدوم بدوام وقت معين محدد. وهو: مدة التقصير.

((**وَغَيْرُ مَاضٍ مِثْلَهُ قَدْ عَمِلاَ * إنْ كَانَ غَيْرُ الْمَاضِ مِنْهُ اسْتُعْمِلاَ**)) أي: أن غير الماضي – إن وجد واستعمل – يعمل عمل الماضي. وذلك كالمضارع والأمر وما يوجد من المشتقات الأخرى(٢). ١

---

(١) هناك أفعال تستعمل ناسخة مثل (صار) في معناها. منها (رجع) في قوله ﷺ: (لا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض) متفق عليه. ومنها (ارتد) في قوله تعالى: ﴿فلما أن جاء البشير ألقاه على وجهه فارتد بصيراً﴾ ومنها (غدا) كما في قول الشاعر:

إذا غداً ملكٌ باللهو مشتغلاً   فاحكم على ملكه بالويل والحَرَبِ

أي: الخراب والنهب. . .

ومنها (استحال) كقوله ﷺ (فاستحالت غرباً) أي: صارت، والحديث متفق عليه. وهو في فضائل عمر رضي الله عنه، والغرب: بسكون الراء: الدلو العظيمة التي تتخذ من جلد الثور. .

(٢) من الأساليب الأدبية الشائعة: (كائناً ما كان) و(كائناً من كان) في مثل: سأردع الظالم كائناً ما كان. وأصدع بالحق كائناً ما كان. وإعرابه: (كائناً) اسم فاعل من (كان) الناقصة حال منصوبة. واسمه ضمير مستتر جوازاً تقديره (هو) يعود على الشيء السابق وهو

((**وَفِي جَمِيْعِهَا تَوَسُّطَ الْخَبَرْ * أَجِزْ**)) أي: أجز توسط الخبر بين الناسخ واسمه في جميع الأفعال السابقة.

((**وَكُلٌّ سَبْقَهُ دَامَ حَظَرْ :: كَذَاكَ سَبْقُ خَبَرٍ مَا الْنَّافِيَهْ * فَجِيء بِهَا مَتْلُوَّةً لاَ تَالِيَهْ :: وَمَنْعُ سَبْقِ خَبَرٍ لَيْسَ اصْطُفِي**)) أي: أن كل العرب أو كل النحاة منع تقدم خبر دام عليها، والمراد تقدمه على (ما)، هذا هو المتبادر من النظم بقرينة ما بعده، ثم قال: (كذاك سبقُ خبرٍ ما النافية) أي: كما منع العرب أو النحاة تقدم خبر (دام) على (ما) كذاك تقدم الخبر على (ما) النافية فهو محظور (فجيء بها متلوة) أي: ائت بما النافية سابقة يتلوها غيرها (لا تالية) أي: لا مسبوقة. وهذا الشطر مع ما فيه من توكيد ما قبله. ففيه إفادة أن (ما) تلزم الصدارة في جملتها أبداً. ثم قال: (ومنعُ سبقِ خبرٍ ليس اصْطُفِي) أي: اختير منع تقدم الخبر على ليس. و(خبرٍ) يقرأ بالتنوين.

((**وَذُو تَمَامٍ مَا بِرَفْعٍ يَكْتَفِي :: وَمَا سِوَاهُ نَاقِصٌ وَالْنَّقْصُ في * فَتِىءَ لَيْسَ زَالَ دَائِمَاً قُفِي**)) أي: التام من أفعال هذا الباب ما يستغني بمرفوعه عن منصوبه.وما سوى المكتفي بمرفوعه (ناقص) لا حتياجه إلى المنصوب . والنقص في (فتئ) و(ليس) و(زال) ماضي (يزال) (دائماً قفي) أي: تبعها ولازمها.

((**وَلاَ يَلِي العَامِلَ مَعْمُولَ الخَبَرْ * إِلَّا إِذَا ظَرْفاً أَتَى أَوْ حَرْفَ جَرّ**)) أي: لا يقع معمول الخبر بعد العامل وهو (كان وأخواتها) إلا إذا أتى المعمول ظرفاً أو حرف جر مع مجروره. والقول بالمنع وجيه جدّاً؛ لمخالفة هذا الأسلوب للنهج العام الذي تسير عليه الجملة في نظام تكوينها المأثور. وترتيب كلماتها. وهذا ملاحظ في الجمل التي عرضناها.

صاحب الحال و(ما) أو (من) نكرة موصوفة مبنية على السكون في محل نصب خبر (كائن) و(كان) فعل ماض تام وفاعله ضمير مستتر يعود على (ما) أو (من) والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب صفة (ما) أو (من) والتقدير: سأردع الظالم كائناً إنساناً كان، وسأصدع بالحق كائناً شيئاً كان أي: كائناً أي شيء وجد أو أي إنسان وجد.

١

((**وَمُضْمَرَ الْشانِ اسْمَاً انْوِ إنْ وَقَع * مُوْهِمُ مَا اسْتَبَانَ أَنَّهُ امْتَنَعْ**)) أنه إذا ورد من كلام العرب ما ظاهره أنه ولي كان وأخواتها معمول خبرها كالبيتين السابقين فإنه يُؤَوَّلُ على أن في (كان) — مثلاً — ضميراً مستتراً هو ضمير الشأن[١]، وهو اسمها، فلم يل المعمول العامل. وإنما ولي العامل اسمه.

((**وَقَدْ تُزَادُ كَانَ فِي حَشْوٍ كَمَا * كَانَ أَصَحَّ عِلْمَ مَنْ تَقَدَّمَا**)) أي: تأتي (كان) زائدة. وزيادتها (في حشو) أي: توسط بين شيئين متلازمين. ثم مثل لزيادتها بين (ما) التعجبية وفعل التعجب. والتقليل في قوله: (وقد تزاد) بالنسبة إلى عدم زيادتها، فلا ينافي كثرتها في ذاتها[٢].

((**وَيَحْذِفُوْنَهَا وَيُبْقُوْنَ الْخَبَر * وَبَعْدَ إِنْ وَلَوْ كَثِيْرَاً ذَا اشْتَهَرْ**)) أي: أن العرب تحذف (كان) مع اسمها ويبقون الخبر. ولما نصَّ على بقاء الخبر دل على أن الاسم حذف معها. وقد اشتهر هذا الحذف بعد (إن) و(لو) الشرطيتين.

((**وَبَعْدَ أَنْ تَعْوِيْضُ مَا عَنْهَا ارْتُكِبْ * كَمِثْلِ أَمَّا أَنْتَ بَرًّا فَاقْتَرِبْ**)) أي: وقع في كلام العرب تعويض (ما) عن (كان) بعد حذفها. وذلك بعد (أن) المصدرية. وقوله: (عنها) يفيد أن الاسم والخبر لم يحذفا، لأنه لم يذكر عوضاً إلا لكان وحدها.

((**وَمِنْ مُضَارِعٍ لِكَانَ مُنْجَزِمْ * تُحْذَفُ نُوْنٌ وَهْوَ حَذْفٌ مَا الْتُزِمْ**)) أي: تحذف النون من الفعل المضارع لكان إذا كان مجزوماً. وهذا حذف لم تلتزمه العرب فهو جائز، وهو كثير جدّاً في كلامهم نثراً وشعراً.

فَصْلٌ فِي مَا وَلَا وَلَاتَ وَإِنْ الْمُشَبَّهَاتِ بِلَيْسَ

((**إِعْمَالَ لَيْسَ أُعْمِلَتْ مَا دُوْنَ إِنْ * مَعَ بَقَا النَّفْي وَتَرْتِيْبٍ زُكِنْ :: وَسَبْقَ حَرْفِ جَرَ أَوْ ظَرْفٍ كَمَا * بِي أَنْتَ مَعْنِيًّا أَجَازَ الْعُلَمَا**)) أي: أعملت (ما) عمل ليس بشرط ألا توجد بعدها (إنْ) وهذا الشرط الأول. وإطلاقه الإعمال يوهم أنه متفق عليه عند العرب. مع أنه خاص

---

(١) تقدم الكلام على ضمير الشأن في أول النكرة والمعرفة في مباحث الضمير.

(٢) وقد ورد عن العرب زيادة بعض أخوات (كان) كأصبح وأمسى. فقالوا في الدنيا: ما أصبح أبردها وما أمسى أدفاها. وحكم على هذا بالشذوذ فلا يقاس عليه.

بالحجازيين، فكان عليه أن ينص على ما يرفع الإبهام كما جرت عادته في أبواب أخرى. وكما نص على ذلك في الكافية[١].

وقوله (مَعَ بقا النفي) هذا الشرط الثاني، و(بقا) بالقصر للوزن. وقوله: (وترتيب زكن) أي: علم مما تقدم في قوله في باب الابتداء.

وَالأَصْلُ فِي الأَخْبارِ أَنْ تُؤَخَّرَا ....

وهذا الشرط الثالث، وظاهر كلامه أنه لا يجوز تقديم الخبر، سواء كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً أو غيرهما.

وقوله: (وسبق حرف جر . . . إلخ) هذا إشارة إلى الشرط الرابع بطريق المفهوم. والمعنى: أجاز العلماء أن المجرور والظرف المعمولين لخبره يسبقان اسمها وخبرها. ثم مثل بقوله: (كما بي أنت معنيًّا) والأصل: ما أنت معنيّاً بي. فقد معمول الخبر وهو الجار والمجرور مع بقاء الخبر مؤخراً عن الاسم. وقوله: (معنياً) وصف من (عُني فلان بفلان). بالبناء للمجهول إذا اهتم بأمره، وتخصيصه الجواز بالظرف والمجرور يفيد أن غيرهما لا يسبق الاسم والخبر.

((**وَرَفْعَ مَعْطُوْفٍ بِلكِنْ أَوْ بِبَلْ * مِنْ بَعْدِ مَنْصُوْبٍ بِمَا الْزَمْ حَيْثُ حَل**)) أي: الزم رفع المعطوف بـ(لكن) أو بـ(بل) إذا عطفت على خبر (ما) المنصوب حيثما وقع في الكلام. وفهم من تخصيصه وجوب الرفع بعد (لكن) أو (بل) أنه لا يلزم بعد غيرهما. بل يجوز النصب، وهو الأحسن.

((**وبَعْدَ مَا وَلَيْسَ جَرَّ الْبَا الْخَبَرْ * وَبعَدْ لا ونَفْيِ كَانَ قَد يجر**)) أي: جَرَّ (الباءُ) الخبرُ بعد (ما) و(ليس) بكثرة. وقد يجر الخبر بعد (لا) والمضارع المنفي بـ (لم) مِنْ (كان)، وقوله: (قد يُجَرّ) للتقليل. وقوله: (البا) يقرأ مقصوراً للضرورة.

((**في النَّكِرَاتِ أعْمِلَنْ كَلَيْسَ لا وَقَدْ تَلِي لَاتَ وَإِنْ ذَا العَمَلَا :: وَمَا لِلَاتَ فِي سِوَى حِيْنٍ عَمَلْ * وَحَذْف ذِي الْرَّفْعِ فَشَا وَالْعَكْسُ قَل**)) أي: أعملت (لا) في النكرات إعمالاً مماثلاً لإعمال ليس. (وقد تلي) أي: تتولى (لات وإن) هذا العمل، وليس (للات) عمل في غير اسم الحين كساعة

(١) الكافية مع شرحها (١/٤٣٠).

وزمن. و(حذف ذي الرفع) وهو الاسم (فشا) أي: كثر (والعكس قل) أي: حَذْفُ ذي النصب، وهو الخبر قليل في كلام العرب .

أَفعَالُ المُقَارَبَةِ

((**كَكَانَ كَادَ وَعَسَى لكِنْ نَدَرْ * غَيْرُ مُضَارِعٍ لِهذَيْنِ خَبَرْ**)) إن (كاد) و(عسى) مثل (كان) في العمل وعدم الاستغناء بالمرفوع، لا مطلقاً. بدليل ما بعده. وقد ندر غير المضارع خبراً لهذين. والمعنى: أن مجيء الخبر غير جملة مضارعية نادر وقليل جدّاً، المراد بغير المضارع: الاسم، كما تقدم، وإذا كان نادراً فلا تصح محاكاته، بل يقتصر فيه على السماع.

((**وَكَوْنُهُ بِدُونِ أَنْ بَعْدَ عَسَى * نَزْرٌ وَكَادَ الأَمْرُ فِيْهِ عُكِسَا**)) أي: مجيء المضارع بدون (أن) المصدرية بعد عسى (نزر) أي: قليل جدّاً. وإن الأمر بالنسبة لاتصال خبر (كاد) بـ(أن) على العكس من (عسى) فيكثر التجرد في خبر كاد، والألف في قوله: (عُكِسَا) للإطلاق،

((**وَكَعَسَى حَرَى وَلكِنْ جُعِلاَ * خَبَرُهَا حَتْمَاً بِأَنْ مُتَّصِلاَ :: وَأَلْزَمُوا اخْلَوْلَقَ أَنْ مِثْلَ حَرَى * وَبَعْدَ أَوْشَكَ انْتِفَا أَنْ نَزُرَا**)) أي: أن (حرى) مثل (عسى) في الدلالة على الرجاء. نحو: حرى الغائب أن يعود. ولكن يجب في خبرها أن يكون متصلاً بأن. ومثلها في الوجوب اخلولق. نحو: اخلولق المجاهد في سبيل الله أن ينتصر. وهي للرجاء، كما مضى. وهذا معنى قوله: (وألزموا اخلولق أن مثل حرى) أي: ألزم العرب خبر اخلولق (أن) المصدرية مثل (حرى). و معنى قوله: (وبعد أوشك انتفا أنْ) ويُقرأ (انتفا) بالقصر للضرورة. والمعنى: أن حذف (أنْ) بعد "أوشك" (نَزُرَا) أي: قلَّ، فيكون عدم الانتفاء هو الكثير. والألف من (جُعِلا) و(نَزُرَا) للإطلاق.

((**وَمِثْلُ كَادَ في الأَصَحِّ كَرَبَ * أوِ تَرْكُ أَنْ مَعْ ذِي الْشُّرُوعِ وَجَبَا :: كَأَنْشَأَ الْسَّائِقُ يَحْدُو وَطَفِقْ * كَذَا جَعَلْتُ وَأَخَذْتُ وَعَلِقْ**)) أي: أن (كرب) مثل (كاد) في كثرة التجرد – على الأصح – كما أنها مثلها في الدلالة على المقاربة. وهذا هو الأصح فيها، فإن سيبويه لم يذكر فيها إلا التجرد من (أن)، وابن الحاجب جعلها من أفعال الشروع. والأصح ما ذكره ابن مالك، بدليل ما تقدم من الشواهد.

وقول ابن مالك: (أنشأ السائق يحدو) يقال: حدا الإبل وحدا بها يحدو حدواً وحُ ِداء: زجرها خلفها وساقها. وقال الجوهري: "الحدو: سوق الإبل والغناء لها".

((**وَاسْتَعْمَلُوا مُضَارِعَاً لأَوْشَكَا * وَكَادَ لاَ غَيْرُ وَزَادُوا مُوْشِكَا**)) أي: أن العرب استعملت المضارع من أوشك وكاد لا غير، كما استعملوا اسم الفاعل من أوشك قليلاً. وما ذكره ابن مالك من هذه الثلاثة هو المشهور.

((**بَعْدَ عَسَى اخْلَوْلَقَ أَوْشَكَ قَدْ * يَرِدْ غِنًى بِأَنْ يَفْعَلَ عَنْ ثَانٍ فُقِدْ**)) أي: قد يرد الاستغناء بأن والفعل عن الخبر وتكون تامة. وقوله: (أوشك قد يرد) تقرأ بتسكين الكاف للوزن، ثم تدغم في القاف فتصير قافاً مشددة. وقد للتحقيق لا للتقليل لكثرة ورود ذلك، ولا يراد (بأن يفعل) ذات اللفظ. وإنما المقصود ما هو على صياغتها ونمطها وقوله (غنىً) أي: استغناء. وقوله (عن ثانٍ) أي: الخبر.

((**وَجَرِّدَنْ عَسَى أَوْ ارْفَعْ مُضْمَرَا * بِهَا إِذَا اسْمٌ قَبْلَهَا قَدْ ذُكِرَا :: وَالْفَتْحَ وَالْكَسْر أَجِزْ فِي الْسِّيْنِ مِنْ * نَحْوِ عَسَيْتُ وَانْتِقَا الْفَتْحِ زُكِنْ**)) أي: جرّدنْ (عسى) من الضمير واعتبرها تامة أو ارفع الضمير بها على أنه اسمها وتكون ناقصة. وذلك إذا ذكر قبلها اسم. و أجز الفتح والكسر في السين من (عسى) المتصلة بتاء المتكلم أو المخاطب نحو: عسيتُ[1] (وانتقا الفتح زُكِن) أي: عُلِمَ اختيار الفتح عن العرب وأنه أحسن من الكسر؛ لما ذكرناه.

إنَّ وأخواتها

((**لإِنَّ أَنَّ لَيْتَ لكِنَّ لَعَلَّ * كَأَنَّ عَكْسٌ مَا لِكَانَ مِنْ عَمَلْ :: كَإِنَّ زَيْدَاً عَالِمٌ بِأَنِّي *كُفءٌ وَلكِنَّ ابْنَهُ ذُو ضِغْنِ**)) أي: عكس ما ثبت لكان من العمل ثابت لإن وأن وليت ولكن ولعل وكأن. ثم ذكر أمثلة. وقوله (ذو ضغن) أي: حقد.

---

(١) أما إذا اتصل بها ضمير نصب نحو (عساني أزوركم) و(عساكم طيبون) فهي حرف للرجاء بمعنى (لعل) وتعمل عملها، فالضمير في محل نصب اسمها، وما بعده خبر مرفوع أو في محل رفع، وهذا قول سيبويه.

((**وَرَاعِ ذَا الْتَّرْتِيْبَ إلاَّ فِي الَّذِي * كَلَيْتَ فِيْهَا أَوْ هُنَا غَيْرَ البَذِي**)) أي: راع هذا الترتيب المعلوم من الأمثلة في البيت قبله في كل تركيب. إلا في التركيب الذي يكون فيه الخبر ظرفاً نحو: ليت هنا غير البذي. أو مجروراً نحو: ليت يها غير البذي فلا يلزم مراعاة هذا الترتيب، و(البذي) هو الفاحش في نطقه.

أما معمول الخبر فإن كان غير ظرف ولا جار ومجرور لم يجز تقديمه على الاسم نحو: إن خالداً مستعيرٌ كتابك. وإن كان أحدهما فالظاهر الجواز للتوسع فيهما، نحو: لعل جابراً جالس في المسجد، ليت طارقاً مقيم عندنا. فيجوز تقديم الظرف والمجرور على اسم الناسخ، وقد جاء عن العرب كما في قول الشاعر:

فلا تَلْحنِي فيها فإن بحبها أخاك مصاب القلب جم بلابله[1]

فقدم الشاعر معمول الخبر (بحبها) وهو جار ومجرور على الاسم (أخاك) والخبر (مصاب القلب).

((**وَهَمْزَ إِنَّ افْتَحْ لِسَدِّ مَصْدَرِ * مَسَدَّهَا وَفِي سِوَى ذَاكَ اكْسِرِ**)) أي افتح همزة (إن) إذا كان المصدر يسد مسدها. أي يقوم مقامها في الصناعة الإعرابية. واكسر الهمزة فيما سوى ذلك.

((**فَاكْسِرْ فِي الابْتِدَا وَفِي بَدْءِ صِلَهْ * وَحَيْثُ إِنَّ لِيَمِينٍ مُكْمِلَهْ :: أَوْ حُكِيَتْ بِالْقَوْلِ أَوْ حَلَّتْ مَحَلَّ * حَالٍ كَزُرْتُهُ وَإِنِّي ذُو أَمَلْ :: وَكَسَرُوا مِنْ بَعْدِ فِعْلٍ عُلِّقَا * بِالَّلاَمِ كَاعْلَمْ إِنَّهُ لَذُو تُقَى**)) أي: اكسر همزة (إن) إذا وقعت في ابتداء جملتها نحو: إن الرجوع إلى الحق فضيلة. أو حيث تكون مكملة لليمين نحو :والله إن الصدق لنافع. أو بأن تقع في صدر جملة نحو: حضر الذي إنه يفيد الناس. أو أن تقع في صدر جملة محكية بالقول (لأن المحكي بالقول لا يكون إلا جملة في الأغلب)[2] . أوتقع في أو جملة الحال نحو: زرت عليًّا وإني مسرور بزيارته .أو أن تقع بعد فعل من

---

(١) لا تلحني: أي لا تلمني. جم: كثير، بلابله: جمع بلبال وهو الحزن واشتغال البال. و(جم) خبر ثان لإن (بلابله) فاعل لجم، والهاء مضاف إليه.

(٢) سأذكر توضيح ذلك في آخر باب (ظن) إن شاء الله.

أفعال القلوب. وقد عُلِّقَ[١] عن العمل بسبب وجود لام الابتداء في خبرها نحو: علمت إن الإسراف لطريق الفقر

((**بَعْدَ إِذَا فَجَاءةٍ أَوْ قَسَمِ * لاَ لاَمَ بَعْدَهُ بِوَجْهَيْنِ نُمِي :: مَعْ تِلْوِ فَا الْجَزَا وَذَا يَطَّرِدُ * فِي نَحْوِ خَيْرُ الْقَوْلِ إِنِّي أَحْمَدُ**)) أي: نُمي بمعنى: نسب إلى السابقين، ونُقِلَ عنهم الوجهان في همزة (إن) إذا وقعت بعد (إذا) الفجائية، أو بعد قسم لا لام بعده. وكذا يجوز الوجهان مع (إن) الواقعة بعد (فاء) الجزاء، كما يطرد الوجهان في كل مثال أشبه قولك: (خير القول إني أحمد) وقوله: (فا الجزا) بالقصر فيهما للضرورة.

((**وَبَعْدَ ذَاتِ الْكَسْرِ تَصْحَبُ الْخَبَرْ * لاَمُ ابْتِدَاءٍ نَحْوُ إِنِّي لَوَزَرْ :: وَلاَ يَلِي ذِي الَّلامَ مَا قَدْ نُفِيَا * وَلاَ مِنَ الأَفْعَالِ مَا كَرَضِيَا :: وَقَدْ يَلِيْهَا مَعَ قَدْ كَإِنَّ ذَا * لَقَدْ سَمَا عَلَى الْعِدَا مُسْتَحْوِذَا**)) أي: تصحب لام الابتداء (الخبر) بعد صاحبة الكسر، وهي (إن) المكسورة. ثم ذكر المثال. ومعنى (لوزر) أي: حصن وملجأ. ولا يقع بعد لام الابتداء الخبر المنفي. ولا الخبر إذا كان جملة فعلية فعلها ماض كـ(رضي) وقد يلي الفعل الماضي هذه اللام إذا اقترن بـ(قد) مثل: إن هذا لقد سما على العدا مستحوذاً. أي: مستولياً على ما يريد.

((**وَتَصْحَبُ الْوَاسِطَ مَعْمُوْلَ الْخَبَرْ * وَالْفَصْلَ وَاسْمَاً حَلَّ قَبْلَهُ الْخَبَرْ**)) أي: تصحب لام الابتداء معمول الخبر المتوسط بين اسم (إن) وخبرها. وتصحب اللام ضمير الفصل. واسماً لإن إذا تقدم عليه الخبر.

((**وَوَصْلُ مَا بِذِي الْحُرُوفِ مُبْطِلُ * إِعْمَالَهَا وَقَدْ يُبَقَّى الْعَمَلُ**)) إذا اتصلت (ما) الزائدة بـ(إن أو إحدى أخواتها) أحدثت أمرين:

الأول: كفها عن العمل. ولذا تسمى (ما) الكافة. أي: المانعة للحرف الناسخ من العمل.

---

(١) التعليق إبطال العمل لفظاً لا محلاً. ومن أسبابه وجود لام الابتداء. وسيأتي ذلك إن شاء الله في الباب المذكور. وصفة الإعراب أن تقول: والله: الواو بحسب ما قبلها. ولفظ الجلالة مبتدأ. يعلم: فعل مضارع ينصب مفعولين، وفاعله ضمير مستتر، إنك لرسوله: اللام لام الابتداء. والجملة من (إن) واسمها وخبرها سدت مسد مفعولي (يعلم).

الثاني: إزالة اختصاصها بالأسماء وتهيئتها للدخول على الجملة الفعلية، ولذا تسمى (ما) المهيِّئة.

((**وَجَائِزٌ رَفْعُكَ مَعْطُوْفاً عَلَى * مَنْصُوبِ إِنَّ بَعْدَ أَنْ تَسْتَكْمِلاَ :: وَأُلْحِقَتْ بِإِنَّ لكِنَّ وَأَنْ * مِنْ دُوْنِ لَيْتَ وَلَعَلَّ وَكَأَنْ**)) أي: يجوز الرفع في الاسم الواقع بعد عاطف بعد أن تستكمل إنَّ معموليها، وذلك بمجيء الخبر، وتسمية هذا المرفوع معطوفاً على اسم إن فيه تجوز لأنه صرح في "التسهيل" بأنه مبتدأ حذف خبره، كما تقدم[1]. وتعبيره بجواز الرفع، يفهم منه أن النصب هو الأصل، لموافقته اسم (إن)، ثم ذكر في البيت الثاني أن هذا الحكم خاص بـ(إنَّ وأنَّ ولكنَّ).

أما (ليت ولعل وكأن) فلا يجوز معها إلا النصب، سواء كان العطف قبل مجيء الخبر أو بعده. نحو: ليت الرخاء دائمٌ والأمن أو: ليت الرخاء والأمن دائماً. وفي بيت ابن مالك خففت النون في (أنّ) و(كأنّ) لضرورة الشعر. .

((**وَخُفِّفَتْ إِنَّ فَقَلَّ الْعَمَلُ * وَتَلْزَمُ اللَّامُ إِذَا مَا تُهْمَلُ :: وَرُبَّمَا اسْتُغْنِيَ عَنْهَا إِنْ بَدَا * مَا نَاطِقٌ أَرَادَهُ مُعْتَمِدَاً**)) وَخُفِّفَتْ إِنَّ أي: المكسورة. (فَقَلَّ العمل) أي: وكثر إهمالها، ولزم مجيء اللام بعدها. وربما تركت هذه اللام إن ظهر الذي أراده المتكلم معتمداً على قرينة توضح المقصود.

((**وَالْفِعْلُ إِنْ لَمْ يَكُ نَاسِخَاً فَلاَ * تُلْفِيْهِ غَالِبَاً بِإِنْ ذِي مُوصَلاَ**)) أي: أن الفعل إذا لم يكن من الأفعال الناسخة فإنك – غالباً – لا تجده متصلاً بـ(إنْ) المخففة . وإنما الذي يتصل بها –في الغالب– هو الفعل الناسخ.

((**وَإِنْ تُخَفَّفْ أَنَّ فَاسْمُهَا اسْتَكَنّ * وَالْخَبَرَ اجْعَلْ جُمْلَةً مِنْ بَعْدِ أَنّ :: وَإِنْ يَكُنْ فِعْلاً وَلَمْ يَكُنْ دُعَا * وَلَمْ يَكُنْ تَصْرِيْفُهُ مُمْتَنِعَا :: فَالأَحْسَنُ الْفَصْلُ بِقَدْ أَوْ نَفْي أَوْ * تَنْفِيْسٍ أَوْ لَوْ وَقَلِيْلٌ ذِكْرُ لَوْ**)) فذكر ثلاثة من أحكامها بعد التخفيف، فإن قوله (فاسمها) معناه: بقاء عملها. وإلا لم يكن اسماً لها. وهذا الحكم الأول. ولم يذكر أنه ضمير لضيق النظم. وقوله: (استكن) أي: استتر واختفى، وخفف نون الفعل للضرورة، والأصل (استكنَّ) وهذا الحكم الثاني. وأشار إلى الثالث بقوله: (والخبر اجعل جملة من بعد أن).

---

[1] شرح التسهيل (٢ \ ٤٨) .

ثم قال: (وإن يكن فعلاً . . .) أي: وإن يكن الخبر جملة فعلها لا يدل على الدعاء ولا يمتنع تصريفه. فالأحسن الفصل بين (أن) وخبرها بما ذُكر، وقوله: (وقليل ذكر لو) أي: قلّ من النحويين من ذكر (لو) وهذا لا ينافي ورودها كثيراً في الكلام الفصيح.

((**وَخُفِّفَتْ كَأَنَّ أَيْضَاً فَنُوِي * مَنْصُوْبُهَا وَثَابِتَاً أَيْضَاً رُوِي**)) ومعنى (فَنُوِي) أي: قُدِّر ولم يُذْكَرْ في الكلام.وقوله (منصوبها) معناه أنه بقي عملها . ثم ذكر أن اسمها قد يذكر ظاهراً في الكلام ، وهو قليل.

تخفيف "لكن":

إذا خففت "لكنَّ" وجب إهمالها. وزال اختصاصها بالجملة الاسمية، فتدخل على الاسمية والفعلية، وعلى غيرهما، ويبقى لها معناها بعد التخفيف، وهو: الاستدراك، نحو: الكتاب صغير لكنْ نفعه عظيم.

لاَ الَّتِي لِنَفْيِ الْجِنْسِ

((**عَمَلَ إِنَّ اجْعَلْ لِلا فِي نَكِرَهْ * مُفْرَدَةً جَاءتْكَ أَوْ مُكَرَّرَهْ**)) أي: اجعل عمل "إن" ثابتاً لـ"لا" في نكرة أي: يكون اسمها وخبرها نكرتين. سواء جاءت مفردة أو مكررة.

((**فَانْصِبْ بِهَا مُضَافَاً أَوْ مُضَارِعَهْ * وَبَعْدَ ذَاكَ الْخَبَرَ اذْكُرْ رَافِعَهْ :: وَرَكِّبِ الْمُفْرَدَ فَاتِحَاً كَلاَ * حَوْلَ وَلاَ قُوَّةَ**))) أي: انصب بـ "لا" المضاف والمضارع له. أي: المشابه له. وقوله: (وبعد ذاك الخبر اذكر رافعه) أي بعد المضاف والمشبه به اذكر الخبر رافعاً له. والرافع للخبر هو "لا" فهي عاملة في الجزأين كبقية النواسخ. ويستفاد من قوله: (وبعد . .) أنه لا يجوز تقديم الخبر على الاسم، وهو شرط في عملها كما تقدم في البيت الأول، وقوله: (وركب المفرد فاتحاً . .) أي: ركب اسم "لا" المفرد مع "لا" مبنيّاً على الفتح، وفيه إشارة إلى علة البناء.

((**وَالثَّانِ اجْعَلاَ :: مَرْفُوْعَاً أوْ مَنْصُوباً أوْ مُرَكَّباً * وَإِنْ رَفَعْتَ أَوَّلاً لاَ تَنْصِبَا**)) أي: والثاني من قولك: (لا حول ولا قوة) اجعله مرفوعاً أو منصوباً أو مبنيّاً على الفتح للتركيب، ولما قال: (وإن رفعت أولاً لا تنصبا) فهم أن جواز الأوجه الثلاثة مخصوص بما إذا بنى الأول أو نصب. فإن رُفِعَ سقط النصب كما تقدم.

وقد اكتفى الناظم بالمثال (ولا قوة) عن ذكر الشرطين السابقين وهما:

الأول: أن يكون ما بعد "لا" الثانية نكرة.

الثاني: أن يكون مفرداً.

كما اكتفى به عن ذكر أن هذه الأحكام خاصة بـ"لا" المكررة بعد العاطف، أما إذا عُطف بلا تكرار فسيأتي حكمه إن شاء الله تعالى.

فإن كان ما بعد الثانية غير نكرة. أو كان غير مفرد وهو المضاف والشبيه بالمضاف، فأذكره – هنالك أيضاً – إن شاء الله.

((**وَمُفْرَدَاً نَعْتَاً لِمَبْنِيّ يَلِي * فَافْتَحْ أَوِ انْصِبَنْ أَوِ ارْفَعْ تَعْدِلِ :: وَغَيْرَ مَا يَلِي وَغَيْرَ الْمُفْرَدِ * لاَ تَبْنِ وَانْصِبْهُ أَوِ الرَّفْعَ اقْصِدِ**)) أي: افتح أو انصب أو ارفع النعت المفرد إذا كان لمبني – وهو اسم "لا" المفرد – إذا ولى النعت المنعوت (تعدل) أي: تكن عادلاً بين الأوجه الثلاثة. والفاء في قوله: (فافتح) زائدة لتحسين اللفظ. فلا تمنع من تقدم معمول ما دخلت عليه.

ثم أشار في البيت الثاني إلى النعت غير المستوفي للشروط. وبين أنك مخير فيه بين النصب والرفع، دون البناء.

((**وَالْعَطْفُ إِنْ لَمْ تَتَكَرَّرْ لاَ احْكُمَا * لَهُ بِمَا لِلْنَّعْتِ ذِي الْفَصْلِ انْتَمَى**)) أي: إذا جاء العطف ولم تتكرر "لا" فاحكم للمعطوف بما (انتمى) أي: انتسب للنعت المفصول من جواز الرفع والنصب وامتناع البناء.

((**وَأَعْطِ لاَ مَعْ هَمْزَةِ اسْتِفْهَامِ * مَا تَسْتَحِقُّ دُوْنَ الاسْتِفْهَامِ :: وَشَاعَ فِي ذَا الْبَابِ إِسْقَاطُ الْخَبَرْ * إِذَا الْمُرَادُ مَعْ سُقُوْطِهِ ظَهَرْ**)) أي: أعط "لا" النافية للجنس مع همزة الاستفهام، الداخلة عليها. ما تستحقه من الأحكام قبل دخول الاستفهام، والمراد همزة الاستفهام باعتبار الأصل. وإلا ففي التوبيخ والتمني خرجت الهمزة عن معناها الأصلي. وهو طلب العلم بشيء لم يكن معلوماً من قبل، ولا طلب مع التوبيخ ولا مع التمني. وكثر في باب "لا" التي لنفي الجنس حذف الخبر، إذا ظهر المراد، ولا يظهر المراد إلا إذا وجد دليل.

ظَنَّ وَأَخَوَاتُهَا

((**اِنْصِبْ بِفِعْلِ الْقَلْبِ جُزْأَي ابْتِدَا * أَعْنِي رَأَى خَالَ عَلِمْتُ وَجَدَا :: ظَنَّ حَسِبْتُ وَزَعَمْتُ مَعَ عَدّ * حَجَا دَرَى وَجَعَلَ اللَّذْ كَاعْتَقَدْ :: وَهَبْ تَعَلَّمْ وَالَّتِي كَصَيَّرَا * أَيْضَاً بِهَا انْصِبْ مُبْتَدَاً وَخَبَرَا**)) أي: انصب بالفعل القلبي (جزأي ابتدا) أي: المبتدأ والخبر[١] وأشار بقوله: (أعني رأى . . . إلخ) إلى أن المقصود أفعال معينة. إذ ليس كل فعل قلبي ينصب مفعولين، بل منه ما هو لازم نحو: فكر الطالب. ومنه ما هو متعدٍّ لواحد نحو: فهمت المسألة، ثم عدد أفعال القلوب التي تنصب مفعولين.

وقد قضت ضرورة الشعر على الناظم أن يزيد الألف في آخر الفعلين (وجد وصير) وأن يخفف الدال في الفعل (عدَّ).

وقوله: (وجعل اللذ كاعتقد) احتراز من (جعل) التي بمعنى (صيّر) فإنها من أفعال التحويل وقوله: (اللذ) اسم موصول. وهو لغة في (الذي)، ثم أشار إلى أفعال التحويل بقوله: (والتي كصيَّرا) ولم يذكرها.

((**وَخُصَّ بِالْتَّعْلِيْقِ وَالإِلْغَاء مَا *بِمِنْ قَبْلِ هَبْ وَالأَمْرَ هَبْ قَدْ أُلْزِمَا ::كَذَا تَعَلَّمْ وَلِغَيْرِ الْمَاضِ مِنْ * سِوَاهُمَا اجْعَلْ كُلَّ مَا لَهُ زُكِنْ**)) أي: خص بالإلغاء والتعليق الأفعال التي ذكرت في النظم – في الأبيات السابقة – قبل (هب) وعددها أحد عشر فعلاً، والفعل (هب) ملازم للأمر. وكذا (تعلم) وإذا جاء غير الماضي من سوى (هب وتعلم) فأعطه ما عُلِمَ من الأحكام التي تكون للماضي، من العمل والتعليق والإلغاء. وقوله: (زُكِنَ) أي: علم.

((**وَجَوِّزِ الإِلْغَاء لاَ فِي الإِبْتِدَا * وَانْوِ ضَمِيْرَ الشَّانِ أَوْ لاَمَ ابْتِدَا :: فِي مُوهِمٍ إِلْغَاء مَا تَقَدَّمَا * وَالْتَزِمِ الْتَّعْلِيْقَ قَبْلَ نَفْيِ مَا :: وَإِنْ وَلاَ لاَمُ ابْتِدَاءٍ أَوْ قَسَمْ * كَذَا وَالاسْتِفْهَامُ ذَا لَهُ انْحَتَمْ**)) أي: أن الإلغاء جائز لا واجب، ولا يكون الإلغاء حين يكون الناسخ في ابتداء جملته أي: متقدماً

---

(١) لا يلزم دخول هذه الأفعال على المبتدأ والخبر حقيقة، فقد تدخل على ما أصله المبتدأ والخبر، وقد تدخل على ما ليس أصله المبتدأ والخبر.والمعمول على استقامة المعنى المراد بغير غموض، فمثلاً في أفعال التحويل نحو: صيّرت الذهب خاتماً. لا يصح أن تقول: الذهب خاتم، وكذا في بعض أفعال القلوب مثل، لا تحسب المجد تمراً. فلا يستقيم أن تقول: المجد تمر..

على المفعولين، فإن جاء من كلام العرب ما ظاهره إلغاء العامل المتقدم فإنك تقدر ضمير الشأن، أو لام الابتداء، على ما بينا سابقاً.

وقال عن التعليق: (والتزم التعليق . . .) أي: يجب التعليق إذا وقع العامل قبل (ما) النافية. أو(إن) أو (لا) وكذلك يعلق العامل إذا وقع بعد لام الابتداء أو لام القسم. وقوله: (والاستفهام ذا له انحتم) ذا: أي: التعليق، والتقدير. والاستفهام وجب لأجله التعليق.

((**لِعِلْمِ عِرْفَانٍ وَظَنَ تُهَمَهْ * تَعْدِيَةٌ لِوَاحِدٍ مُلْتَزَمَهْ**)) أي: أن (علم) إذا كانت بمعنى (عرف)، ومصدرها العرفان، و(ظنّ)، إذا كانت بمعنى (اتهم) ومصدرها الظن بمعنى الاتهام. تعدت كل منها إلى مفعول واحد.

وخصهما ابن مالك بالذكر؛ لأن (علم) أصل في أفعال اليقين و(ظن) في أفعال الرجحان، ولأنهما ينصبان واحداً، ولا يخرجان عن القلبية، أما غيرهما فينصب مفعولين حملاً عليهما، ويخرج عن القلبية غالباً.

((**وَلِرَأَى الْرُّؤيَا انْمِ مَا لِعَلِمَا * طَالِبَ مَفْعُوْلَيْنِ مِنْ قَبْلُ انْتَمَى**)) أي: انسب لـ(رأي) التي مصدرها (الرؤيا) ما (انتمى) أي: انتسب لـ(علم) المذكورة (من قبل) احترازاً من (علم) المذكورة قبل هذا البيت، فإنها لا تنصب إلا مفعولاً واحداً.

وقد عبر المصنف عن (رأى) الحلمية بمصدرها (الرؤيا) وهو يقع مصدراً لرأى الحلمية، كقوله تعالى عن يوسف عليه الصلاة والسلام: ﴿هذا تأويل رءيي﴾[1] ولرأي البصرية، كقوله تعالى: ﴿وما جعلنا الرءيا التي أرينك إلا فتنة للناس﴾[2] وقد روى البخاري بسنده عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: هي رؤيا عين، أريها رسول الله ﷺ ليلة أُسريَ به أهـ. والكثير استعمال (الرؤيا) مصدراً لـ(رأى الحلمية).

((**وَلاَ تُجِزْ هُنَا بِلاَ دَلِيْلِ * سُقُوْطَ مَفْعُوْلَيْنِ أَوْ مَفْعُوْلِ**)) أي: لا تجز في هذا الباب حذف المفعولين ولا مفعول واحد، إلا إذا دل على ذلك دليل.

---

(١) سورة يوسف، آية: ١٠٠.

(٢) سورة الإسراء، آية: ٦٠.

((**وَكَتَظُنُّ اجْعَلْ تَقُوْلُ إِنْ وَلِي * مُسْتَفْهَماً بِهِ وَلَمْ يَنْفَصِلِ :: بِغَيْرِ ظَرْفٍ أَوْ كَظَرْفٍ أَوْ عَمَلْ * وَإِنْ بِبَعْضِ ذِي فَصَلْتَ يُحْتَمَلْ :: وَأُجْرِيَ الْقَوْلُ كَظَنَ مُطْلَقَا * عِنْدَ سُلَيْمٍ نَحْو قُلْ ذَا مُشْفِقَا**)) أي: اجعل (تقول) المضارع للمخاطب مثل: (تظن) في المعنى والعمل، إن وقع هذا المضارع بعد أداة يستفهم بها، ولم ينفصل ذلك المضارع عنها بفاصل غير الظرف أو الجار والمجرور أو معمول الفعل. ثم أشار بالبيت الأخير إلى مذهب بني سليم. نحو: (قل ذا مشفقا) فهذا فعل أمر أُجري مُجرى الظن على لغة بني سليم.

أَعْلَمَ وَأَرَى

((**إِلَى ثَلاَثَةٍ رَأَى وَعَلِمَا * عَدَّوْا إِذَا صَارَا أَرَى وَأَعْلَمَا**)) أي: عدى النحويون (رأى) و(علم) إلى ثلاثة مفاعيل إذا دخلت عليهما همزة النقل. وصار (أرى) و(أعلما)، والألف في قوله: (علما وأعلما) ألف الإطلاق، زيدت لوزن الشعر.

((**وَمَا لِمَفْعُوْلَيْ عَلِمْتُ مُطْلَقَا * لِلْثَّانِ وَالْثَالِثِ أَيْضاً حُقِّقَا :: وَإِنْ تَعَدَّيَا لِوَاحِدٍ بِلاَ * هَمْزٍ فَلاِثنَيْنِ بِهِ تَوَصَّلاَ :: وَالْثَانِ مِنْهُمَا كَثَانِي اثْنَيْ كَسَا * فَهْوَ بِهِ فِي كُلِّ حُكْمٍ ذُو ائْتِسَا**)) أي: يثبت للمفعول الثاني والثالث – هنا – ما ثبت لمفعولي (علمت) في باب "ظن" (مطلقاً) أي: عن التقييد. والألف في قوله: (حققاً) للإطلاق. وإذا تعدى كل من (علم) و(رأى) إلى مفعول واحد قبل الهمزة. فإنهما يتوصلان بالهمزة إلى مفعولين، ليس أصلهما المبتدأ والخبر. والثاني منهما كالمفعول الثاني من مفعولي (كسا) فهو به في كل حكم (ذو ائتسا) أي: اقتداء. و(ائتسا) أصله: (ائتساء) بالهمزة، لكنه قصره للضرورة. وقوله: (توصلا) إما فعل ماض والألف عائد على (أعلم وأرى) كقوله: (تعديا) أو فعل أمر والألف مبدلة من نون التوكيد الخفيفة للوقف.

((**وَكَأَرَى الْسَّابِقِ نَبَّا أَخْبَرَا * حَدَّثَ أَنْبَأَ كَذَاكَ خبَّرَا**)) أي: مثل (أرى) السابق في أول الفصل في نصب ثلاثة مفاعيل. هذه الأفعال الخمسة التي سردها. وإنما قال: (وكأرى السابق). لأنه ذكر أن (أرى) تتعدى إلى اثنين. فنبه على أن هذه الأفعال مثل (أرى) السابقة المتعدية إلى ثلاثة لا مثل (أرى) المتأخرة وهي المتعدية لاثنين والتي ذكرها بقوله: (وإن تعديا لواحد بلا همز . . . إلخ).

الفَاعِلُ

((**الْفَاعِلُ الَّذِي كَمَرْفُوعَيّ أَتَى * زَيْدٌ مُنِيْرَاً وَجْهُهُ نِعْمَ الْفَتَى**)) وقد استغنى المصنف عن التعريف بالمثال الذي استوفى القيود. فـ(زيد) فاعل لفعل متصرف وهو (أتى) و(وجهه) فاعل لـ(منير) وهو وصف مشبه للفعل، لأنه اسم فاعل. و(الفتى) فعل لفعل جامد، وهو (نعم). فقد أُسند إلى الفاعل في الأمثلة فِعْل، أو شبه فعل على طريقة فَعَلَ.

والمراد بالمرفوعين ما كان مرفوعاً بالفعل وقد مثل له بمثالين. وما كان مرفوعاً بشبه الفعل.

((**وَبَعْدَ فِعْلٍ فَاعِلٌ فَإِنْ ظَهَرْ * فَهْوَ وَإِلاَّ فَضَمِيْرٌ اسْتَتَرْ :: وَجَرِّدِ الْفِعْلَ إِذَا مَا أُسْنِدَا * لاِثْنَيْنِ أَوْ جَمْعٍ كَفَازَ الْشُّهَدَا :: وَقَدْ يُقَالُ سَعِدَا وَسَعِدُوا * وَالْفِعْلُ لِلْظَّاهِرِ بَعْدُ مُسْنَدُ**))

أي: لابد للفعل الذي قصد به الإسناد من فاعل بعده، فإن ظهر وبرز فلا إضمار (وإلا) أي: وإن لا يظهر ضمير مستتر؛ لأن الفعل لا يستغني عن الفاعل.

وجرد الفعل الذي أسند إلى اسم ظاهر – مثنى أو جمع – من علامة التثنية أو الجمع، ثم مثل بقوله: فاز الشهداء – والأصل: الشهداء، لكنه قُصر للوزن.

ثم قال: إنه قد يصح في بعض اللغات زيادة علامة التثنية أو الجمع، على أن يكون الفعل مسنداً إلى الاسم الظاهر بعده أي: هو الفاعل، وتكون هذه العلامات أحرفاً، وليست ضميراً فاعلاً.

((**وَيَرْفَعُ الْفَاعِلَ فِعْلٌ أضْمِرَا * كَمِثْلِ زَيْدٌ فِي جَوَابِ مَنْ قَرَا**)) أي: إن الفاعل قد يكون مرفوعاً بفعل (مضمر) أي: غير مذكور مع فاعله، ثم ذكر المثال. ويتعين في قوله: (زيد) أن يكون فاعلاً؛ لأنه أتى به مثالاً لحذف فعل الفاعل، وإلا فإنه يترجح كونه مبتدأ حذف خبره؛ لأن السؤال جملة اسمية، ومطابقة الجواب للسؤال مطلوبة، ويكون التقدير: زيد قرأ.

((**وَتَاءُ تَأْنِيْثٍ تَلِي الْمَاضِي إِذَا * كَانَ لأنْثَى كَأَبَتْ هِنْدُ الأَذَى**)) أي: إذا كان الفعل الماضي (لأنثى) أي: أسند إلى فاعل مؤنث لحقته تاء تأنيث ساكنة تدل على أن الفاعل مؤنث[1]، ثم

---

(١) إذا كان العامل في الفاعل وصفاً كاسم الفاعل فإنه يؤنث بتاء التأنيث المربوطة نحو: أساهرة والدة الطفل؟ ومنه قوله تعالى: (لاهية قلوبهم) فـ(لاهية) حال من فاعل (يلعبون) في الآية قبلها، و(قلوبهم) فاعل اسم الفاعل.

ذكر المثال، وقوله: (الماضي) هو مفعول (تلي) وحقه فتح الياء؛ لأنه منقوص. لكنه يقرأ بالتسكين للوزن.

((**وَإِنَّمَا تَلْزَمُ فِعْلَ مُضْمَرِ * مُتَّصِلٍ أَوْ مُفْهِمٍ ذَاتَ حِرِ**)) أي: تلزم تاء التأنيث فعل فاعل مضمر متصل – أي: مستتر – كما تلزم فعل فاعل يُفْهِمُ ويدل على مؤنث حقيقي، وقوله: (ذات حِرِ): الحِرِ: في الأصل فرج المرأة. والمراد هنا مطلق فرج، وأصله: حِرِحٌ بكسر الحاء فحذفت لام الكلمة، وهي الحاء اعتباطاً(١)، فبقي كيدٍ ودمٍ، وأصلهما: يَديٌ ودمَيٌ.

((**وَقَدْح يُبِيْحُ الْفَصْلُ تَرْكَ الْتَّاءِ فِي * نَحْوِ أَتَى الْقَاضِيَ بِنْتُ الْوَاقِفِ** ::

وَالْحَذْفُ مَعْ فَصْلٍ بِإِلاَّ فُضِّلاَ * كَمَا زَكَا إِلاَّ فَتَاةُ ابْنِ الْعَلاَ)) أي: إن الفصل بين الفعل وفاعله المؤنث الحقيقي يبيح ترك تاء التأنيث، ثم ذكر المثال، والتعبير بـ(قد) والإباحة يفيد أن الأحسن الإثبات.

وأن ترك التاء مع الفصل بـ(إلا) مفضل على الإثبات، نحو: مازكا – ما صلح – إلا فتاة الرجل المعروف بابن العلا، ويفهم من ذلك أن الإثبات مرجوح.

((**وَالْحَذْفُ قَدْ يَأْتِي بِلاَ فَصْلٍ وَمَعْ * ضَمِيْرِ ذِي الْمَجَازِ فِي شِعْرٍ وَقَعْ**)) قد تحذف تاء التأنيث من الفعل المسند إلى مؤنث حقيقي من غير فصل، فقد حكى سيبويه عن بعضهم: قال فلانة(٢) بحذف التاء من (قال)، وهذا شاذ لا يقاس عليه.

وقد تحذف التاء من الفعل المسند إلى ضمير المؤنث المجازي. وهو خاص بالشعر، وتقدم ذكر ذلك.

وهذا معنى قوله: (ومع ضمير ذي المجاز . . . إلخ) أي وقع الحذف في الشعر مع الفاعل إذا كان ضميراً يعود على مؤنث مجازي.

---

(١) الحذف الاعتباطي هو الذي يقع دون علة تصريفية، سمي بذلك تشبيهاً له بالإنسان الذي يعتبط أي: يموت بدون علة، كما ورد ذلك في "لسان العرب" وغيره. وهو يقابل الحذف القياسي.

(٢) فلان وفلانة: كناية عن أسماء الآدميين. والفلان والفلانة كناية عن غير الآدميين، تقول العرب: ركبت الفلان وحلبت الفلانة . . . عن "لسان العرب".

((**وَالتَّاءُ مَعْ جَمْعٍ سِوَى الْسَّالِمِ مِنْ * مُذَكَّرٍ كَالْتَّاءِ مَعْ إِحْدَى اللَّبِنْ**)) أي: وتاء التأنيث مع الفعل إذا كان فاعله جمعاً سوى جمع المذكر السالم كحكم التاء مع الفعل إذا كان فاعله مجازي التأنيث، مثل كلمة (اللبنة) التي هي مفرد (اللبن) وهو (الطوب الذي لم يطبخ بالنار)، فتقول: سقطت اللبنة وسقط اللبنة، وجواز الوجهين مع جمع التكسير بنوعيه واسم الجمع لا خلاف فيه، وإنما خالف البصريون في جمع المؤنث السالم فأوجبوا التأنيث في فعله[1]، ورأيهم حسن، لأن حكمه حكم مفرده.

أما ابن مالك فيرى جواز الوجهين في كل جمع، لأنه لم يستثن إلا السالم من جمع المذكر، فبقي ما عداه جائز الوجهين، كالمؤنث المجازي.

((**وَالْحَذْفَ فِي نِعْمَ الْفَتَاةُ اسْتَحْسَنُوا * لأَنَّ قَصْدَ الْجِنْسِ فِيْهِ بَيِّنُ**)) أي: استحسن النحاة حذف التاء من الفعل (نعم) في قولك: (نعم الفتاة) وذلك لأن فاعلها مقصود به استغراق الجنس.

((**وَالأَصْلُ فِي الْفَاعِلِ أَنْ يَتَّصِلاَ * وَالأَصْلُ فِي الْمَفْعُولِ أَنْ يَنْفصِلَا :: وَقَدْ يُجَاءُ بِخِلافِ الأَصْلِ * وَقَدْ يَجِي الْمَفْعُوْلُ قَبْلَ الْفِعْلِ**)) أي: أن الأصل في تكوين الجملة وترتيبها يقتضي أن يتصل الفاعل بعامله، وأن ينفصل المفعول به عن ذلك العامل، بسبب وقوع الفاعل فاصلاً بينهما، ولكن هذا الأصل يراعى أحياناً، فقد يتقدم المفعول به على الفاعل، وقد يتقدم المفعول به على الفعل أيضاً.

---

(١) المراد بجمع المؤنث إذا كان مفرده حقيقي التأنيث كمسلمات، فخرج نحو: طلحات وتمرات فيجوز الوجهان. قال تعالى: ﴿فإن زللتم من بعد ما جآءتكم البينات فاعلموا﴾ وقال تعالى: ﴿وجآءهم البينات﴾ ومثل هذا لفظ الآيات والسيئات وغيرهما، وقد جاء جمع المؤنث السالم في القرآن ومفرده مؤنث غير حقيقي التأنيث في آيات كثيرة بتذكير الفعل وتأنيثه. وفي أكثرها وجد فاصل بين الفعل وفاعله إما بالمفعول أو بغيره.

وجاء الفاعل جمع مؤنث سالم ومفرده حقيقي التأنيث وذُكِّر الفعل، وذلك في قوله تعالى: ﴿إذا جاءكم المؤمنات مهاجرات﴾ وقوله تعالى: ﴿إذا جآءك المؤمنات يبايعنك﴾ ومن يوجب التأنيث وهم البصريون يجيبون بأن التذكير لوجود الفصل.

ولم يؤنث الفعل مع جمع المؤنث السالم الذي مفرده حقيقي إلا في آية واحدة، وهي قوله تعالى: ﴿حرمت عليكم أمهاتكم﴾ انظر: "دراسات لأسلوب القرآن" القسم الثالث ج١ص٥٢٩.

((**وَأَخِّر الْمَفْعُولَ إِنْ لَبْسٌ حُذِرْ * أَوْ أُضْمِرَ الْفَاعِلُ غَيْرَ مُنْحَصِرْ :: وَمَا بِإِلاَّ أَوْ بِإِنَّمَا انْحَصَرْ أَخِّرْ * وَقَدْ يَسْبِقُ إِنْ قَصْدٌ ظَهَرْ :: وَشَاعَ نَحْوُ خَافَ رَبَّهُ عُمَرْ * وَشَذَّ نَحْوَ زَانَ نَوْرُهُ الْشَّجَرْ**)) أي: قدم الفاعل وأخِّر المفعول وجوباً إذا خيف اللبس، أو كان الفاعل ضميراً غير محصور يجب اتصاله بعامله.

وما انحصر بـ(إلا) أو بـ(إنما) من فاعل أو مفعول فإنه يجب تأخيره، وقد يتقدم المحصور إذا ظهر المقصود، وذلك إذا كان الحصر بـ(إلا).

وكثر في لسان العرب تقديم المفعول المشتمل على ضمير يعود إلى الفاعل المتأخر فـ(ربّه) منصوب على التعظيم[1]، و(عمر) فاعل.

وشذ في كلامهم تقديم الفاعل المتصل بضمير المفعول المتأخر، والمراد بنحو (زانَ نورُه الشجر) كل كلام فيه ضمير اتصل بالفاعل المتقدم وهو عائد على المفعول المتأخر، وقوله: (نَوره) بفتح النون، هو الزهر أو الأبيض منه.

النَائِبُ عَنِ الفَاعِلِ

((**يَنُوْبُ مَفْعُوْلٌ بِهِ عَنْ فَاعِلِ * فِيْمَا لَهُ كَنِيْلَ خَيْرُ نائِلِ**)) أي: ينوب المفعول به عن الفاعل فيما استقر له من الأحكام، مثل: نيل خير نائل والأصل: نال المستحقُ خيرَ نائل، والنائل والنوال هو العطاء، والمراد هنا: الشيء المعطى؛ لأنه تمثيل لإنابة المفعول به، لا لإنابة المصدر.

((**فَأَوَّلَ الْفِعْلِ اضْمُمَنْ وَالْمُتَّصِلْ * بِالآخِرِ اكْسِرْ فِي مُضِيَ كَوُصِلْ :: وَاجْعَلْهُ مِنْ مُضَارِعٍ مُنْفَتِحَا * كَيَنْتَحِي الْمَقُول فِيْهِ يُنْتَحَى :: وَالْثَّانِيَ الْتَّالِي تَا الْمَطَاوعَهْ * كَالأَوَّلِ اجْعَلْهُ بِلاَ مُنَازَعَهْ :: وَثَالِثَ الَّذِي بِهَمْزِ الْوَصْلِ * كَالأَوَّلِ اجْعَلَنَّهُ كَاسْتُحْلِي**)) أي: أن أول الفعل المبني للمجهول يضم في الماضي والمضارع، وأن الحرف المتصل بالآخر يكسر في الماضي، مثل: وُصِل، أصله: وَصَلَ خالد رحمه، فتقول: وُصلت الرحمُ، ويفتح في المضارع مثل: ينتحي فيقال فيه: يُنتحَى. ومعناه: يميل. مثل: ينتحي الرجل إلى الشجرة، أي: يميل إليها ويتجه نحوها. واجعل الحرف الثاني مضموماً كالأول

---

(١) هو في الاصطلاح النحوي مفعول به منصوب. ولكن يقال ذلك من باب الأدب.

إن كان الأول تاء المطاوعة، إذ لا نزاع في ذلك،أي: لا خلاف فيه، وقيد تاليها بكونه ثانياً – مع أنه هو الثاني – لينبه على أن هذا الحكم خاص بالماضي، لأن تاليها في المضارع ثالث. فيبقى على الأصل من ضم الأول وفتح ما قبل الآخر، نحو: يتعلم جابر النحو، فيقال: يُتعلم النحو، وإن الحرف الثالث من الفعل المبدوء بهمزة الوصل يضم كالأول، ومثل له بالفعل (اسْتُحْلِي) المبني للمجهول، وأصله: اسْتَحْلَى صالح الشراب.

((**وَاكْسِرْ أَوَ اشْمِمْ فَاثُلاَثِيَ أُعِلّ * عَيْناً وَضَمٌّ جَا كَبُوعَ فَاحْتُمِلْ**)) أي: اكسر أو أشمم فاء الماضي الثلاثي المُعَلّ العين، وقد جاء الضم عن العرب، فيجوز القياس عليه، واحتمل قبوله لمجيئه عنهم، ويقرأ (أَوَ اشمم) بفتح الواو بدل السكون، والأصل: (أَوْ أَشمم) وهو أمر من الرباعي (أَشَمَّ) فانتقلت حركة الهمزة وهي الفتحة إلى الواو الساكنة بعد حذف الهمزة، للوزن وقوله: (جا) بالقصر. وهو خبر المبتدأ (وَضَمٌّ) وسَوَّغ الابتداء به وقوعه في معرض التفصيل.

((**وَإِنْ بِشَكْلٍ خِيْفَ لَبْسٌ يُجْتَنَبْ * وَمَا لِبَاعَ قَدْ يُرَى لِنَحْو حَبّ**)) أي: وإن وقع لبس في وجه من الأوجه السابقة، بحيث لا يمكن تمييز الفعل المبني للمعلوم من المبني للمجهول فإنه يجب اجتناب ذلك الوجه إلى آخر لا لبس فيه.

قوله: (وما لباع . . . إلخ)، أي: أن ما ثبت لفاء (باع) من الأوجه الثلاثة قد يثبت لنحو: (حبَّ) من كل ماضٍ ثلاثي مضاعف والمراد بقوله: (باع) كل ماضٍ ثلاثي مُعَلَّ العَين، كما تقدم.

((**وَمَا لِفَا بَاعَ لِمَا الْعَيْنُ تَلِي * فِي اخْتَارَ وَانْقَادَ وَشِبْهٍ يَنْجَلِي**)) أي: ما ثبت لفاء (باع) من الأوجه الثلاثة يثبت للحرف الذي تليه عين الفعل، من نحو: (اختار) و(انقاد) وما أشبهها، فإن حكمه (ينجلي) أي: يتضح. وجملة (ينجلي) صفة لقوله: (وَشِبْهٍ).

((**وقابِلٌ مِن ظَرفٍ أو مِن مَصدَرِ * أو حَرفِ جَرٍّ بِنِيابَةٍ حَرِي**)) أي: إن القابل للنيابة عن الفاعل من الظرف والمصدر، ومثله اسم المصدر، وحرف الجر مع مجروره حقيق وجدير بها، وأشعر قوله: (وقابل) بأن نيابة ما ذكر لابد لها من شروط.

((**ولا ينوبُ بعضُ هَذِي إن وُجِدْ * في اللفظِ مَفعولٌ بِهِ وقَد يَرِدْ**)) أي: لا يصح إنابة شيء مما ذكر في البيت السابق مع وجود المفعول به، وقد يرد في الكلام الفصيح إنابة غير المفعول به مع وجوده، يشير بذلك إلى ما ورد من كلام العرب، كما تقدم.

((**وباتّفاقٍ قَد ينوبُ الثَّانِ مِن * بابِ كَسا فيما التِباسُهُ أُمِن**)) أي: اتفق النحاة بناءً على ما استنبطوه من كلام العرب على جواز إنابة المفعول الثاني الذي فعله (كسا) وشبهه، إذا أُمن الالتباس، وقوله: (الثان) بحذف الياء للوزن.

((**في بابِ ظَنَّ وأَرَى المَنعُ اشتَهَر * ولا أرى مَنعَاً إذا القَصدُ ظَهَر**)) أي: اشتهر منع إنابة الثاني في باب (ظن) و(أرى) وهو لا يوافق على المنع إذا كان القصد يظهر ويتضح بالثاني، فتكون (إذا) شرطية لا تعليلية، وثالث مفاعيل (أعلم) هو ثاني مفعول (علم) —كما تقدم في باب أعلم — فيجري فيه الخلاف، وقوله: (المنعُ) مبتدأ (اشتهر) الجملة خبر المبتدأ.

والخلاصة: أن نيابة المفعول الأول جائزة في كل باب بلا خلاف وكذا نيابة الثاني من باب (كسا)(١) إذا أمن اللبس، وفي نيابة الثاني من باب (ظن) خلاف، فالأكثرون قالوا: بالمنع، والصحيح جواز ذلك إذا أمن اللبس.

((**وَمَا سِوَى النَّائِبِ مِمَّا عُلِّقَا * بِالْرَّافِعِ النَّصْبُ لَهُ مُحَقَّقاً**)) أي: أن ما سوى نائب الفاعل الذي صار مرفوعاً لتعلق معناه بالفعل الرافع له، ما سواه فـ(النصب له) أي: حكمه النصب، وقوله: (محققاً): حال من الهاء في (له).

اشْتِغَالُ الْعَامِلِ عَنِ الْمَعْمُوْلِ

((**إِنْ مَضْمَرُ اسْمٍ سَابِقٍ فِعْلاً شَغَلْ * عَنْهُ بِنَصْبِ لَفْظِهِ أَوِ الْمَحَلّ :: فَالسَّابِقَ انْصِبْهُ بِفِعْلٍ أُضْمِرَا * حَتْمَاً مُوَافِقٍ لِمَا قَدْ أُظْهِرَا**)) أي: إنْ شَغَل ضميرُ اسمٍ سابقٍ فعلاً عن نصب ذلك الاسم السابق

(١) اعترض بعض الشراح على ابن مالك في نقل الاتفاق على جواز إنابة الثاني من باب (كسا) إذا أمن اللبس. لأن الكوفيين يوجبون إنابة الأول إذا كان معرفة نحو: أُعطي خالد كتاباً. ويجاب عنه بأنه قد لا يكون اطلع على هذا الخلاف، لأنه نقل الاتفاق في كتابه (التسهيل) وهو كتاب اعتنى فيه بالخلاف. والله أعلم.

لفظاً أو محلاً[1]. فانصب الاسم السابق بفعل مضمر، أي: غير ظاهر (حتماً) أي: إضماراً حتماً. ويكون ذلك موافقاً للفعل المذكور .

((**وَالنَّصْبُ حَتْمٌ إِنْ تَلاَ الْسَّابِقُ مَا * يَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ كَإِنْ وَحَيْثُمَا**)) أي: أن نصب الاسم السابق واجب إذا وقع بعدما يختص بالفعل، كأدوات الشرط. مثل: إنْ وحيثما. وتسوية الناظم بينهما إنما هي في وجوب النصب ومطلق الاختصاص بالفعل، كما يدل على ذلك سياق النظم، فلا يرد عليه أن الاشتغال بعد (حيثما) لا يقع إلا في الشعر.

((**وَإِنْ تَلاَ الْسَّابِقُ مَا بِالابْتِدَا * يَخْتَصُّ فَالرَّفْعَ الْتَزِمْهُ أَبَدَا ::كَذَا إِذَا الْفِعْلُ تَلاَ مَا لَمْ يَرِدْ * مَا قَبْلُ مَعْمُولاً لِمَا بَعْدُ وُجِدْ**)) أي: وإن وقع الاسم السابق، وهو المشغول عنه بعد ما يختص بالابتداء، فإنك تلتزم رفعه دائماً، وكذلك التزم الرفع إذا كان الفعل المشتغل بالضمير قد وقع بعد لفظ لا يرد ما قبله معمولاً لعامل بعده، يريد: إذا وقع بعد لفظ لا يعمل ما بعده فيما قبله، لأن ما لا يعمل لا يفسر عاملاً.

((**وَاخْتِيرَ نَصْبٌ قَبْلَ فِعْلٍ ذِي طَلَبْ * وَبَعْدَ مَا إِيلاؤهُ الْفِعْلَ غَلَبْ :: وَبَعْدَ عَاطِفٍ بِلاَ فَصْلٍ عَلَى * مَعْمُوْلِ فِعْلٍ مُسْتَقِرَ أَوَّلاَ**)) أي: يختار نصب المشغول عنه إذا وقع قبل فعل دال على طلب. أو وقع بعد أداة . . . إلخ، أو وقع بعد أداة يغلب أن يليها الفعل، وكذا يترجح النصب إذا وقع المشغول عنه بعد عاطف يعطف الاسم السابق على معمول فعل (مستقرٍ أَوَّلاً) أي: مذكور في أول جملته، يريد أنها جملة فعلية بغير فاصل بين العاطف والمشغول عنه.

((**وَإِنْ تَلاَ الْمَعْطُوْفُ فِعْلاً مُخْبَرَا * بِهِ عَنِ اسْمٍ فَاعْطِفَنْ مُخَيَّراً**)) أي: وإن وقع الاسم المشغول عنه بعد حرف عطف قبله فعل، وهذا الفعل مع فاعله خبر عن مبتدأ قبلهما، فلك الخيار في

---

(١) اختلف شراح الألفية في مرجع الضمير في قوله: (بنصب لفظه أو المحل) فمنهم من قال: إنه يعود على الاسم السابق – المشغول عنه – فنصب لفظه نحو: الخير فعلته. ومحله نحو: هذا العالم أكرمته. وتكون الباء في قوله: (بنصب لفظه) بمعنى: عن. وهذا قول ابن مالك نفسه في شرح كتابه (الكافية ٢/٦١٤) ومنهم من قال: إن الضمير يعود على الضمير الذي اشتغل به الفعل، فالنصب لفظاً كالهاء في المثال الأول، ومحلاً كالهاء، في نحو: خالداً مررت به.

أن تعطف ما بعد حرف العطف على ما قبله مباشرة، عطف جملة فعلية على جملة فعلية، وأن تعطف ما بعد حرف العطف على كل ما قبله، عطف جملة اسمية على جملة اسمية.

((**وَالْرَّفْعُ فِي غَيْرِ الَّذِي مَرَّ رَجَحْ * فَمَا أُبِيْحَ افْعَلْ وَدَعْ مَا لَمْ يُبَحْ**)) أي: يترجح الرفع على النصب في غير المسائل التي مرت، فما جاز في كلام العرب افعله. واترك ما لم يبح. والفاء في قوله: (فما أبيح افعل) للتفريع[1].

((**وَفَصْلُ مَشْغُوْلٍ بِحَرْفِ جَرِّ * أَوْ بِإِضَافَةٍ كَوَصْلٍ يَجْرِي**)) أي: إن فصل الفعل المشغول بحرف الجر أو بالإضافة يجري مجرى اتصال الفعل بالضمير في الأحكام السابقة.

((**وَسَوِّ في ذَا الْبَابِ وَصْفَاً ذَا عَمَلْ * بِالْفِعل إِنْ لَمْ يَكُ مَانِعٌ حَصَلْ**)) أي: سَوِّ في باب الاشتغال الوصف العامل، بالفعل في العمل. إن لم يحصل مانع يمنع من عمل الوصف فيما قبله.

((**وَعُلْقَةٌ حَاصِلَةٌ بِتَابِعِ * كَعُلْقَةٍ بِنَفْسِ الاسْم الْوَاقِعِ**)) أي: أن العلاقة والرابطة الحاصلة بالتابع كالعلاقة الحاصلة بالسبي. ومعناه: أن الأجنبي منزل منزلة السبي إذا أتبع بتابعٍ مشتمل على ضمير الاسم السابق.

تَعَدِّي الفِعْلِ ولُزُومُهُ

((**عَلاَمَةُ الْفِعْلِ الْمُعَدَّى أَنْ تَصِلْ *ى هَا غَيْرِ مَصْدَر بِهِ نَحْوُ عَمِلْ :: فَانْصِبْ بِهِ مَفْعُولَهُ إِنْ لَمْ يَنُبْ * عَنْ فَاعِلٍ نَحْوُ تَدَبَّرْتُ الْكُتُبْ**)) أي: علامة الفعل المعدَّى إلى مفعول أن تَصلَ به (هاءً) تعود على غير المصدر، وهي (هاءُ) المفعول به نحو: عمل، فتقول: الخير عملته، وانصب بهذا الفعل المتعدي مفعوله إن لم ينب عن الفاعل، نحو: تدبرت الكتب، فإن ناب عن الفاعل رفع، فتقول: تُدبرت الكتُبُ.

((**وَلاَزِمٌ غَيْرُ الْمُعَدَّى وَحُتِمْ * لُزُومُ أَفْعَالِ الْسَّجَايَا كَنَهِمْ :: كَذَا افْعَلَلَّ والْمُضَاهِي اقْعَنْسَسَا * وَمَا اقْتَضَى نَظَافَةً أَوْ دَنَسَا :: أَوْ عَرَضَاً أَوْ طَاوَعَ الْمُعَدَّى * لِوَاحِدٍ كَمَدَّهُ فَامْتَدَّا**))

---

(١) أي تفريع أحكام الشيء وتفصيلها، كقوله تعالى: ﴿فمنها ركوبهم ومنها يأكلون﴾ انظر: "دراسات لأسلوب القرآن الكريم" (القسم الأول ج٢ص٢٤٩) .

أي: أن اللازم غير المتعدي. واللازم محتوم في أفعال السجايا، وما كان على وزن افعلل . . . إلخ وقوله: (اقعنسسا) يقال: اقعنسس الجمل: إذا أبى أن ينقاد، وقوله: (والمضاهي)، أي: المشابه، واصطلاح ابن مالك في الألفية أنه إذا علق الحكم على شبه شيء فالمراد به ذلك اللفظ وشبهه. فكأنه قال: واقعنسس ومضاهيه، والمراد به كل لفظ بعد نونه حرفان، مثل: احرنجم.

((**وَعَدَّ لاَزِمَاً بِحَرْفِ جَرِّ * وَإِنْ حُذِفْ فَالنَّصْبُ لِلْمُنْجَرِّ :: نَقْلاً وَفِي أَنَّ وَأَنْ يَطَّرِدُ * مَعْ أَمْنِ لَبْسٍ كَعَجِبْتُ أَنْ يَدُوا**)) أي: عدّ اللازم إلى المفعول بحرف الجر، فإن حذف الحرف فالنصب ثابت للمجرور سماعاً، فلا يقاس عليه، وفي (أنَّ وأَنْ) يطرد الحذف مع أمن اللبس نحو: عجبت أن يدوا، فـ(أنْ) وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بمن المحذوفة، والتقدير: عجبت من وَدْيِهِمْ أي: إعطائهم الدية، والجار والمجرور متعلق بعجبت.

((**وَالأَصْلُ سَبْقُ فَاعِلٍ مَعْنًى كَمَنْ * مِنْ أَلْبِسُنْ مَنْ زَارَكُمْ نَسْجَ الْيَمَنْ :: وَيَلْزَمُ الأَصْلُ لِمُوجِبٍ عَرَا * وَتَرْكُ ذَاكَ الأَصْلِ حَتْمَاً قَدْ يُرَى**)) أي: إذا تعدى الفعل لمفعولين أحدهما فاعل في المعنى –كما في باب أعطى – فالأصل المستحسن أن يتقدم هذا الفاعل في المعنى على غيره، ثم ساق المثال: (ألبِسَنْ من زاركم نسج اليمن) فمن: مفعول أول، ونسج: مفعول ثان، والأصل تقديم (من) على (نسج اليمن) لأن مدلول (من) هو اللابس، فهو فاعل في المعنى، ونسج اليمن: هو الملبوس، ويجوز تقديمه، لكنه خلاف الأصل.

ثم صرح بعد ذلك بأن مراعاة هذا الأصل – وهو تقديم الفاعل في المعنى – قد تلزم بسبب موجبٍ لمراعاتها قد (عرا) أي: وجد، وذلك كخوف اللبس مثلاً، كما صرح بأن ترك هذا الأصل لوجود مانع يقتضي تأخر ما هو فاعل في المعنى، (حتماً قد يُرى) أي: قد يرى أمراً محتوماً وواجباً.

((**وَحَذْفَ فَضْلَةٍ أَجِزْ إِنْ لَمْ يَضِرّ * كَحَذْفِ مَا سِيْقَ جَوَابَاً أَوْ حُصِرْ**)) أي: أجز حذف الفضلة – والمراد هنا المفعول به – بشرط ألا يضر حذفها فإن ضرَّ حذفها امتنع، كما لو وقعت جواباً لسؤال، أو كانت محصورة. وقوله: (إن لم يضر) بكسر الضاد، مضارع مجزوم ماضيه (ضارَ) بمعنى (ضرَّ).

((**وَيُحْذَفُ الْنَّاصِبُهَا إِنْ عُلِمَا * وَقَدْ يَكُوْنُ حَذْفُهُ مُلْتَزَمَا**)) أي: يحذف ناصب الفضلة – أي: المفعول به – إن علم الناصب بقرينة، وقد يكون حذف الناصب أحياناً لازماً لابد منه.

التنازع في العمل

((**إِنْ عَامِلاَنِ اقْتَضَيَا فِي اسْمٍ عَمَلْ * قَبْلُ فَلِلْوَاحِدِ مِنْهُمَا الْعَمَلْ :: وَالْثَّانِ أَوْلَى عِنْدَ أَهْلِ الْبَصْرَهْ * وَاخْتَار عَكْسَاً غَيْرُهُمْ ذَا أسْرَهْ**)) أي: إن وجد عاملان يتطلبان عملاً في اسم ظاهر وكانا قبله. فلواحدٍ منهما العمل دون الآخر. وإعمال الثاني أولى عند البصريين. واختار غيرهم العكس أي: إعمال الأول. وقوله (ذا أُسْرة) بضم الهمزة، وأسرة الرجل: رهطه وعشيرته، وضبطه بعضهم بالفتح، وفسّره بالجماعة القوية[١].

((**وَأَعْمِلِ الْمُهْمَلَ فِي ضَمِيْرِ مَا * تَنَازَعَاهُ وَالْتَزِمْ مَا الْتُزِمَا :: كَيُحْسِنَانِ وَيُسِيء ابْنَاكَا * وَقَدْ بَغَى وَاعْتَدَيَا عَبْدَاكَا**)) ي: إذا أُعمل واحد وأُهمل الآخر. فإن المهمل يعمل في ضمير الاسم المتنازع فيه. والتزم ما التزمه النحويون من عدم جواز حذف هذا الضمير إذا كان مما يلزم ذكره كالفاعل. أو التزم ما التزمته العرب في مثل هذه الأساليب ثم مثل بمثالين، فالأول جرى على رأي البصريين بإعمال الثاني وإهمال الأول، والثاني عكسه.

((**وَلاَ تَجِيء مَعْ أَوَّل قَدْ أُهْمِلاَ * بِمُضْمَرٍ لِغَيْرِ رَفْع أوْهِلاَ :: بَلْ حَذْفَهُ الْزَمْ إِنْ يَكُنْ غَيْرَ خَبَرْ * وَأَخِّرَنْهُ إِنْ يَكُنْ هُوَ الْخَبَرْ**)) أي: لا تأتِ مع العامل الأول المهمل بضمير (لغير رفع) كضمير النصب والجر، بل الزم حذفه إذا كان ليس عمدة في الأصل، ويؤتى به مؤخراً إن يكن أصله عمدة، وقوله: (أوهلا) أي: أُهّل أي: صار أهلاً بمعنى: أُعِدَّ واستعمل في غير الرفع.

ولما خصّ الأول المهمل بأنه لا يؤتى معه إلا بضمير الرفع، ولا يؤتى معه بضمير نصب ولا جر إلا إن كان عمدة. فهم منه أن الثاني المهمل يؤتى معه بالضمير مطلقاً مرفوعاً كان أو منصوباً أومجروراً.

والخلاصة: أنك إن أهملت الأول أتيت معه بضمير الرفع، وحذفت ضمير النصب والجر، وإن أهملت الثاني أتيت معه بكل ضمير للرفع والنصب والجر.

---

(١) ضبط الشيخ خالد الأزهري (أسرة) بفتح الهمزة، كما جاء في كتابه: (إعراب الألفية) ص٥٠. وقال: أسرة الرجل: رهطه وعشيرته. لكن في القاموس: الأسرة بالضم. الدرع الحصينة، ومن الرجل: رهطه الأدنون، وانظر حاشية الخضري (١٨٢/١).

((**وَأَظْهِرِ انْ يَكُنْ ضَمِيْرٌ خَبَرَا * لِغَيْرِ مَا يُطَابِقُ الْمُفَسِّرَا :: نَحْوُ أَظُنُّ وَيَظُنَّانِي أَخَا زَيْدَاً وَعَمْرَاً أَخَوَيْنِ فِي الرَّخَا**)) أي: إن يكن مطلوب الفعل الثاني المهمل ضميراً خبراً (أي: خبراً في الأصل، وهو المفعول الثاني لظن، كما في المثال) وكان هذا الضمير لا يطابق المفسِّر (وهو مرجع الضمير) فأظهره أي: جيء به اسماً ظاهراً، ثم ذكر المثال ، وقد تقدم شرحه.

الْمَفْعُوْلُ الْمُطْلَقُ

((**الْمَصْدَرُ اسْمُ مَا سِوَى الْزَّمَانِ مِنْ * مَدْلُوْلَي الفِعْلِ كَأَمْنٍ مِنْ أَمِنْ :: بِمِثْلِهِ أَوْ فِعْلٍ أَوْ وَصْفٍ نُصِبْ * وَكَوْنُهُ أَصْلاً لِهَذَيْنِ انتُخِبْ**)) أي: إن المصدر اسم يطلق على مدلول واحد من مدلولي الفعل غير الزمان، ولما كان الفعل يدل على الحدث وعلى الزمان، فكأنه قال: المصدر هو اسم الحدث، ثم مثل للمصدر بكلمة (أمْن) فهو يدل على المعنى المجرد، وهو الحدث، وهو أحد مدلولي الفعل (أمِنَ).

ثم بين أن المصدر يُنصب بمصدر مثله، أو بفعله، أو بوصف، وقد (انتخب) أي: اختير كون المصدر (أصلاً لهذين) أي: الفعل والوصف لأن المصدر يدل على شيء واحد، هو الحدث المجرد، فهو بسيط والفعل يدل على شيئين: الحدث والزمان، فهو مركب، والوصف يدل على الحدث والفاعل، فهو مركب أيضاً، والبسيط أصل المركب.

((**تَوْكِيداً أَوْ نَوْعاً يُبِينُ أَوْ عَدَدْ * كَسِرْتُ سَيْرَتَيْنِ سَيْرَ ذِي رَشَدْ**)) أي: أن المصدر يأتي للتوكيد أو لبيان النوع أو العدد، ثم مثل بقوله: (سرت سيرتين) وهذا لبيان العدد مع التوكيد و(سير ذي رشد) لبيان النوع مع التوكيد – أيضاً .

((**وَقَدْ يَنُوْبُ عَنْهُ مَا عَلَيْهِ دَلّ * كَجِدَّ كُلَّ الْجِدِّ وَافْرَحِ الْجَذَلْ**)) أي: ينوب عن المصدر بعد حذفه كل شيء يدل عليه. ثم مثل لنوعين الأول: لفظ (كل) وقد أضافها للمصدر حيث قال: (جِدَّ كلَّ الجد). والثاني: المرادف. وهو (افرح الجذل) والجذل هو: الفرح، جاء في القاموس: جَذِلَ: كفرِح وزناً ومعنى، فهو جَذِلٌ.

((**وَمَا لِتَوْكِيْدٍ فَوَحِّدْ أَبَدَا * وَثَنِّ وَاجْمَعْ غَيْرَهُ وَأَفْرِدَا**)) : أن المصدر المؤكد لعامله يجب توحيده أي: إفراده. أما غيره: من المبين للعدد والنوع، فَثَنِّهِ – إن شئت – أو اجمعه أو أفرده، وقوله : و(أفردا) الألف فيه منقلبة عن نون التوكيد الخفيفة للوقف.

((**وَحَذْفُ عَامِلِ الْمُؤَكِّدِ امْتَنَعْ * وَفِي سِوَاهُ لِدَلِيْلٍ مُتَّسَعْ**)) أي: لا يجوز حذف عامل المصدر المؤكد، أما سواه من المصدر المبين للنوع أو العدد، فهناك متسع للحذف إذا وجد دليل على المحذوف.

((**وَالْحَذْفُ حَتْمٌ مَعَ آتٍ بَدَلاَ * مِنْ فِعْلِهِ كَنَدْلاً اللَّذْ كَانْدُلاَ**)) أي: أن الحذف واجب في عامل المصدر الآتي بدلاً من فعله وعوضاً عنه. (كندلاً اللّذْ. كاندُلا) أي: كالمصدر (ندلاً) بمعنى: خطفاً، (اللّذ) أي: الذي (كاندلا) أي: في الدلالة على الطلب، هو يشير إلى البيت المذكور.

((**وَمَا لِتَفْصِيْلٍ كَإِمَّا مَنًّا * عَامِلُهُ يُحْذَفُ حَيْثُ عَنَّا**)) أي: يحذف عامل المصدر المسوق للتفصيل حيث (عنّا) وأصله: (عَنَّ) بمعنى: عرض، والألف للإطلاق، وقوله: (كإمّا منّا) إشارة إلى الآية الكريمة.

((**كَذَا مُكَرَّرٌ وَذُو حَصْرٍ وَرَدْ * نَائِبَ فِعْلٍ لاِسْمِ عَيْنٍ اسْتَنَدْ**)) كذلك يحذف عامل المصدر وجوباً إذا وقع المصدر نائباً عن فعل محذوف استند لاسم عين أي: أخبر عن اسم عين، أي: ذات. إذا كان المصدر مكرراً أو محصوراً.

((**وَمِنْهُ مَا يَدْعُوْنَهُ مُؤَكِّدَا * لِنَفْسِهِ أَوْ غَيْرِهِ فَالْمُبْتَدَا :: نحو لَهُ عَلَيَّ أَلْفٌ عُرْفَا * وَالثَّانِ كَابْنِي أَنْتَ حَقًّا صِرْفَا**)) أي: من المصدر الذي يحذف عامله حتماً، المصدر الذي يسميه النحاة: المؤكد لنفسه والمؤكد لغيره (فالمبتدا) أي: فالنوع الأول الذي بُديء به وهو المؤكد لنفسه نحو: (له علي ألف عرفا)، والتقدير أعترف اعترافاً، فحذف الفعل وناب عنه مصدره. و(الثان) أي: المؤكد لغيره، وقوله: (صرفاً) أي: خالصاً، أي: حقاً خالصاً لا شبهة فيه.

((**كَذَاكَ ذُو الْتَّشْبِيهِ بَعْدَ جُمْلَهْ * كَلِي بُكاً بُكَاءَ ذَاتِ عُضْلَهْ**)) أي: كذلك يحذف عامل المصدر وجوباً إذا كان مقصوداً به التشبيه بعد جملة، ولم يذكر بقية الشروط اكتفاء بالمثال: لي بكاءُ بكاءَ ذات عضلة. وشرحه كما تقدم، وقوله: (بكاً) مقصور، وأصله: (بكاء) والعُضلة: بالضم الداهية، أي: لي بكاء مثل بكاء من أصابتها داهية.

المفعول له

((**يُنْصَبُ مَفْعُولاً لَهُ الْمَصْدَرُ إِنْ * أَبَانَ تَعْلِيْلاً كَجُدْ شُكْراً وَدِنْ :: وَهْوَ بِمَا يَعْمَلُ فِيهِ مُتَّحِدْ * وَقْتَاً وَفَاعِلاً وَإِنْ شَرْطٌ فُقِدْ :: فَاجْرُرْهُ بِالْحَرْفِ وَلَيْسَ يَمْتَنِعْ * مَعَ الشُّرُوْطِ كَلِزُهْدٍ ذَا قَنِعْ**)) أي: ينصب المصدر على اعتباره مفعولاً له، إن أبان تعليل ما قبله، ثم مثل بقوله: (جُدْ شكراً ودِنْ) أي: جُد لأجل الشكر، وهو بضم الجيم، أمر من جاد يجود، ومعنى: (دن) أي: كن صاحب دين واستقامة[1]، وله مفعولاً لأجله محذوف دل عليه ما قبله أي: دن شكراً.

ثم ذكر بقية الشرط، وهو أنه يكون مفعولاً بشرط أن يكون متحداً مع عامله في الوقت والفاعل، فإن فقد شرط فاجرره بالحرف الدال على التعليل، ثم بين أن الجر بالحرف ليس ممتنعاً مع استيفاء الشرط، مثل: هذا قنع زهداً، فيجوز: هذا قنع لِزُهْدٍ.

((**وَقَلَّ أَنْ يَصْحَبَهَا الْمُجَرَّدُ * وَالْعَكْسُ فِي مَصْحُوْبِ أَلْ وَأَنْشَدُوا :: لاَ أَقْعُدُ الْجُبْنَ عَنِ الْهَيْجَاءِ * وَلَوْ تَوَالَتْ زُمَرُ الأَعَدَاءِ**)) أي: إن المجرد من (أل) والإضافة قل أن يصحب الحرف، فالضمير (ها) يعود الحرف، وأنثه باعتباره كلمة.

والمعنى: أن دخول حرف الجر على المجرد قليل، فيكون الكثير النصب، وأما المقترن بأل فهو بالعكس، فيكثر فيه الجر، وسكت عن المضاف، لأن الأمرين فيه على السواء، ولو كان أحدهما أكثر لذكره مع المجرد أو المحلى، ثم ساق الشاهد المتقدم[2] وقوله: (وأنشدوا) أي: النحاة، ولم يدخل ابن

---

(١) وعلى هذا المعنى فهو مثال آخر. ويحتمل أنه تكميل للمثال، والمعنى: اجعل ذلك عادة لك، فلا تزال تجود على الناس شكراً لما أعطيت، من دان يدين بالشيء إذا اتخذه ديناً وعادة، وقيل: من دنته إذا جازيته، أي: جازِ من أعطاك شكراً له. وعلى هذا المعنى الأخير فهو مثال ثان، كالمعنى الأول، ذكر ذلك الشيخ خالد الأزهري، في إعراب الألفية ص٥٣.

(٢) هناك نوع آخر من المفعول لأجله، وهو المصدر المؤول من (أن والفعل) على تقدير مضاف: (كراهة أن)، (مخافة أن) عند البصريين ، وعلى تقدير (لا) النافية عند الكوفيين كقوله تعالى: ﴿يبين الله لكم أن تضلوا﴾ ف(أن تضلوا) في تأويل مصدر منصوب أي: كراهة أن تضلوا. أو لئلا تضلوا، وقيل غير ذلك، وقوله تعالى: ﴿فتبينوا أن تصيبوا قوماً بجهالة﴾ أي: كراهة أن تصيبوا أو لئلا تصيبوا.

مالك في ألفيته من شواهد العرب إلا هذا البيت. ولم يُدرَ قائله. لكن الناظم حجة. وقد حفظه وسمعه. ومن حفظ حجةٌ على من لم يحفظ .. والله أعلم[(١)].

المَفْعُولُ فِيهِ وَهُوَ المُسَمَّى ظَرْفاً

((**الظَّرْفُ وَقْتٌ أَوْ مَكَان ضُمِّنَا * فِي بِاطِّرَادٍ كَهُنَا امْكُثْ أَزْمُنَا**)) أي: إن الظرف اسم وقت أو اسم مكان، و(أو) للتنويع، بمعنى الواو، (ضمنا) الألف للتثنية (في) أي: معناها دون لفظها (باطراد) تقدم معناه. ثم ذكر المثال للمكان (هنا) والزمان (أزمنا).

((**فَانْصِبْهُ بِالْوَاقِعِ فِيْهِ مُظْهَرَا * كَانَ وَإِلاَّ فَانْوِهِ مُقَدَّرَا**)) أي: انصب ما تضمن معنى (في) باطراد (بالواقع فيه) أي: اللفظ الدال على المعنى الواقع في الظرف، من فعل أو شبهه (مظهراً كان) الناصب (وإلا) يكن مظهراً. (فانوه مقدراً) حال مؤكدة، لأن قوله: (مقدراً) يفهم مما قبله، وقوله (فانوه) أي: جوازاً أو وجوباً.

((**وَكُلُّ وَقْتٍ قَابِلٌ ذَاكَ وَمَا * يَقْبَلُهُ الْمَكَانُ إِلاَّ مُبْهَمَا :: نَحْوُ الْجِهَاتِ وَالْمَقَادِير وَمَا * صِيْغَ مِنَ الْفِعْلِ كَمَرْمَى مِنْ رَمَى :: وَشَرْطُ كَوْنِ ذَا مقِيساً أَنْ يَقَعْ * ظَرْفاً لِمَا فِي أَصْلِهِ مَعَهْ اجْتَمَعْ**)) أي: كل اسم زمان يقبل النصب على الظرفية، مبهماً كان أم مختصاً. أما ظرف المكان فلا يقبله في حال من الأحوال إلا في حال كونه مبهماً، نحو أسماء الجهات: نحو فوق، تحت . . . إلخ. وكذا أسماء المقادير، وكذا ما صيغ من مصدر الفعل كمرمى، من مصدر الفعل (رمى)، ويشترط في القياس على هذا أن يقع هذا المشتق ظرفاً لما اجتمع معه في أصله، أي: يكون الظرف وعامله من أصل واحد. كمجامعة (وقف) لـ(موقف) في الاشتقاق من (الوقوف).

((**وَمَا يُرَى ظَرْفاً وَغَيْرَ ظَرْفِ * فَذَاكَ ذُو تَصَرُّفٍ فِي الْعُرْفِ :: وَغَيْرُ ذِي التَّصَرُّفِ الَّذِي لَزِمْ * ظَرْفِيَّةً أَوْ شِبْهَهَا مِنَ الْكَلِمِ**)) أي: ما يستعمل ظرفاً وغير ظرف، كأن يقع مبتدأ أو فاعلاً فهذا هو المتصرف في عرف النحاة واصطلاحهم، وغير المتصرف هو الذي لزم الظرفية أو لزم الظرفية وشبهها وهو الجر بـ(من).

---

(١) انظر حاشية ابن الحاج على شرح المكودي (١/١٥٨).

وقوله: (أو شبهها) معطوف على مفعول فعل محذوف، تقديره: (أو لزم ظرفية أو شبهها) إذ لو عطف على قوله (ظرفية) للزم منه أن من الظرف ما يلزم الظرفية وحدها، ومنه ما يلزم شبه الظرفية وحدها، وهذا غير صحيح و(أو) للتقسيم.

((**وَقَدْ يَنُوبُ عَنْ مَكَانٍ مَصْدَرُ * وَذَاكَ فِي ظَرْفِ الزَّمَانِ يَكْثُرُ**))

يكثر حذف ظرف الزمان المضاف إلى مصدر وإقامة المصدر مُقامه فيعرب بإعرابه، وهو النصب على الظرفية، نحو: أخرج من المنزل شروق الشمس. أي: وقت شروق الشمس، فحذف الظرف الزماني (وقت) وقام المصدر مقامه. وأعرب ظرفاً بالنيابة.

أما ظرف المكان فينوب عنه المصدر بقلة، نحو: جلست قرب زيد، أي: مكان قرب زيد، فحذف الظرف المكاني (مكان) وقام المصدر مقامه، وأعرب ظرفاً بالنيابة.

المَفْعُولُ مَعَهُ

((**يُنْصَبُ تَالِي الَوَاوِ مَفْعُولاً مَعَهْ * فِي نَحْوِ سِيْرِي وَالْطَّرِيْقَ مُسْرِعَهْ :: بِمَا مِنَ الْفِعْلِ وَشِبْهِهِ سَبَقْ * ذَا الْنَّصْبُ لاَ بِالْوَاوِ فِي الْقَوْلِ الأحقّ**)) أي: ينصب الاسم الذي يتلو الواو مفعولاً معه في كل مثال نحو: سيري والطريق مسرعة. واستغنى عن ذكر بقية القيود السابقة بالمثال، و(سيري) فعل أمر للمؤنثة، (والطريق) مفعول معه، و(مسرعة) حال، ثم ذكر أن هذا النصب للمفعول معه يكون بما سبقه من الفعل وشبهه، ولا يكون بالواو في القول الأحق بالاتباع، ويستفاد من قوله: (سبق) أن المفعول معه لا يجوز أن يتقدم على عامله.

((**وَبَعْدَ مَا اسْتِفْهَامٍ أوْ كَيْفَ نَصَبْ * بِفِعْلِ كَوْنٍ مُضْمَرٍ بَعْضُ الْعَرَبْ**)) أي: نصب بعض العرب المفعول معه بعد (ما) و(كيف) الاستفهاميتين، وجعل النحاة النصب بفعل مقدر من لفظ الكون، كما تقدم.

((**وَالْعَطْفُ إنْ يُمْكِنْ بِلاَ ضَعْفٍ أَحَق * وَالْنَّصْبُ مُخْتَارٌ لَدَى ضَعْفِ الْنَّسَق :: وَالْنَّصْبُ إنْ لَمْ يَجُزِ الْعَطْفُ يَجِبْ * أَوِ اعْتَقِدْ إضْمَارَ عَامِلٍ تُصِبْ**)) أي : إذا أمكن العطف على العطف على الاسم السابق بلا ضعف فهو أحق من النصب على المعية، ويختار النصب على المعية إذ ترتب

على النسق ضعف، والنسق هو العطف بالحرف كالواو أو الفاء، أما إذا لم يمكن العطف فإنه يجب النصب على المعية، أو على أنه مفعول محذوف، والله أعلم.

الاسْتِثْنَاءُ

((**مَا اسْتَثْنَتْ إلاَّ مَعْ تَمَامٍ يَنْتَصِبْ * وَبَعْدَ نَفْي أَوْ كَنَفْي انْتُخِبْ :: إِتْبَاعُ مَا اتَّصَلَ وَانْصِبْ مَا انْقَطَعْ * وَعَنْ تَمِيم فِيْهِ إِبْدَالٌ وَقَعْ**)) أي: ما استثنته (إلا) – أي: كانت أداة استثنائه – فإنه ينصب إذا كان الكلام تاماً، ولم يذكر الشرط الثاني، وهو الإيجاب، لأنه مفهوم من قوله: (أو بعد نفي أو كنفي انتخب إتباع ما اتصل) حيث نصَّ على أنه بعد النفي وشبهه يختار الإتباع في المتصل، والنصب وحده في المنقطع، إلا عند تميم فإنهم يجيزون الإبدال بالشرط المذكور، ففهم من ذلك أن الأول لابد أن يكون موجباً.

وقوله: (انتخب إتباع ما اتصل) يفهم منه أن النصب جائز، كما تقدم.

((**وَغَيْرُ نَصْبِ سَابِقٍ فِي الْنَّفْي قَدْ * يَأْتِي وَلكِنْ نَصْبَهُ اخْتَرْ إِنْ وَرَدْ**)) أي: قد يأتي في كلام العرب على قلة غيرُ النصب (وهو الرفع) في المستثنى المتقدم إذا كان الكلام منفياً، ولكن النصب على الاستثناء هو المختار إن ورد، لأنه الفصيح الشائع، وقوله: (إن ورد) أي: إن ورد عن العرب، ومعنى الاختيار: الحكمُ بأن نصبه أرجح؛ لأن ما ورد عنهم يُتبع نصباً أو رفعاً. ويحتمل أن المعنى: إن ورد منك بالتكلم به، فالاختيار على بابه.

((**وَإِنْ يُفَرَّغْ سَابِقُ إِلاَّ لِمَا * بَعْدُ يَكُنْ كَمَا لَوْ إِلاَّ عُدِمَا**)) أي: إذا كان العامل قبل (إلا) مفرغاً (أي: متجهاً للعمل فيما بعدها) فإن تأثيره فيما بعدها يقوم على افتراض أنها غير موجودة.

وهذا من الناحية الإعرابية –كما ذكرنا – أما من الناحية المعنوية فحكمها باق وهو استثناء ما بعدها عن حكم ما قبلها.

((**وَأَلْغِ إِلاَّ ذَاتَ تَوْكِيْدٍ كَلاَ * تَمْرُرْ بِهِمْ إِلاَّ الْفَتَى إِلاَّ الْعَلاَ**)) أي: اعتبر (إلا) ملغاة، أي: غير موجودة إذا كانت للتوكيد، وأعرب ما بعدها بإعراب ما قبلها، ثم ذكر المثال. و(العَلا) بفتح العين هو اسم الفتى، فالفتى هو: العَلاءُ والعَلاءُ هو الفتى، فهو بدل منه أو عطف بيان و(العَلا) بالقصر للضرورة.

((**وَإِنْ تُكَرَّرْ لاَ لَتَوْكِيْدٍ فَمَعْ * تفْرِيْغِ الْتَّأْثِيْرَ بِالْعَامِلِ دَعْ :: فِي وَاحِدٍ مِمَّا بِإِلاَّ اسْتُثْنِي * وَلَيْسَ عَنْ نَصْبِ سِوَاهُ مُغْنِي**)) أي: وإن تكررت (إلا) لا لتوكيد ففي حالة التفريغ – وهو حذف المستثنى منه – اترك العامل يؤثر في واحد مما استثنيته بـ(إلا) وانصب باقي المستثنيات (فليس عن نصب سواه مغني) أي: غنى، والمعنى: وليس الواحد مغنياً عن نصب سواه ووقف على قوله: (مغني) بالسكون على لغة ربيعة، وإلا فحقه النصب، والمراد بالعامل: ما قبل (إلا)(١).

((**وَدُوْنَ تَفْرِيغٍ مَعَ الْتَّقَدّمِ * نَصْبَ الْجَمِيْع احْكُمْ بِهِ وَالْتَزِمِ :: وَانْصِبْ لِتَأْخِيْرٍ وَجِيء بِوَاحِدِ * مِنْهَا كَمَا لَوْ كَانَ دُوْنَ زَائِدِ ::كَلَمْ يَفُوا إِلاَّ امْرُؤٌ إِلاَّ عَلِي * وَحُكْمُهَا فِي الْقَصْدِ حُكْمُ الأَوَّلِ**)) أي: الحالات التي ليس فيها تفريغ – وذلك بذكر المستثنى منه – إن تقدمت المستثنيات وجب نصبها، وإن تأخرت نصبت كلها، فإن كان الكلام غير موجب عومل واحد منها بما يستحقه لو لم تتكرر (إلا)، ثم مثل: فـ(امرؤ) بدل من واو الجماعة بدل بعض من كل، و(علي) مستثنى منصوب، ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة(٢).

وأشار بقوله: وحكمها في القصد حكم الأول) إلى أن المستثنيات كلها مقصودة كالمستثنى الأول، فيثبت لها ما يثبت للأول من دخول في الحكم أو خروج.

فإن كان المستثنى الأول داخلاً في الحكم – وذلك في غير الموجب – فما بعده داخل، كقولك: ما حضر الضيوف إلا عليٌّ إلا بكراً إلا عصاماً، فـ(عليٌّ) وهو المستثنى الأول داخل في إثبات الحضور له، فكذا ما بعده، وإن كان خارجاً – وذلك في الموجب – فما بعده خارج، كقولك حضر الضيوف إلا علياً إلا بكراً إلا عصاماً، فـ(علياً) وهو المستثنى الأول خارج عن إثبات الحضور له، فكذا ما بعده.

---

(١) انظر: حاشية ابن الحاج على شرح المكودي (١/١٦٧، ١٦٨).

(٢) ذكر ابن مالك في الكافية وشرحها (٤/١٩٧٩) أن ربيعة تقف على المنصوب المنون بالتسكين نحو: رأيت زيدْ. كما يقال: جاء زيدْ. ومررت بزيدْ. قال ابن عقيل: والظاهسر أن هذا غير لازم في لغة ربيعة، ففي أشعارهم كثر الوقف على المنصوب المنون بالألف، فكأن الذي اختصوا به جواز الإبدال ا هـ من حاشية الصبان (٤/٢٠٤) وقد مضى ذكر ذلك في آخر باب العلم، ويذكر في أول الوقف إن شاء الله.

((**وَاسْتَثْنِ مَجْرُورًا بِغَيْرٍ مُعْرَبَا * بِمَا لِمُسْتَثْنًى بِإِلاَّ نُسِبَا**)) أي: استثن بكلمة (غير) مستثنى مجروراً دائماً حالة كون (غير) معرباً بالإعراب الذي نسب وثبت للمستثنى بـ(إلا).

واعلم أن استعمال (غير) في باب الاستثناء قليل، والأصل في استعمالها أنها تقع صفة[1] لنكرة نحو: سلمت على طالبٍ غير علي. قال تعالى عن الكفار: ﴿ربّنا أخرجنا نعمل صالحاً غير الذي كنا نعمل﴾[2] أو صفة لشبه النكرة، وهو المعرفة المراد منها الجنس كقوله تعالى: ﴿اهدنا الصراط المستقيم(٦) صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضآلين﴾[3] فكلمة (غير) مجرورة، وهي صفة للاسم الموصول قبلها[4] المراد به جنسٌ لا قومٌ بأعيانهم. والمعرَّفُ الذي يراد به الجنس قريب من النكرة. وقد تقع مبتدأ أو خبراً لناسخ، وغير ذلك[5].

((**وَلِسِوًى سُوًى سَوَاءٍ اجْعَلاَ * عَلَى الأَصَحِّ مَا لِغَيْرٍ جُعِلاَ**)) أي: اجعل – على القول المختار لـ(سِوًى) بالكسر والقصر (وسُوًى) بالضم والقصر (وسَواءٍ) بالفتح والمد –. ما جعل لـ(غير) من الأحكام، لأنها مثلها. وأشار بقوله: (على الأصح) إلى مخالفة من يقول: إنها ظرف غير متصرف. وهو الخليل وسيبويه.

((**وَاسْتَثْنِ نَاصِباً بِلَيْسَ وَخَلاَ * وَبِعَدَا وَبِيَكُونُ بَعْدَ لاَ :: وَاجْرُرْ بِسَابِقَيْ يَكُوْنُ إِنْ تُرِدْ * وَبَعْدَ مَا انْصِبْ وَانْجِرَارٌ قَدْ يَرِدْ :: وَحَيْثُ جَرَّا فَهُمَا حَرْفَانِ * كَمَا هُمَا إِنْ نَصَبَا فِعْلاَنِ**)) أي: استثن بالأدوات المذكورة، ناصباً للمستثنى بها، وأشار بقوله: (وبيكون بعد (لا) . . .) على أنه لا يستعمل في الاستثناء من لفظ الكون غير (يكون) وهو المضارع للغائب، ولا يستعمل معه من أدوات

---

(١) وهي مؤولة بالمشتق (مغاير) لأنها اسم جامد، والنعت لا يكون في الأغلب إلا مشتقاً أو مؤولاً به، كما سيأتي إن شاء الله في بابه.

(٢) سورة فاطر، الآية: ٣٧.

(٣) سورة الفاتحة، الآيتان: ٦ – ٧. صراط: بدل من صراط الأول. (ولا الضالين) الواو عاطفة. لا: للتأكيد (الضالين) معطوف على (غير) مجرور مثله، وعلامة جره الياء.

(٤) فإن قيل: كيف وقعت (غير) صفة للاسم الموصول وهو معرفة وهي نكرة؟ فالجواب: أن من النحويين من قال: إنها تتعرف بالإضافة إلى المعرفة، لا سيما إذا وقعت بين ضدين، فإن الغيرية تنحصر فتتعرف بالإضافة، والذين قالوا: لا تتعرف، قالوا: إنها صفة للموصول وحده من غير الصلة، وهو بمنزلة النكرة.

(٥) وسيأتي لها زيادة بحث في باب الإضافة إن شاء الله تعالى.

النفي غير (لا)، ثم ذكر في البيت الثاني أنه يجوز لك جر المستثنى بالأداتين السابقتين على (يكون) — إن شئت — وهما (خلا، وعدا) وإن شئت فانصبه، ويكون النصب واجباً إذا تقدمت (ما)، ثم أشار إلى رأي لبعض النحاة، وهو أنهما قد يجران المستثنى أحياناً مع وجود (ما) قبلهما على اعتبارها زائدة، ثم أوضح في البيت الثالث أنهما في حالة جرهما المستثنى يعتبران حرفي جر، وأنهما في حالة نصبه يعتبران فعلين.

وقوله: (وحيث جرا فهما حرفان) (حيث) اسم شرط عند من لا يشترط اقترانه بـ(ما)، وهو الفراء، وتكون الفاء في قوله: (فهما) واقعة في جواب الشرط، لأنه جملة اسمية، أو تكون (حيث) ظرفاً على رأي الجمهور، وهو متعلق بقوله: (حرفان) لأنه بمعنى: تثبت حرفيتهما حيث جرا، وتكون الفاء قد دخلت لتنزيل الظرف منزلة الشرط.

((**وَكَخَلاَ حَاشَا وَلاَ تَصْحَبُ مَا * وَقِيْلَ حَاشَ وَحَشَا فَاحْفَظْهُمَا**)) أي: أن (حاشا) شبيهة بـ(خلا) في كل أحكامها، لكن لا تجيء (ما) قبل (حاشا) ثم ذكر أن فيها لغات، أشهرها (حاش) بحذف الألف الأخيرة. و(حشا) بحذف الأولى والله أعلم.

الْحَالُ

((**الْحَالُ وَصْفٌ فَضْلَةٌ مُنْتَصِبُ * مُفْهِمُ فِي حَالِ كَفَرْداً أَذْهَبْ**)) أي: إن الحال هو الوصف المشتق الفضلة المنتصب للدلالة على هيئة صاحبه وصفته. مثل: فرداً أذهب، ففرداً حال بمعنى منفرداً، وفيه القيود المذكورة، وقد أفاد المثال جواز تقديم الحال على عاملها، وسيأتي إن شاء الله، وقوله: (مفهمُ) يقرأ بلا تنوين، لأنه على حذف المضاف إليه، وكذا (في حالِ) لأن المضاف إليه منوي الثبوت. أي: مفهمُ معنى في حال كذا. واعلم أن لفظ (حال) يجوز في لفظه وضميره ووصفه وغير ذلك التذكير والتأنيث، والأحسن في لفظه التذكير، وفي ضميره ووصفه التأنيث، وقد ورد الاستعمالان في النظم، فتأمل ذلك في الأبيات الآتية في هذا الباب.

((**وَكَوْنُهُ مُنْتَقِلاً مُشْتَقًّا * يَغْلِبُ لكِنْ لَيْسَ مُسْتَحِقّاً**)) أي: أن تكون منتقلة لا ثابتة، وهذا غالب لا لازم، والمنتقلة: هي التي تبين هيئة صاحبها مدة مؤقتة، نحو: جاء بكر ضاحكاً، رأيت زياداً واقفاً. وأن تكون مشتقة لا جامدة، وهذا — أيضاً — غالب لا لازم، فتقع الحال جامدة.

((**وَيَكْثُرُ الْجُمُوْدُ فِي سِعْرٍ وَفِي * مُبْدِي تَأَوُّلٍ بِلاَ تَكَلُّفِ :: كَبِعْهُ مُدًّا بِكَذَا يَداً بِيَدْ * وَكَرَّ زَيْدٌ أَسَدًا أَيْ كَأَسَدْ**)) أي: يكثر مجيء الحال جامدة (في سعر) أي: في الأشياء التي تُسَعَّر (وفي مبدي تأول بلا تكلف) أي: في كل موضع يظهر تأويل الحال بالمشتق بلا تكلف، ومن ذلك ما دل على سعر –كما ذكر – ويكون قوله: (وفي مبدي . . .) معطوفاً على ما قبله، من عطف العام على الخاص، ثم مثل للمبدي التأول دون تكلف فقال: (كبعه مداً بكذا . . . إلخ)

((**وَالْحَالُ إِنْ عُرِّفَ لَفْظاً فَاعْتَقِدْ * تَنْكِيْرَهُ مَعْنًى كَوَحْدَكَ اجْتَهِدْ**)) أي: إن جاء الحال معرفة في لسان العرب فهو نكرة في المعنى.

((**وَمَصْدَرٌ مُنَكَّرٌ حَالاً يَقَعْ * بِكَثْرَةٍ كَبَغْتَةً زَيْدٌ طَلَعْ**)) أي: إن المصدر المنكر – أي: النكرة – يقع حالاً بكثرة، ثم ذكر المثال.

((**وَلَمْ يُنَكَّرْ غَالِبَاً ذُو الْحَالِ إِنْ * لَمْ يَتَأَخَّرْ أَوْ يُخَصَّصْ أَوْ يَبِنْ :: مِنْ بَعْدِ نَفْيٍ اوْ مُضَاهِيْهِ كَلاَ يَبْغِ امْرُؤٌ عَلَى امْرِىءٍ مُسْتَسْهِلاَ**)) أي: أن الغالب على صاحب الحال ألا يكون نكرة إلا أن يتأخر عنها صاحب الحال أو يُخَصَّصَ، (أو يَبِنْ) أي: يظهر صاحب الحال بعد نفي، أو ما يضاهي النفي، أي: يشابهه، وهو هنا: النهي والاستفهام، ثم ساق مثالاً للنهي. وقوله: (مستسهلاً) حال من النكرة (امرؤ)، ومعناه: متساهلاً في البغي غير خائفٍ عاقبته.

((**وَسَبْقَ حَالٍ مَا بِحَرْفٍ جُرَّ قَدْ * أَبَوْا وَلاَ أَمْنَعُهُ فَقَدْ وَرَدْ**)) أي: أبى النحاة أن يسبق الحال صاحبه الذي جر بحرف، ولا أمنع ذلك، لأنه وارد في كلام العرب فكيف يمنع؟

وقوله: (بحرف) المراد به الحرف الأصلي[1]، لأن تقدم الحال على صاحبه المجرور بحرف جر زائد جائز بالإجماع، كقولك: ما جاء من أحد راكباً. فيجوز تقدم الحال في هذا المثال. لأن صاحبه مجرور بـ(من) الزائدة، وإنما أطلق ابن مالك – رحمه الله – ولم يقيده بالزائد؛ لأن الزائد لا يُقَيَّدُ به، فإن الحرف إذا أطلق انصرف إلى الأصلي، فلذا تركه لوضوحه

(١) سيأتي – إن شاء الله – في أوائل حروف الجر الكلام على حرف الجر الأصلي والزائد.

((**وَلاَ تُجِزْ حَالاً مِنَ الْمُضَافِ لَه * إلاَّ إِذَا اقْتَضَى الْمُضَافُ عَمَلَهْ :: أو كَانَ جُزْء مَالَهُ أُضِيْفَا * أَوْ مِثْلَ جُزْئِهِ فَلاَ تَحِيْفَا**)) أي: لا تجز مجيء الحال من المضاف إليه، إلا إذا استوفى المضاف عمله في الحال، وهذا يدل على اشتراط أن يكون المضاف مما يعمل، أو كان المضاف جزءاً من المضاف إليه، أو مثل جزئه، (فلا تحيفا) الأصل: فلا تحيفنْ بنون التوكيد الخفيفة، لكنها قلبت ألفاً لأجل الوقف، والمعنى: لا تظلم نفسك أو اللغة بمخالفة ما ذكر، والمقصود تكملة البيت، والله أعلم.

((**وَالْحَالُ إِنْ يُنْصَبْ بِفِعْلٍ صُرِّفَا * أَوْ صِفَةٍ أَشْبَهَتِ الْمُصَرَّفَا :: فَجَائِزٌ تَقْدِيْمُهُ كَمُسْرِعَا ذَا *رَاحِلٌ وَمُخْلِصاً زَيْدٌ دَعَا**)) أي: إن الحال إذا نُصب بفعل متصرف أو بصفة تشبه الفعل المتصرف جاز تقديمه على عامله وتأخيره عنه، ثم مثل بمثالين الأول: للصفة، والثاني: للفعل، فـ(مسرعاً) حال تقدم على عامله (راحل) وهو اسم فاعل. و(مخلصاً) حال تقدم على عامله (دعا) وهو فعل متصرف.

((**وَعَامِلٌ ضُمِّنَ مَعْنَى الْفِعْلِ لاَ * حُرُوْفَهُ مُؤَخَّرَاً لَنْ يَعْمَلاَ :: كَتِلْكَ لَيْتَ وَكَأَنَّ وَنَدَرْ * نَحْوُ سَعِيْدٌ مُسْتَقِرًّا في هَجَر**)) أي: أن العامل المعنوي (وهو الذي يتضمن معنى الفعل لا حروفه) لا يعمل النصب في الحال إذا كان متأخراً عنها، بحيث تتقدم عليه، ثم ذكر أمثلة من العامل المعنوي، ثم بين أن تقديم الحال على عاملها المعنوي شبه الجملة نادر عنده، ثم مثل بقوله: (سعيد مستقراً في هجر) فتقدم الحال (مستقراً) على العام (في هجر)، و(هجر) اسم لثلاثة مواضع: لجميع نواحي البحرين، ولقرية قرب المدينة النبوية، وبلدة في اليمن.

((**وَنَحْوُ زَيْدٌ مُفْرَدَاً أَنْفَعُ مِنْ * عَمْرٍو مُعَانَاً مُسْتَجَازٌ لَنْ يَهِنْ**)) ومثال المفضل على غيره: زيد مفرداً أنفع من عمرو معاناً. فـ(مفرداً) حال من الضمير المستتر في (أنفع) و(معاناً) حال من (عمرو)، والعامل فيهما (أنفع) والمعنى: أن زيداً في حال انفراده أنفع من عمرو في حالة إعانته.

فعمل أفعل التفضيل في حالين: إحداهما متقدمة، والأخرى متأخرة، ولا يجوز تقديم هذين الحالين على أفعل التفضيل ولا تأخيرهما عنه.

وقوله: (مستجاز لن يهن) أي: أجازه النحاة، وقوله: (لن يهن) بكسر الهاء، أي: لن يضعف مثل هذا الأسلوب، بل هو استعمال صحيح لا مانع منه.

((**وَالْحَالُ قَدْ يَجِيءُ ذَا تَعَدُّدِ * لِمُفْرَدٍ فَاعْلَمْ وَغَيْرِ مُفْرَدِ**)) أي: أن الحال قد يجيء متعدداً وصاحبه مفرد، وقد يجيء متعدداً وصاحبه متعدد. فاعلم ذلك[1].

((**وَعَامِلُ الْحَالِ بِهَا قَدْ أُكِّدَا * فِي نَحْوِ لاَ تَعْثَ فِي الأَرْضِ مُفْسِدَا :: وَإِنْ تُؤَكِّدْ جُمْلَةً فَمُضْمَرُ * عَامِلُهَا وَلَفْظُهَا يُؤَخَّر**)) أي: أن العامل في الحال قد يؤكد بالحال نفسها، نحو (لا تعث في الأرض مفسداً) فـ(مفسداً) حال مؤكدة لعاملها، لأن العَثْيَ هو الإفساد، ثم ذكر أن الحال إن تؤكد جملة العامل (مضمر) أي: محذوف، ولفظ الحال يؤخر وجوباً عن الجملة، وعن عاملها المحذوف.

((**وَمَوْضِعَ الْحَالِ تَجِيء جُمْلَهْ * كَجَاءَ زَيْدٌ وَهْوَ نَاوٍ رِحْلَهْ**)) أي: تجيء الجملة موضع الحال المفردة، بمعنى أنها تكون حالاً مثلها. ثم مثل للجملة الاسمية الواقعة حالاً بقوله: (وهو ناوٍ رحله).

((**وَذَاتُ بَدْءٍ بِمُضَارِعٍ ثَبَتْ * حَوَتْ ضَمِيْراً وَمِنَ الْوَاوِ خَلَتْ :: وَذَاتُ وَاوٍ بَعْدَهَا انْوِ مُبْتَدَا * لَهُ الْمُضَارِعَ اجْعَلَنَّ مُسْنَدَا**)) أي: أن الجملة الحالية إذا كانت فعلية مبدوءة بمضارع مثبت فإنها تحوي الضمير الرابط، وتخلو من الواو المستعملة في الربط، لأن الواو لا تصلح للربط هنا، ثم بين أن هذه الجملة المضارعة إن ربطت بالواو فإنه ينوى ويقدر لها مبتدأ بعد الواو، خبره الجملة المضارعية، فتكون مسندة له، أي: مخبراً بها عنه.

((**وَجُمْلَةُ الْحَالِ سِوَى مَا قُدِّمَا * بِوَاوٍ أَوْ بِمُضْمَرٍ أَوْ بِهِمَا**)) الذي قُدِّمَ هو الجملة الفعلية المصدرة بمضارع مثبت، والذي سواها يشمل الجملة الاسمية مثبتة أو منفية، والفعلية المصدرة بالمضارع المنفي، وبالماضي مثبتاً ومنفياً. وظاهر كلامه جواز الأوجه الثلاثة، وهي الربط بالواو أو بالضمير أو بهما في ذلك كله، وليس هذا على إطلاقه

((**وَالْحَالُ قَدْ يُحْذَفُ مَا فِيْهَا عَمِلْ * وَبَعْضُ مَا يُحْذَفُ ذِكْرُهُ حُظِلْ**)) أي: إن الحال قد يحذف ما عمل فيها النصب، وبعض ما يحذف من هذه العوامل محظور ذكره، أي: ممنوع، لكونه واجب الحذف فقوله (حُظِل) أي: منع.

---

(١) إذا تعددت الحال لواحد فهي الحال المترادفة، أي: المتوالية، ويجوز أن تكون الحال الثانية حالاً من الضمير المستتر في الأولى، وعندئذ تسمى الثانية (الحال المتداخلة) نحو: قدم خالد راكباً ضاحكاً، فـ(ضاحكاً) حال من (خالد) أو من ضمير (راكباً) وفي الآية الكريمة ﴿ولما رجع موسى إلى قومه غضبان أسفاً﴾ فـ(أسفاً) حال من الفاعل (موسى) أو من الضمير المستتر في (غضبان).

التَّمْيِيزُ

((**اِسْمٌ بِمَعْنَى مِنْ مُبِيْنٌ نَكِرَهْ * يُنْصَبُ تَمْيِيزًا بِمَا قَدْ فَسَّرَهْ :: كَشِبْرٍ ارْضَاً وَقَفِيْزٍ بُرًّا * وَمَنَوَيْنِ عَسَلاً وَتَمْرَا**)) أي: أن التمييز اسم بمعنى (من) يبين إبهام ما قبله، وهو نكرة، منصوب، وناصبه هو الشيء المبهم الذي جاء التمييز لإيضاحه وإزالة إبهامه، وظاهر هذا أن تمييز النسبة منصوب بالجملة التي جاء التمييز لإيضاح النسبة فيها(١).

ثم بين أنواع التمييز بالأمثلة (كشبرٍ أرضاً) للمساحة (وقفيزٍ براً) للكيل، (ومنوين عسلاً وتمراً) للوزن، و(منوين) تثنية (مَناً) كعصا. وهو من مقادير الوزن المقدرة في بعض الأقطار برطلين.

((**وَبَعْدَ ذِي وَشِبْهِهَا إذَا * أَضَفْتَهَا كَمُدُّ حِنْطَةٍ غِذَا :: وَالْنَّصْبُ بَعْدَ مَا أضِيْفَ وَجَبَا * إنْ كَانَ مِثْلَ مِلْءِ الأَرْضِ ذَهَبَا**)) فالمراد (بذي . . .) الأشياء التي سبق أن عرض لها أمثلة في البيت السابق، وهي المساحة، والكيل، والوزن، فإن التمييز بعدها مجرور بالإضافة (كَمُدُّ حنطةٍ إذا) والمد: بالضم، كيل. وهو ربع الصاع، وقوله: (غذا) بالقصر، وأصله (غذاء) وهو خبر المبتدأ (مد) والمراد بشبهها كل لفظ عربي جرى العرف على استعماله في واحد من الثلاثة، نحو: مثقال، وذَنُوب، ونحوهما، كما تقدم.

ثم ذكر أن الجر بالإضافة إنما يكون حين إضافة المميَّزِ للتمييز مباشرة. فإن أضيف لغيره وجب النصب، ثم ذكر المثال لذلك.

((**وَالْفَاعِلَ الْمَعْنَى انْصِبَنْ بِأَفْعَلاَ * مُفَضِّلاً كَأَنْتَ أَعْلَى مَنْزِلاَ :: وَبَعْدَ كُلِّ مَا اقْتَضَى تَعَجُّبَا * مَيِّزْ كَأَكْرِمْ بِأَبِي بَكْرٍ أَبَا**)) (وبعد كل ما اقتضى تعجباً ميز . . . إلخ) أي: اذكر التمييز بعد كل

---

(١) هذا رأي لابن مالك، ويرى آخرون أن عامل النصب في تمييز النسبة هو ما في الجملة من فعل أو شبهه، وهو قول سيبويه وجماعة، وحجة ابن مالك ومن وافقه كابن عصفور: أنه قد لا يكون في الجملة فعل ولا وصف نحو: هذا أخوك إخلاصاً، ويشكل على ظاهر عبارة ابن مالك — هنا — قوله فيما بعد: (والفاعل المعنى انصبن بأفعلا) وقوله: و(عامل التمييز قدم مطلقاً: والفعل ذو التصريف نزراً سُبقا) فإن هذا موافق لرأي سيبويه، وقد يجاب عنه بأن التمييز لما فسر إبهاماً نسبة الفعل إلى فاعله أو مفعوله فكأنه فسر الفعل نفسه. فكان التمييز منصوباً به، لأنه هو الذي يصح أن يكون عاملاً.

ما دل على تعجب، وأشار بذلك إلى أنه غير خاص بالصيغتين الموضوعتين للتعجب، بل هو شامل للتعجب بهما، وهو القياسي وبغيرهما وهو السماعي، ثم ذكر المثال.

((**وَاجْرُرْ بِمِنْ إِنْ شِئْتَ غَيْرَ ذِي الْعَدَد * وَالْفَاعِلِ الْمَعْنَى كَطِبْ نَفْسَاً تُفَدْ**)) أي: اجرر التمييز بالحرف (من) بشرط ألا يكون تمييز عدد، ولا فاعلاً في المعنى، مثل: طب نفساً تفد، أي من طابت نفسه أحبَّه الناس وخالطوه وأفادوه فوائد ومن خبثت نفسه فهو بضد ذلك، والأصل: لتطب نفسك، ثم حول الكلام فصار الفاعل تمييزاً، فلا يصح جره ب(من)، وأشار بقوله: (إن شئت) إلى أن الجر جائز لا واجب، والذي يجوز جره هو تمييز المقدار، وتمييز النسبة إذا لم يكن محولاً نحو: ما أحسن زيداً رجلاً.

((**وَعَامِلَ التَّمْيِيْزِ قَدِّمْ مُطْلَقَا * وَالْفِعْلُ ذُو التَّصْرِيف نَزْراً سُبِقَا**)) أي: إن عامل التمييز يجب تقديمه (مطلقاً) أي: سواء كان العامل اسماً أو فعلاً، وإذا كان العامل فعلاً متصرفاً فقد يتأخر هذا العامل ويسبقه التمييز وهذا نادر، والألف في قوله (سبقا) للإطلاق، والله أعلم.

الفهرس الكتاب الجزء الاول